جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دراسة قياسية لتأثير بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري على الاستثمار الأجنبي المباشر

- 2014/1990 -

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إحصاء واقتصاد تطبيقي

إعداد الطالبة:

- سوهيلة بن سعيدان

الأستاذ المشرف:

د. محمد لعرج

أعضاء لجنة المناقشة

د/ يوسف سعيدي	رئيسا
د/محمد لعرج	مشرفا
د/ محمد صغيري	ممتحنا

السنة الجامعية 2016-2017

خـــــــــــــاتمـــــة

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من أهم المتغيرات الجوهرية المدرجة في الدورة الاقتصادية للدول المتقدمة وكذا النامية وهذا لتحقيق رفاهية المجتمعات ،من خلال تفاعله مع مختلف مكونات البيئة الاقتصادية.

والاستثمار الأجنبي المباشر هو ظاهرة حديثة نسبيا وقد أخذ في الانتشار والتطور خلال السنوات الأخيرة،حيث أصبح اليوم كأحد مصادر التمويل الخارجي نظرا لما يقدمه في مجال التنمية الاقتصادية من توظيف عمالة والتقليل من معدلات البطالة وكذلك يساهم في نقل التقنية الحديثة وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين الى القيام بدراسات عديدة في هذا الموضوع.

ونظرا للأهمية البالغة لهذا النوع من الاستثمارات اتجهت معظم الدول الى فتح أبوابها أمامه،حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس نحو اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسعت عدة دول الى تحسين مناخ إستثمارها بالقيام بالعديد من الإصلاحات لجذب أكبر قدر منها.

والجزائر كباقي دول العالم ولمواكبة ماهو سائد عالميا من المنافسة على هذا النوع من الاستثمار وللفوز بأكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،قامت بعدة إصلاحات من بينها منح حوافز ضريبية وكذلك عملت على تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وكذلك قدمت ضمانات للمستثمر الأجنبي.

ولكن رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لاتزال ضعيفة في الجزائر وذلك لوجود جملة من العوائق الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ولأهمية هذا الموضوع وبغرض إعطاءه بعد كمي أردنا معرفة أثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2014).

وتم معالجة الموضوع من زاوية الاقتصاد القياسي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد،وتوصلت الدراسة بناءا عما سبق ومن خلال فصول بحثنا المختلفة الى نتائج مرتبطة بالتحليل القياسي وأخرى بالتحليل الوصفي يمكن أن تؤكد صحة الفرضيات المعتمدة ضمن دراستنا حيث أن:

- حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتميز بمعدلات نمو موجبة ابتداءا من 1996،نظرا لقوانين مستحدثة ذات فعالية.

- تعتبر المؤشرات الاقتصادية عامل ضروري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها غير كافية حيث تعتبر البيروقراطية،الفساد الإداري والضعف في تقنيات التكنولوجيا والاتصالات من العوامل الأساسية التي تساهم في طرد الاستثمار الأجنبي المباشر.
- من خلال تفسير نتائج النماذج المقدمة وجدنا أن التغير الحاصل في الاستثمار الاجنبي المباشر تفسره التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام بنسبة وما تبقى من نسبة تشير الى وجود متغيرات أخرى تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين المناخ الاستثماري لها الا انه لايزال يتسم بالضعف لعدم استجابته لجميع مقومات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

-التوصيات والاقتراحات:

في سبيل ترقية دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق الهدف الاجتماعي والاقتصادي المنشود يمكن تقديم التوصيات التالية:

أولا:يتعين العمل على رفع معدل النمو الاقتصادي بما يتضمن استمرار قوة الطلب الفعال لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: يمكن للمسؤولين عن السياسة الاقتصادية التأثير بشكل كبير في الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال عديد المتغيرات التي تقع تحت سيطرة السياسة المالية والنقدية والتجارية.

ثالثا: الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال جذب الاستثمارات الاجنبية التي قامت بها بعض الدول النامية مما يتناسب وطبيعة الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة.

رابعا: يتعين على السلطات الجزائرية تكثيف ومواصلة مسيرة الاصلاحات ،سواءا تلك المتعلقة بالقوانين والنصوص التشريعية،أو تلك المتعلقة بخلق مناخ استثماري يستجيب لجميع المقومات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

خامسا:تخطيط استراتيجيات انتقائية تهدف الى جذب نوع محدد من الاستثمارات يتناسب وطبيعة المناخ الاستثماري للدولة، مع تعزيز نظام الحوكمة في المؤسسات والشفافية والإفصاح ،ومحاربة الفساد الاداري والمالي والاستفادة من تقنيات التكنولوجيا والاتصالات.

-آفاق الدراسة:

من خلال دراسة موضوع المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي التي تؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وإيمانا بقدرة تطوير هذه الدراسة ولان دراستنا لها أبعاد خاصة أن المتغيرات المستقلة الثلاثة في هذه الدراسة لم نعتمد على الحصر وإنما على سبيل الأهمية وهذا مايعني أنه يمكن توسيعها الى إدخال متغيرات أخرى ،مثلا كأثر الضريبة .

-او القيام بدراسة تحليلية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي.

تم بحمد الله.

الفصل الأول:

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر

في الجزائر

تمهيد:

لقد كانت الاستثمارات الأجنبية من أبرز العناصر التي ساهمت في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم فمثلا وعلى سبيل الذكر:أمريكا التي تحولت في فترة وجيزة إلى أقوى دول العالم بفضل الاستثمارات الأجنبية كما يقول **هانزبخمان:"لم يكن فعلا تحقيق التنمية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وكندا،وأستراليا بأبعادها العريضة لولا تدفق كميات هائلة من رأس المال من بريطانيا والدول الأوربية التي سبق تصنيعها تصنيع الولايات المتحدة وكندا وأستراليا".**

ومن خلال هذا يتضح لنا انه في خضم التحويلات الجديدة التي يعرفها العالم منذ فترة التسعينيات والمتميزة بحركة عالمية لرؤوس الأموال ،والتسهيلات التي أصبحت الوسيلة الأساسية لإختراق اقتصاديات الدول،فلا مناص للدول النامية لكي تتجاوز أزمتها الا التوجه الى هذه المنابع من الموارد المالية.

قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كتالي:

-**المبحث الأول:**ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

-**المبحث الثاني:**الاستثمار الأجنبي المباشر:أشكاله ومحدداته،مزاياه ودوره في عملية التنمية.

-**المبحث الثالث:**مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا لتزايد الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وهو بمثابة ظاهرة معقدة الجوانب ،إذ يظهر ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية فيما يتعلق بتحديد ماهيته ،وحتى نحاول معرفة مفهومه علينا أولا أن نفهم المعاني المختلفة الخاصة بالاستثمار .

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل تطرقنا لتعريف مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من توضيح لمصطلح الاستثمار

الاستثمار في اللغة مصدر للفعل" **استثمر**" الدال على الطلب وهو مشتق من الثمر ويدل على النماء والزيادة[1]

أولا: تعريف الاستثمار: يمثل مصطلح الاستثمار نشاط اقتصادي مصدره الأساسي المدخرات الوطنية سواء كانت لدى الأفراد أو المؤسسات أو المنشآت العامة أو الخاصة في البلد النامي ، ويؤدي الاستثمار إلى زيادة المقدرة الإنتاجية ، ولهذا فهو يمثل الإنفاق على إنتاج السلع الإنتاجية كالمكائن والآلات ووسائل النقل والمباني الجديدة وزيادة المخزون كالمواد الأولية والسلع الوسيطة ، ويلعب دور أساسي في التنمية الاقتصادية ، وتكمن أهميته من خلال مجموعة من المسائل أهمها الآتي:

أ . زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد ، وبالتالي تحسين مستوى معيشة السكان.

ب . توفير فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة.

ت . زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للبلد.

[1]-ابراهيم متولي حسن المغربي ،**دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي** ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،مصر،2011،ص22

ث . حصول البلد على العملات الأجنبية الصعبة من خلال ما ينتج من سلع للتصدير ، وبالتالي تأثيره الايجابي على ميزان المدفوعات[1]

التعريف الاقتصادي للاستثمار:يعرف الاستثمار لدى رجال الاقتصاد بأنه:

"أي استعمال لرأس المال بهدف تحقيق الربح"

بمعنى "كل اكتساب للأموال من اجل الحصول على منتوج أو استهلاكه "

"إذ يمثل كل إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بقصد زيادة الناتج في الفترات التالية"[2].

"وأيضا هو توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجيات اقتصادية"

تعريف الاستثمار الأجنبي[3]:هناك عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي أهمها:

عرفه الدكتور حسين عمر علي على أنه "استخدام المدخرات المحلية في تكوين رؤوس أموال حقيقية جديدة في دولة أجنبية،كإنشاء فروع لشركات أجنبية الذي أصبح يأخذ شكل الشركات المتعددة الجنسيات"

يمكن تعريفه":انه الاستثمار القادم من الخارج و المالك لرؤوس الأموال،والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد أخر

وكخلاصة يمكن تعريفه كالتالي :"هو مجموع الاستخدامات من الموارد المالية التي تجري تحديدا خارج البلد الأم، تشكل في الأخير حركات دولية لرؤوس الأموال بغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية ومالية "

---

[1]- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الاجنبي في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** ،دار النفاس للنشر ،عمان،الأردن،2000،ص14.

[2]- مرجع سابق ،ص14.

[3]-قربوع علوش كمال ،**قانون الاستثمارات في الجزائر** ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999،ص04.

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

وقد عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنَّه: [1]

"كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر (عادة مؤسسات) تكون لهم صفة هامة من ملكية هذه المؤسسة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الحيازة على % 10 في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر" .

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على انه :نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما المستثمر المباشر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر مؤسسة الاستثمار المباشر و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة [2]".

ومن خلال ما سبق يمكننا الوقوف على أن أغلب تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر تتفق أن الاستثمار الأجنبي المباشر" هو الاستثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي يعطي صلاحية حق المشاركة في إدارة المشروع،أما بالنسبة إلى المحاسبين المكلفين بميزان المدفوعات الأمريكي فإنَّهم يركزون على نسبة المساهمة أو الملكية في المشروع الاستثماري والتي تقدر ب % 10على الأقل".

ومنه يمكننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أنه "يمثل تلك المشروعات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو باشتراكه في رأس المال بنسبة تبرر له حق الإدارة".

---

[1]–صفوت احمد عبد الحفيظ، **دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص** ، دار المعلومات الجامعية،الاسكندرية،مصر،2005،ص18.

[2]–تومي عبد الرحمان ، **واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية في الجزائر ،2000-2001،ص41.

المطلب الثاني:النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

هناك العديد من النظريات التي تسعى لتفسير وشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ،حتى بات من الصعب تنظيمها ،وهناك ا ختلاف بين هذه النظريات فمنها ما ركز على متغير أساسي واحد لتفسيرها ،حيث أن البعض من تلك النظريات بني على مفاهيم مالية وأرجعت هذا النوع من الاستثمار لرغبة الشركات في تعظيم العائد من أموالها المستثمرة أو للتقليل من المخاطر وذلك بتوسيع وتوزيع استثماراتها

أما البعض الأخر فيحلل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وجهة نظر السوق حيث أن سوق الاحتكار يدفع إلى الاستثمار في الخارج بهدف الحصول على مزايا نتيجة الوضع الاحتكاري.

وهناك نظريات تستخدم أكثر من متغير في تحليلها أي قامت بتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من عدة زوايا.

-النظريات التي تعتمد على متغير أساسي واحد:

فسرت هذه النظريات الاستثمار الأجنبي من جانبين :

- الجانب المالي
- جانب السوق

أ–من الجانب المالي :تعتمد من هذه الزاوية على قواعد وأساسيات والمبادئ المالية ومن هذه النظريات:

أولا–نظرية التحركات الدولية لرأس المال:تعود هذه النظرية إلى الاقتصاديون النيوكلاسيك وهي تعتبر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبارة عن تحركات لرؤوس الأموال وأنها تنشأ نتيجة اختلافات في أسعار الفائدة بين الدول فتدفق رأس المال إلى المناطق التي تحصل فيها على عائد أعلى.وقد شرح أولين سنة 1933 تحركات رؤوس الأموال دوليا وأرجعها إلى الاختلاف في أسعار الفائدة مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة.

[1]–رضا عبد السلام،**محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة**،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،مصر ،2007،ص38.

وينتقل الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لانتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات العوائد المرتفعة ويختلف سعر الفائدة حسب وفرة وندرة رأس المال .وأساس النظرية النيوكلاسيكية هو معدل العائد.

ركزت هذه النظرية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر وحصرته في وجود سوق المنافسة الكاملة ومع العلم أن في مثل هذه لأسواق تستطيع الشركات المحلية المنافسة أمام الشركات الأجنبية وهنا لا يكون للشركات الأجنبية مميزات عن الشركات المحلية وبالتالي لا يكون لها حافز للإنتاج في الخارج.

- **الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:**

من خلال تحليل النظرية النيوكلاسيكية نجد أنها لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر،كما أن النموذج النيو كلاسيكي لم يعطي تفسيرا للاستثمارات الأجنبية المتقاطعة والمتعاكسة.

وبالتالي فشلت هذه النظرية بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع وهذا ما دفع الاقتصاديين للبحث عن أفكار جديدة يكون تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واقعيا وعمليا أكثر[1].

ثانيا –النظرية الكلاسيكية:[2] لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة أو المنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط .

"يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات ، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

[1]–مرجع سابق ،ص39.

[2]–مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، الأردن ، 2007 ، ص55 .

[2]–رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، د راسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى، 2002 ، ص49 .

1-ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

2-قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

3-إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

4-قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص فيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.

ثالثا : نظرية الميزة الاحتكارية [2] :

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر و تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قد رأت و إمكانيات خاصة لا تتمتع فا لشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات و يذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية .

و من تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

و كان هايمر أول من وضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد ، اعتمادا على المزايا التي تتمتع فا لشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

و قد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري و لم تراع النظرية السوق اليابانية ، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا و يركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل ، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل لعنصر

العمل و الميزة التنافسية و لم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة[1].

المطلب الثالث :أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر[2]:

يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات الموجهة لاقتناء أو زيادة منفعة دائمة في مؤسسة تقوم بنشاط في الإقليم الاقتصادي لبلد آخر البلد المضيف (غير البلد المستثمر والتي يتمتع فيها المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ والرقابة والفعالية في تسيير المؤسسة . يكفي لاعتبار أن الاستثمار أجنبي مباشر حيازة المستثمر الأجنبي على 10 % من حصص الملكية داخل مؤسسة البلد المضيف

تزايدت أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم منذ التسعينات باعتباره أهم الوسائل التمويلية الدولية المتاحة للأسباب الآتية:

-نتيجة لأزمة المديونية عام 1982 وما ترتب عليها من امتناع الدول النامية المدينة عن سداد ديونها بداية من المكسيك الأمر الذي أدى بالدول المتقدمة إلى الاستثمار في الدول العاجزة عوض منحها قروضا إضافية.

-حدوث تغير في النظرة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تدخلا في الاقتصاد الوطني إلى تشجيعها كوسيلة لسد فجوة الادخار.

- الاستثمار والعوائد الأخرى المصاحبة له مثل التكنولوجيا والمهارات الإدارية... الخ.

- قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وتغييرات هيكلية في اقتصادياتها لإحلال نظام السوق وفتح أسواقها على العالم، مما ترتب عليه التخلص من بعض القيود التي كانت تعوق تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى داخل أراضيها.

-ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا للدور الذي تتوقع الدول النامية أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال :

---

[1]-رضا عبد السلام ،مرجع سابق، ص49.

[2]- عبد الله الشاملي، **سياسات الاستثمار في الدول العربية**، دار الكتب، القاهرة، 2008 ص59 .

أ .إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، عبر الشركات متعددة الجنسيات،وتشمل هذه الأصول : رأس المال، التكنولوجيا والمهارات الإدارية .كما أن القناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.

ب .المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.

ت .رفع معدل الاستثمار في الدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

ث .انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل، نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة[1].

ج .تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة، وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

يظهر تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي عالميا من خلال تقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة التي ترصد سنويا حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .إذ نلاحظ تزايدا مستمرا للتدفقات الواردة، حيث كانت 59 مليار دولار سنة 1982 لتقفز سنة1990 إلى 202 مليار دولار ، بمعدل نمو سنوي يقدر ب % 21.7 من1982 الى1990 أي بزيادة وصلت إلى 3 أضعاف ما كانت عليه خلال الثمانينات.

بلغ المعدل 21.8من1991-1995 بسبب التغيرات العالمية الناجمة عن حرب الخليج، إلا أنه تزايد بنسبة % 40 خلال– الفترة 1996-2000 وارتفعت قيمة التدفقات إلى 1410 مليار دولار سنة

[1]–جمال محمود عطية عبيد، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، أطروحة دكتوراه مصر الموقع مكتبة جامعة الملك سعود السعودية73636 الالكتروني:http://faculty.ksu.edu.sa/73636

2000التي تعد أحسن سنة نتيجة عمليات اندماج، وشراء الشركات عبر الحدود الذي تمثل المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي في الدول المتقدمة، غير أنها انخفضت في كل من سنة 2001 و2002 بمقدار الخمس بسبب تباطؤ النمو في معظم أنحاء العالم وانخفاض تقديرات سوق الأوراق المالية، وتحقيق الشركات لمستوى أدنى من الربحية وتباطؤ سرعة هيكلة الشركات في بعض الصناعات وتوقف عمليات الخوصصة في بعض البلدان، إضافة إلى أحداث 11 سبتمبر2001.

بينما شهدت سنة 2004 طفرة طفيفة في تدفقات الاستثمار الأجنبي على صعيد العالم بعد ثلاث سنوات من التدفقات الآخذة في الهبوط .فالتدفقات في عام 2004 قد حققت أعلى نسبة % 27.4 سنة 2003التي بلغت نسبتها% 9.7 ، وترجع أسباب الزيادة إلى عدة عوامل حيث أدى ارتفاع أسعار كثير من السلع الأساسية إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجيهه إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن.

حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا سنة 2005 زيادة بنسبة % 28.9 عن مستواها سنة 2004 ، متأثرة بالنمو الاقتصادي العالمي، انتعاش صفقات الاندماج، التملك، استمرار تحسين بيئة الاستثمار والاهتمام بالترويج له على المستوى العالمي مع تزايد الاهتمام بتبسيط إجراءات التراخيص والمعاملات في الدول المضيفة.[1]

حيث بينت إحصائيات المنظمات الدولية منهاUNCTAD و OCDE أن الدول المتقدمة هي المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغ حجمها على المستوى العالمي 1245، 50 مليار دولار سنة 2000 و 778.7 مليار دولار سنة 2005 ، وكان نصيب الدول المتقدمة من هذه التدفقات1098 ، 50مليار دولار و706 ، 70مليار دولار على التوالي أي نسبة % 89 سنة 2000 و % 83 سنة 2004 واحتلت الدول المتقدمة الصدارة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الذي بلغ 1133 مليار دولار سنة 2000 من أصل 1409.5 مليار دولار عالميا و 542 سنة 2005 من أصل 916.3 مليار دولار أي نسبة % 80 و % 59 .

[1] – بولرباح غريب،" **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر** "،مجلة الباحث ،العدد 102،جامعة ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012،ص101.

أظهر تقرير عالمي ارتفاعا ملحوظا على المستوي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لتصل إلى 1833 مليار دولار والذي يتجاوز بكثير المستوي القياسي العالمي سنة 2000 ، حيث ارتفعت بنسبة % 30 سنة 2006 ، وذلك بالرغم من الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في النصف الثاني سنة 2007.

المطلب الرابع: أهداف الاستثمار الأجنبي: يمكن تقسيم أهداف الاستثمار الأجنبي إلى اثنين أهداف المستثمرين الأجانب و أهداف الدولة المستثمر فيها.

1-أهداف المستثمرين الأجانب[1]:

-الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها .

-إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة و التي لا تستطيع هذه الشركة تسويقها في موطنها.

-الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها و على سبيل المثال أجرة العامل في تلك الدول تكون عادة اقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعيا.

-الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار و الإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيرا من الدول المستثمر فيها من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

-الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها إذ إن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بالكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.

-سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية و الصناعات المحلية من حيث الجودة و الأسعار و نوع الخدمة ، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.

-تقليل مخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية إذ انه كلما توزعت و انتشرت الاستثمارات على عدد اكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات.

---

[1] -سحنون فاروق ،**قياس أثر بعض مؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر** –دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف ،الجزائر،2010،2009،ص ص22 23.

2-**أهداف الدولة المستثمر فيها** : دوافع الدول المستثمر فيها من وراء قبولها و تشجيعها للاستثمارات الأجنبية فيمكن تلخيصها كما يلي:

-الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة و الخبرات الإدارية في الدول الأجنبية إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا و توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأموال.

-الإسهام في حل مشكلة البطالة و ذلك تشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها.

- الإسهام في زيادة الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها التقليل من الواردات

و ذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

-الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول .

-المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية خلق أسواق جديدة للتصدير[1].

[1]-مرجع سابق ،ص23.

المبحث الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر:أشكاله ومحدداته،مزاياه ودوره في عملية التنمية.

يقصد بالاستثمار الانفاق الرأسمالي الذي يتجسد في رؤوس أموال جديدة لا تستهلك في دورة إنتاجية واحدة ،وإنما يستخدم كقاعدة مالية لدورات إنتاجية عديدة ومن أكثر أشكال الاستثمار المثيرة للاهتمام حاليا من قبل الاقتصاديين والمحللين وأيضا من طرف صناع القرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأصبح ركنا أساسيا في الحياة الاقتصادية وسبيلا لتحقيق أعلى درجات التطور والتنمية لذا لا بد من توضيح أهم أشكاله وكذلك محدداته ومزاياه وكما أسلفنا ذكرا دوره في عملية التنمية .

المطلب الأول:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لاختلاف معايير تصنيفها لها الاستثمار الأجنبي،لذلك نجد أن أشكاله متعددة ومتباينة من بيئة استثمارية الى أخرى وسنصنف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر كالتالي :

الفرع الأول :الاستثمار المشترك

أولا :مفهومه:

يرى **تير بسترا**": أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، و يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية يمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه"

من خلال هذه التعريف السابق يمكن القول بأن الاستثمار المشترك ينطوي على الخصائص التالية:

- الاتفاق بين مستثمران وطني و أجنبي يكون طويل الأجل، من أجل ممارسة عملية إنتاجية و هذا داخل البلد المضيف.
- المستثمر الوطني قد يكون شخصية تنتمي إلى القطاع العام أو الخاص.
- إن قيام المستثمر الأجنبي بشراء جزء من شركة وطنية موجودة تؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركة استثمار أجنبيي.
- لا يشترط في المشاركة تقديم حصة من رأس المال من طرف المستثمرين وطني وأجنبي أي:

قد تكون المشاركة في تقديم الخبرة و المعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

قد تتمثل حصة المشاركة في تقديم جزء من رأس المال أو كله على أن يقدم الشريك الأم التكنولوجيا، قد تتمثل المشاركة في تقديم المعلومات أو طرق تسويقية أو أسواق جديدة.

في جميع الحالات السالفة الذكر، لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشترك الحق في إدارة الشروع وهذا كشرط ضروري، و منه هذا العنصر هو العنصر الحاسم في التفرقة بين الاستثمار المباشر و غير المباشر[1].

ثانيا :مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدولة المضيفة

1-المزايا

وتتمثل هذه المزايا فيما يلي[2]:

•يلعب هذا النوع من الاستثمار دور بارزا في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية و تطوير التكنولوجيا و توفير مناصب شغل جديدة، و تحسين ميزان المدفوعات عن طريق التقليل من الواردات و الزيادة في الصادرات.

•تكوين المديرين الوطنيين و خلق علاقات اقتصادية بين الأنشطة الاقتصادية و الخدمية في الدول المضيفة.

•ضمان المصالح الوطنية في توجيه سياسات الاستثمار و هذا نتيجة الاشتراك في إدارة المشروع وذلك عندما تتعارض سياسات الشركة مع سياسات المصالح الوطنية.

•زيادة عوائد الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية وهذا نتيجة لدراسات الجدوى التي يقوم بها المستثمر الأجنبي قبل القيام بأي استثمار، بالإضافة إلى توفير جو ملائم لتحقيق هذه الأرباح من التكنولوجيا المتقدمة و الإدارة الفعالة.

2-العيوب

---

[1]-مصطفي باكر ,**تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر** ,برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر19يناير 2004، ص24-28.

[2]-محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى ،2005،ص2.

•يشترط لتحقيق المزايا السابقة أن يوفر لدى الاقتصاد الوطني القدرة الفنية و الإدارية والمالية على المشاركة في رسم و توجيه السياسات الاستثمارية للمشروع.

•إن توقع صغر حجم رأس المال الوطني يؤثر على صغر حجم المشاريع المشتركة، وهذا الأمر يتسبب في عدم تحقيق الأهداف المرجوة من الدول المضيفة مثلا :زيادة فرص التوظيف، نقل التكنولوجيا...الخ.

•إن تحقيق الدول المضيفة الأهداف المنشودة في توفير العملات الأجنبية .و تحسين ميزان المدفوعات في المشروعات المشتركة هي أقل بكثير مقارنة مع مشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للاستثمار الأجنبي[1].

-مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي[2]

1-المزايا:

•في حالة نجاح الاستثمار المشترك يساهم في زيادة فرص استثمارية و هذا بموافقة الدول المضيفة و ذلك من خلال إنشاء مشروعات مملوكة له بالكامل.

•إن الاستثمار المشترك أكثر الاستثمارات انتشارا و تفضيلا من طرف المستثمر الأجنبي و هذا في حالة عدم سماح الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي بتملكه لمشروعات استثمارية بالكامل و خاصة في بعض المجالات الاقتصادية، كالزراعة أو البترول...الخ .وهذا لما يتيحه من أرباح إضافية إذا ما قورنت بأنواع من الاستثمار غير المباشر.

-يفضل هذا النوع من الاستثمار من طرف شركات متعددة الجنسيات وهذا في حالة نقص المعلومات التسويقية أو الموارد المالية أو البشرية بهدف استغلال أمثل للسوق الأجنبية.

•الاستثمار المشترك يساعد على التعرف على الأسواق المحلية و إنشاء قنوات للتوزيع وتوفير المواد الأولية للشركة الأم.

---

[1] -محمد عبد العزيز ،مرجع سبق ذكره،ص3.

[2] -سحنون فاروق ، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،الجزائر ،2010،ص23.

•يساعد على تخفيض المخاطر الغير تجارية التي تحيط بالمشروع مثل التأميم و المصادرة و تقليص الخسائر التجارية التي يمكن التعرض لها.

•الاستثمار المشترك يتفادى القيود الجمركية للدولة المضيفة و هذا من خلال القيام بالعملية الإنتاجية مباشرة على أراضيها بدلا من التصدير وذلك لتسهيل عملية غزو أسواقها.

•الاستثمار المشترك يساعد شركات متعددة الجنسيات في حل المشكلات المتعلقة باللغة والعلاقات العمالية، وغيرها من المشكلات التي تواجه هذه الشركة وهذا بالاعتماد على الطرق الوطنية.

2-العيوب[1]

•احتمال اختلاف المصالح الوطنية وأهداف المستثمر الأجنبي وهذا خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني في تقديم نسبة معينة من رأس المال في المشروع وذلك ما قد لا يتفق مع أهداف المستثمر المرتقبة خاصة في الرقابة والإدارة.

•قد يقصي الطرف الوطني الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري بعد فترة زمنية مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر الغير تجاري، و هذا ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي و المتمثلة في البقاء و النمو و الاستثمار في السوق المحلية.

•إن عدم التكافؤ في القدرات المالية و الفنية بين المستثمر الوطني و الأجنبي قد يؤثر سلبا على تحقيق أهداف المشروع الاستثماري طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل.

•من المحتمل وضع شروط وقيود على التوظيف و التصدير و تحويل الأرباح من الداخل إلى الخارج شركة الأم وهذا إن كان الطرف الوطني متمثل في الحكومة.

الفرع الثاني :الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

يعرف هذا النوع من الاستثمارات بقيام المستثمر الأجنبي أو شركات متعددة الجنسيات في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة. بالنسبة

[1]-عبد السلام أبو قحف، **الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص18 .

للمستثمر الأجنبي بصفة خاصة تعتبر الاستثمارات المملوكة بالكامل من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تفضيلا، أما بالنسبة للدول المضيفة له نجد ها تتردد كثيرا في قبول هذه الاستثمارات في اغلب الأوقات و التصريح للشركات بالتملك الكامل لهذه المشاريع الاستثمارية و يرجع هذا للتخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من أثار على المستوى المحلي والعالمي، وعلى الرغم من هذه التخوفات فان كثيرا من الإحصائيات تشير إلى أن بعض الدول المضيفة مثل):دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ودول إفريقيا منح شركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملك كاملا وهذا بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

أولا :مزايا و عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة

2-المزايا:

إن هذا النوع من الاستثمار يساهم في كبر حجم المشروعات مما يؤدي إلى إشباع أكثر لحاجات المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى تخفيض الواردات و زيادة الصادرات في حالة وجود فائض مما يترتب عليه تحسين في ميزان المدفوعات للبلد المضيف.

•نظر لكبر حجم المشروعات إذا ما قورنت بالأشكال الأخرى للاستثمارات فإنها تؤثر على تحديث التكنولوجيا، وهذا من خلال توفر جهاز يقوم باختيار التكنولوجيا المناسبة للسوق المحلية وهذا لغرض تحقيق الأهداف المنشودة من الناتج الأمثل و الربح الأفضل.

•إن ضخامة هذه المشروعات تؤدي إلى تشغيل عدد اكبر من العمالة سواء في مراحل التأسيس أو في مراحل التشغيل[1].

-العيوب:

أما من ناحية العيوب فان الدول المضيفة تتخوف من مخاطر الاحتكار و التبعية الاقتصادية و هذا خاصة إذا ما تعارضت مصالح المستثمر مع المصالح الوطنية.

[1]-محمد عبد العزيز عيد ،مرجع سابق،43-44.

-المزايا:

•إن هذا النوع من الاستثمار يعطي الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في الإدارة و التحكم في النشاط الإنتاجي و سياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للاستثمار.

•إن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة تؤدي إلى كبر حجم الأرباح المتوقعة.

•إن التملك الكامل للمشروع يساعد في تخطي المشكلات التي تواجه المشروع و هذا إذا ما قورنت مع الاستثمار المشترك أو الاستثمار الغير مباشر.

•إن المستثمر الأجنبي يعتمد في هذا الشكل من أشكال الاستثمار على إقناع زبون الدول المضيفة[1] .

المطلب الثاني :دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر [2]

هناك تباين واضح في دوافع لجوء المستثمر لتجسيد لجوء المستثمر لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر واجتذابه من طرف أي الدولة .وهذه الدوافع يمكن اعتبارها بمثابة أهداف كامنة وراء القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وعليه يمكن أن نلخصها فيمايلي:

- الدوافع الكامنة وراء القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر.

- الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا:دوافع المستثمر الأجنبي :لقد فسر كل من شال ألبرت Albert michelet الذي تحدث عن ثلاثة استراتيجيات من وراء الاستثمار خارج البلد الأصل وهي كمايلي:

1-الإستراتيجية المعتمدة لاختراق مختلف مواقع الموارد الطبيعية المتنوعة ،ومن ثم فان الاستثمار وفق هذه الإستراتيجية هو الذي يرتكز على قاعدة إنتاج واستغلال المواد الأولية .

2-الإستراتيجية المعتمدة لغرض اختراق الأسواق والتي بموجبها يندفع المستثمر الأجنبي للإنتاج والتسويق ضمن حدودها.

[1]-سحنون فاروق ،مرجع سابق ،ص26.

[2]-موسى سعيد مطر ، شقيري نوري موسى ، ياسر المومني، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء، 2008 ، ص179 .

3-الإستراتيجية الأخيرة التي تتضمن هدف التقليل من التكاليف أين نجد الاستثمار الأجنبي المحقق وفق ذلك يستهدف من ورائه تحقيق كفاءة عالية على جانب تحقيق الميزات بالمقارنة.

ومن هذه الاستراتيجيات وكذلك نتائج العديد من الدراسات نجد أربع دوافع أساسية تتمثل في :

-**الدافع الأول** : يكمن في الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية ،فهو الدافع الأول الذي يجعل من الشركات متعددة الجنسيات وتقرر تفضيل التدويل بدلا من التصدير أي الإنتاج في الخارج بدلا من التصدير .

-**الدافع الثاني**: يتمثل في تجنب مختلف العوائق والحوافز المحتملة والتي قد تعترض بشدة كل من حركات الاستثمار والتجارة ومن بينها الضرائب والرسوم على الواردات بغرض الحيلولة دون إغراق السوق ،ومن العوائق أيضا البيئة المعادية للإسترداد أو نظام "قواعد المنشأ" ويعني نظام يقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة.

- **الدافع الثالث** :دافع تحقيق ونيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية ، وفي هذا الصدد تؤكد على أن هناك شركات على سبيل المثال تختص في صناعات ذات الاستخدام الأمثل والقوي للتقنية أو ذات التكاليف العالمية في البحث والتطوير ، حيث يمكن لهذه الأخيرة من استغلال ذلك بحكم ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية وتسويقية في هذه الأسواق .وهذا ما أدى إلى ضرورة الاستثمار المباشر في هذه الأسواق .

-**الدافع الأخير**: يتمثل في :اندفاع الشركات بشكل جاد نحو إتباع أساليب وسياسات الشركات المنافسة ذلك بسبب وجود ما يسمى باحتكار القلة والذي معناه إغراق السوق بالمنتجات بسعر اقل من سعر أقل من سعر تسويقه في بلد التصدير[1].

كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها: شركات ذات رؤوس أموال ضخمة ، تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركز رئيسيا لها.

[1]-مرجع سابق ،ص180.

و تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي[1]:

1-كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره.

2-تنوع المنتجات .

3-الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات.

4-التفوق التكنولوجي.

5-هيمنتها على الاقتصاد.

6-قدراتها المالية الكبيرة حيث أن الشركة التي تقل مبيعاتها عن 100 مليون دولار لا تعبر من الشركات متعددة الجنسيات.

7- قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتسويق والتسعير يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم .

8- القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة .

9-رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم.

المطلب الثالث:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد اهتم العديد من المنظرين الاقتصاديين بالعوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي للتوطن في الخارج .بعضها يرجع إلى الدول المضيفة، مثل المناخ الاستثماري والسياسي والاجتماعي، وبعضها الآخر يرجع إلى المستثمر الأجنبي بحد ذاته من حيث حجمه وتوافر الموارد لديه .

وهناك عوامل تعود إلى الدولة الأم وطبيعة السوق التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي .وتتفاوت درجة تأثير هذه العوامل في قرار الاستثمار من دولة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى.

[1]-مفيد ذنون يونس ،دينار أحمد عمر ، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة** ،بحوث مستقبلية،مركز الدراسات المستقبلية في كلية الحدباء الجامعة، الموصل ، العدد (15)،تموز 2006 ،ص103 .

إن قرار التوطن في الخارج، والشكل الذي يأخذه، يستجيب أساسا لمقاربة جزئية خاصة بكل مؤسسة في هذا الإطار، يمكن أن يكون محيط ما جاذب لبعض النشاطات عن محيطات أخرى في المقابل، فإن اختيار شكل التوطن ومكانه يكون على أساس مجموعة من المزايا التي تملكها الشركة المستثمرة والمنطقة المستقطبة.

بما أن الهدف الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية هو تحقيق أعلى الأرباح الممكنة،لهذا لابد أن يأخذ هذا الاستثمار بنظر الاعتبار المحددات أو القيود أو العقبات التي تؤثر في تحقيق هذا الهدف، ويمكن أن توضح أهم تلك المحددات من خلال الآتي:

أ . كلفة عناصر الإنتاج بخاصة أجور قوة العمل ، فحينما تكون هذه الكلفة عالية تكون عامل غير مشجع لقيام هذا الاستثمار، وبالعكس حينما تكون هذه الكلفة واطئة تؤدي إلى تشجيع هذا الاستثمار.

ب .إنتاجية عنصر قوة العمل ، فإذا كانت هذه الإنتاجية عالية تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالعكس حينما تكون منخفضة.

ت . معدلات النمو الاقتصادي ، فحينما تكون هذه المعدلات عالية تقود إلى تحفيز هذا الاستثمار ،وحينما تكون هذه المعدلات منخفضة تكون مقيداً لهذا الاستثمار.

ث . ارتفاع معدلات التضخم النقدي ، يمثل معيقاً للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالعكس حينما يكون هذا التضخم مرغوباً يكون مشجعاً له.

ج . حجم السوق ، فالحجم الصغير للسوق الناتج عن انخفاض دخول الأفراد في البلد النامي يكون عامل غير مشجع للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالعكس حينما يكون هذا الحجم كبير فهو يشجع على هذا الاستثمار[1].

ح . ارتفاع حجم الصادرات في الميزان التجاري للبلد يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالعكس حينما يكون هذا الميزان في حالة عجز فهو يكون عنصر تقييد لهذا الاستثمار.

[1]-د.عدنان مناني صالح،**دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد الخاص بمؤتمر الكلية ،2013،ص ص 361-362.

خ . سياسات تقييد التجارة والمركزية في إدارة الاقتصاد ، تكون عوامل غير مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالعكس في حالة سيادة سياسات تحرير التجارة و الإصلاح والانفتاح نحو الخارج تكون عوامل محفزة لهذا الاستثمار.

د . زيادة مديونية البلد للعالم الخارجي ، لدول أخرى أو منظمات دولية كصندوق النقد والبنك الدوليين ، حيث تشكل هذه المديونية تحديداً لهذا الاستثمار، لأن هذا البلد يكون أمام مسألة تسديد جزء من الديون (أقساط وفوائد) في أوقات محددة ، مما يجعل هذا البلد عاجزا في تسديد ذلك ، فيلجأ إلى إعادة جدولة ديونه، وهذا يشكل عبئاً ثقيلاً على ميزان مدفوعاته وبالتالي تقييد حركة رأس المال الأجنبي إليه.

ذ . تردي البنية التحتية للاقتصاد ، كالطرق ووسائط النقل والمواصلات ، يمثل تحديد لهذا الاستثمار،وبالعكس حينما تتوفر للبلد بنية تحتية متكاملة.

ر . ضعف التسهيلات المصرفية وتدني سعر الفائدة في البنوك التجارية لا يساعد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ،وبالعكس في حالة ارتفاع هذا السعر يكون عنصر إيجابي في استقبال هذا الاستثمار.

ز . ضعف الاستقرار السياسي والأمني، يشكل عامل تحديد لهذا الاستثمار، وبالعكس حينما يكون هذا الاستقرار متينا.

س . وهكذا يتضح أن هناك متغيرات اقتصادية وسياسات اقتصادية وتجارية وعوامل سياسية وأمنية من شأنها أن تحدد أو تقيد الاستثمار الأجنبي المباشر أو تحفزه للعمل في الدول النامية.[1]

المطلب الرابع :آثار الاستثمار الأجنبي المباشر[2]:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا تمويليا لاقتصاديات الدول النامية، حيث تساهم في تنميتها من خلال ما يصاحبها من تكنولوجيا متقدمة ومعارف وتقنيات جديدة في التسيير، بالإضافة إلى الرفع من القوة التصديرية وتحسين قنوات توزيع وتسويق السلع المنتجة والمصدرة من طرف البلدان بسبب ضيق أسواقها، و بفضل احتكاكها مع القطاعات الصناعية المحلية تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحسين مستويات التكوين وخبرة اليد العاملة المحلية.

---

[2]- خيالي خيرة ، **دور الاستثمار الاجنبي في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية –حالة الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة ورقلة،الجزائر،2015،ص73.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها مجموعة المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين وإقامة الآلية الملائمة لإنتاجه، إذ تتضمن الأدوات وطرق العمل والعلم والمعرفة حيث أصبح موضوع نقل التكنولوجيا يثير نقاشا حاداً وتساؤلات جديدة .

في هذا السياق يوصف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قناة لنقل التكنولوجيا إذ أن التكنولوجيا لا تتضمن العمليات التقنية العملية بل المؤسسية والإدارية ومهارات التسويق، إذ أن المنافع الثانوية التي تجنيها الدول المضيفة تتمثل في آثار الاستثمار التكنولوجي من خلال ما يسمى بأثر المضاعف التكنولوجي إذ يعمل هذا الأخير على نشر التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة على نطاق واسع، فالتكنولوجيا تعتبر حجر الأساس في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية،ومن بينها الجزائر.

سعت جميع البلدان ومنها النامية إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر أملا في الحصول على الموارد التكنولوجية والتي يمتلكها المستثمر الأجنبي.

يمكن حصر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال نقل التكنولوجيا فيما يلي:

-اكتساب المهارات والتدريب من خلال فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكساب المهارات التكنولوجية الحديثة.

-قيام فروع الشركات الأجنبية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات العينية وبشروط ميسرة، كل ذلك يتيح للشركات الوطنية فرص إنتاج سلع بالمواصفات العالمية.

-في الواقع يرى بعض الاقتصاديين أن استيراد التكنولوجيا الأجنبية كان العامل الأكثر أهمية في تفسير النمو الاقتصادي السريع في العديد من الدول كاليابان، تايوان، كوريا الجنوبية وغيرها من الدول المصنعة.

- يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا وفي نفس الوقت يساهم في تنمية أنشطة البحث والتطوير في الدولة المضيفة، خاصة تلك التي لديها القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتعديلها لتلاءم الظروف المحلية، فطبقا لاستطلاع أجراه مؤتمر التجارة والتنمية فإن الصين أصبحت واحدة من أكبر الأبحاث والتطوير في العالم حيث تعتبرها **61.8** في المائة من الشركات الأجنبية في العالم أول وجهة لها لإقامة مشاريعها في الخارج.

-أثبتت أن معظم الشركات متعددة الجنسيات تمارس أنشطة البحث والتطوير خارج الدولة الأم، وذلك حسب دراسة أجريت على 56 شركة منها (34أمريكية، 16 شركة أوربية، 6 شركات يابانية)[1]

الآثار الإيجابية على الصعيد الداخلي:

ويمكن تلخيصها بما يلي:

- تساعد على نمو الاقتصاد وخلق وظائف ورفع مستويات المعيشة.
- السرعة في تراكم رأس المال.
- نقل المعرفة العلمية.
- انتقال التكنولوجيا للشركات المحلية.
- أحداث آثار تطويرية غير مباشرة.
- تستطيع الدولة المضيفة من خلال جذب الاستثمار الأجنبي إلى تغطية فجوة الاستثمار وضمان الحصول على عنصري المال والتكنولوجيا.
- زيادة في الإنفاق على البحوث والتنمية.

أ. الآثار الإيجابية على الصعيد الخارجي:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تخفيض الرسوم الجمركية وبالتالي التشجيع على الاستيراد والتصدير.
- تخفيض التكاليف التجارية مما يجعل السلع المحلية ذات قدرة عالمية على المنافسة عالية وتوليد عوائد عالمية.
- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة ، من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً.
- المساهمة في إيجاد فرص عمل والحد من البطالة .

[1]- مرجع سابق ،ص 73.

- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية.
- تسهم التمويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات[1].

[1]-ظاهر القشي وهيثم العبادي، أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، تاريخ الاطلاع يوم2017/01/18. ww.philadelphia.edu.jo/courses/accountancy

المبحث الثالث:مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ظهر بشكل ملحوظ ،دخول الجزائر في المنافسة الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك منذ بداية التسعينيات من خلال الاهتمام بتحسين العوامل المحفزة التي من شأنها جذب المستثمر الأجنبي الى الاستثمار بالجزائر ،بديا بالهيئات والتشريعات الصادرة في تلك الفترة ووكالة دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر بتاريخ 17-10-1993 ومجموعة من القوانين التي تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتعديلات المتعاقبة على قانون تطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله،وتبع ذلك عدة إصلاحات (اقتصادية ،اجتماعية سياسية....الخ)

المطلب الأول:قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

منذ الاستقلال تبنت الجزائر عدداً من القوانين تمثلت في قانون الاستثمار لسنة 1963 قانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 وقانون الاستثمار لسنة 1966 المؤرخ في 15 سبتمبر1966 ، ثم إصدار قانوني الاستثمار لسنتي 1982 رقم 82-12 المؤرخ في 28 سبتمبر1982 و1986 رقم 86-13 لكنها لم تعطي النتائج المرجوة وذلك بفعل سيادة الثقافة السياسية والاقتصادية التقليدية، بالإضافة إلى أزمة المديونية الخارجية التي أدت إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية، وبالتالي كان إصدار هذه القوانين في مناخ غير ملائم بكل المقاييس. لكن نتيجة التحولات الاقتصادية التي حدثت بداية التسعينات، وانفتاح الجزائر على الرأسمال الأجنبي والمحلي الخاص، وانتهاجها مسار الانتقال إلى اقتصاد السوق والإصلاحات التي اعتمدتها على جل المؤسسات الاقتصادية والمالية، تحتم عليها إيجاد الصيغة القانونية وفق المرحلة الانتقالية والتطورات العالمية، ولهذا سوف يتم عرض تطور القوانين المتعلقة بالاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي في الجزائر عبر أربعة مراحل على النحو التالي:

-قانون النقد والقرض رقم 90-10.

-المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات .

-الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار .

-الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03.

المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات:

لقد ألغى هذا القانون صراحة كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والقوانين المخالفة له ، وذلك ما نصت عليه المادة 49 والتي كانت كما يلي:[1] ((عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي)). وسعيا لإعطاء هذا القانون أكثر مصداقية وديناميكية وشفافية تم إنشاء ولأول مرة في الجزائر هيئة تشرف على تكريس وتجسيد الضمانات والامتيازات و التحفيزات، التي جاء بها هذا المرسوم، الذي تم بموجبه إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI)، على شكل الشباك الوحيد من قبل رئيس الحكومة، تكون تحت وصايته ويتم تحديد صلاحياتها وتنظيمها وسيرها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93-319 حيث بدأت نشاطها منذ مارس 1995.

لقد تعلق القانون 93-12 بترقية الاستثمار وجاء لينسجم مع برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، وتحقيق سياسة الانفتاح ولتكملة قانون النقد والقرض 90-10 الذي أبرز الانفتاح التشريعي للاقتصاد الوطني، من خلال تحسين الشروط المتعلقة بجذب واستقبال رؤوس الأموال الأجنبية بما فيها الاستثمارات وتشجيعها.

إن المرسوم التشريعي لسنة 1993 هو نتيجة سياسة اقتصادية لمرحلة دامت ثلاثين سنة أراد المشرع من خلاله مسايرة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ سنة 1988. بإنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية ، كما يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني بإرساء قواعد اقتصاد السوق، وبالتالي الانتقال من سياسة مناهضة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فتح الباب على مصراعيه للرأسمال الخاص الوطني والأجنبي، فكان بذلك الهدف المعلن هو التنمية، لكن الهدف الحقيقي هو البحث عن حل للخروج من أزمة المديونية، على هذا الأساس فاللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لحل أزمة المديونية، فالخروج من المديونية هو الذي سيسمح للجزائر بأن تسطر سياسة تنموية كما سبق لها وأن فعلت ذلك في السبعينات.

[1] -المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 64.

-الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

صدر الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، لكي يتماشى مع الواقع الجزائري اتجاه الاستثمار ودعم المستثمرين والطموحات المستقبلية على أساس نظرة التغيير والرقي.

ويمكن إبراز أهم ما جاء به هذا القانون فيما يلي:

-إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر 01-03 لاسيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات، ما عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات.[1]

- الأمر 01-03 أعطى مفهوم جديد للاستثمار من خلال ما يلي:[2]

1. اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛

2. المساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛

3. استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

-مبدأ حرية الاستثمار ومراعاة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة.[3]

-يحدد الأمر 01-03 الاستثمارات المنجزة في النشاطات المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات في إطار منح الامتياز والرخصة.[4]

-مبدأ عدم التميز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب، بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار.[5]

-جاء الأمر 01-03 بالمزيد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين خاصة، وزيادة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية.

---

[1] -المادة 35 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47.
[2] -المادة 02 من الأمر 01-03.
[3] -المادة 05 من الأمر 01-03.
[4] -المادة 01 من الأمر 01-03.
[5] -المادة 14 من الأمر 01-03.

-تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة، وهو جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار، يكلف المجلس على الخصوص بما يلي:[1]

1. يقترح إستراتجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.

2. يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة.

3. يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات، يحدد المجلس الوطني للاستثمار شروط الحصول على المزايا والحوافز.

4. يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.

-تم إنشاء مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالية المتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) كبديل للوكالة الوطنية لترقية ومتابعة ودعم الاستثمار(APSSI)،[2] و يتضمن المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، ويمكن عرض أهم مهام هذه الوكالة فيما يلي:

1. ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

2. استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.

3. منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.

4. تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.

5. التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

[1] -المادة 19 من الأمر 01-03.

[2] -المادة 06 من الأمر 01-03.

-الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر01-03.

جاء الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ليعدل ويتمم الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي سبق ذكره، حيث تم تعديل عدة مواد من الأمر 01-03، خاصة فيما يتعلق بزيادة المزايا والحوافز للمستثمرين، أما بالنسبة لآجال الرد على طلبات الامتيازات حيث قلصت من 30 يوما إلى إمكانية سحب قرار منح الامتيازات الخاصة بالانجاز بعد 72 ساعة من إيداع الطلب، و 10 أيام بالنسبة للامتيازات الخاصة بالاستغلال [1]، كما جاء الأمر 06-08 بحق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم قد غُبنوا بشأن الاستفادة من المزايا، من الإدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا الأمر و يمارس هذا الطعن لدى لجنة تحدد تشكيلتها و تنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم. ويمارس هذا الطعن دون المساس بالطعن القضائي الذي يستفيد منه المستثمر. ويجب أن يمارس هذا الطعن خلال الخمسة عشر يوما التي تلي تاريخ التبليغ بالقرار محل الاحتجاج أو صمت الإدارة أو الهيئة المعنية مدة 15 يوما ابتداءا من تاريخ إخطارها. وتفصل اللجنة في الطعن في أجل شهر واحد.[2]

المطلب الثاني :العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[3]

تلخص العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية الأكثر شيوعا في ثلاث مجموعات من العوامل : العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية والعوامل القانونية والتنظيمية.

1 _العوامل المحفزة الاقتصادية : تعتبر العوامل الاقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر بصفة عامة وللأجنبي بصفة خاصة، لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري منها:

– (GDP)حجم السوق المحلية ونموها : يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الطلب الجاري .أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان .فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب وعدد سكان مرتفع، تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

---

[1] -المادة 07 من الأمر 06-08 المتم والمعدل للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 47، 2006.

[2] -المادة 06 من الأمر 06-08.

[3] -بولرباح غريب ،**العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها** ،مرجع سابق،ص102.

-**استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية** : تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل والتأمين، ... والشفافية في المعاملات المالية . فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة الخوصصة يكون عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر .فتغيير القوانين عشوائيا وبدون مبرر يعتبر مؤشرا على عدم استقرار النظام الاقتصادي.

- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي** : إن ارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف .والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نموGDPوحجم التدفقات الواردة.

-**معدل التضخم** : إن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر حافزا للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج .فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى .وعليه فمعدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمارات.

-**سعر الصرف** : يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .ولوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف و الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية.

-**توفر اليد العاملة** : تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من اجل تعظيم الربحية . ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى اختلاف مستويات الأجور بين الدول . وعليه الدول التي لها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار إليها . بالإضافة إلى كونها مساعدة على التكيف مع طرق الإنتاج الحديثة[1]

-**توفر البنية التحتية الملائمة** : تتمثل في شبكات النقل) البري، البحري والجوي(، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة (نفط، كهرباء وغاز...) فوجود البنية التحتية الملائمة وفق المعايير الدولية يقلل من تكاليف الإنتاج ويساعد المؤسسات على المنافسة، يكون حافزا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فمن مهام الدول المضيفة توفير مثل هذه البنية المناسبة.

[1]-مرجع سابق،ص103.

-**توفر البنية التحتية الملائمة** : تتمثل في شبكات النقل البري، البحري والجوي، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة نفط، كهرباء وغاز .فوجود البنية التحتية الملائمة وفق المعايير الدولية يقلل من تكاليف الإنتاج ويساعد المؤسسات على المنافسة، يكون حافزا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فمن مهام الدول المضيفة توفير مثل هذه البنية المناسبة.

-**توفر المناطق الحرة** : تعرف المناطق الحرة بأنها"جزء من ارض الدولة معزول بأسوار ويخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة "ولهذه المناطق فوائد تستفيد منها الدول نفسها والمستثمرون المحليون والأجانب .إضافة إلى العوامل سابقة الذكر التي يمكن أن يتميز بها البلد المضيف، فبوجود هذه المناطق يستفيد المستثمر من الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة، وعليه فوفرة المناطق الحرة يعتبر عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر ...

-**العوامل المحفزة السياسية** : يتأرجح الاستقرار السياسي بين ترتيبه في المقام الأول أو الثاني كعامل جذب للاستثمارات .حيث ترتبط العوامل السياسية بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي . وتأخذ الأشكال التالية:

-التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة للمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة بدون تعويض.

-التأميم، تحويل المشروعات الأجنبية إلى ملكية عامة للدولة.

-فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.

-الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة لأسباب سياسية.

مصادر الخطر السياسي هي : الإيديولوجيات السياسية، الصراع الديني، عدم الاستقرار الاجتماعي، التأميم، الصراعات المسلحة، الانقلابات العسكرية، الحقد والعداء للأجانب

- كلما قلت المخاطر السياسية يكون هذا عاملا محفزا لجذب الاستثمارات في الدولة.

3- العوامل القانونية والتنظيمية : تعد قدرة الدولة على بناء قاعدة قانونية مسايرة للتشريعات الدولية محفزا للاستثمارات الأجنبية .وتكون هذه القاعدة في شكل توفير إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي . وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة وذلك لعدة عوامل نذكر منها :

-الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها للموارد الطبيعية.

-مدى توفر اليد العاملة الوطنية وحاجتها لتشغيلها.

-حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.

-القدرة الفنية والمالية واللوجيستية لتصدير تلك المنتجات، يضاف إلى ذلك كل الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي عادة ما تحدد السياسات الاقتصادية التي تنعكس بالضرورة على ما يتبناه المشرع منها في تلك التشريعات.

ولكي يكون الإطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لابد من وجود مقومات أهمها:

-وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية المستثمر.

-وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.

-وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين، التعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

-العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر بالإضافة إلى أن يكون النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، عدم تفشي البيروقراطية، سهولة الحصول على البيانات وبشكل دقيق ومفصل وفي الوقت المناسب، اعتبر هذا كله من العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

[1]-شوقي ناجي جواد، **إدارة الأعمال الدولية**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001 ، ص114 .

4- الحوافز الضريبية والمالية : رغم محدودية هذه الحوافز في جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها في حالة وجود العوامل المحفزة السابقة يكون لها تأثير في جذب الاستثمارات:

-وضوح النظام الضريبي وربطه بالأولويات الاقتصادية.

-خفض التعريفة الجمركية على الأصول الثابتة المستوردة.

-تحفيز البحوث التي تهدف إلى تطوير للمنتجات القائمة أو التي نسعى إلى ابتكارات جديدة.

-تحفيز التوظيف بتقديم مبالغ نقدية للشركات التي تخلق مناصب شغل جديدة.

-التشجيع على تأسيس المشروعات الصغيرة.

-توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة على المستوى العام.

وعلى أساس أن هذه الحوافز سهلة التحقيق على الواقع مقرنة بالعوامل المحفزة السابقة، فإن الدول تتنافس فيما بينها لتقديم السنوية للاستثمار العالمي وعدد القوانين واللوائح المعدلة من اجل جذب الاستثمارات.

3-**قانون حماية الملكية الفكرية** : يساهم وجود نظم قانونية لحماية الملكية الفكرية كتشجيع وحماية الإبداع الفكري الوطني منه والأجنبي، تشجيع الإنفاق على البحث والتطوير من طرف المستثمر الأجنبي، تشجيع وحماية نقل التقنية وتوطينها في الدول المضيفة وحماية المستهلك من الغش والتقليد التجاري، في توفير بيئة تشريعية مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية .

6- أجهزة الاستثمار الأجنبي : تنشئ الدول عادة أجهزة وهيئات حكومية تتولى تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية وقد تكون بالاشتراك مع هيئات دولية للاستثمارات الأجنبية .بالإضافة إلى مهام تسويق وترويج مشروعات الاستثمار محليا ودوليا .كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الهيئات باختيار مستوى ونوع التكنولوجيا التي تتواءم مع متطلبات التنمية والمتغيرات الثقافية والاجتماعية بالدولة .

فكلما كانت هذه الأجهزة فعالة وتعمل بكفاءة تساعد في خلق مناخ استثماري محفز.

7-تعزيز الاتفاقيات والتعاون الاقتصادي الإقليمي : يسهل وجود اتفاقيات دولية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من ضمانات .كما يعتبر التكامل الإقليمي من العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات

الأجنبية باعتبار أن التكامل الإقليمي يعمل على إيجاد سوق إقليمي يساعد بشكل فعال في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية.

8- الترويج الإلكتروني : نظرا للمنافسة القوية التي تواجه الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن لهذه الدول اعتماد الترويج الالكتروني لعرض إمكانياتها عن طريقه لأنه أصبح من السهل الحصول على البيانات والمعلومات الاستثمارية[1]

المطلب الثالث :ضمانات وعوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا:ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر

الضمانات هي مجموعة الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضد خطر الضياع

أو الخسارة وكذلك استرداد رأس المال وتحويل الأرباح .

أولا : حرية الاستثمار

ينص الامر 06-08 من مادته الثالثة على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها، في هذا الإطار يندرج الاستثمار بنوعية الوطني العام والخاص كذلك الاستثمار الذي ينجز في إطار نظام الامتياز والرخص.

ما يميز التشريع الجديد عن التشريعات السابقة أنه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى بشرط أن الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر تخضع قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[2].

---

[1]- مرجع سابق ،ص115.

[2]- يوسف الرشيد ، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني –حالة الجزائر** ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد5،سطيف،الجزائر،2005،ص162.

ثانيا : مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص

والمقصود هنا هو تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات الذي قد يتم في ظله:

–إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار، من ضمن الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في الأمر **01–03**ما نصت عليه المادة 15 من نفس الأمر والتي تقتضي" بأن لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب ذلك المستثمر بصراحة"

أما فيما يتعلق بالاستثمارات التي تمثل أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني فقد تعمد الوكالة لتطوير الاستثمار وحسب نص المادة 5من الأمر 06–08 بتقديم تسهيلات إدارية تتمثل في :[1]

–تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالانجاز في غضون 72 ساعة من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا.

–تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال في غضون 10 أيام.

فضلا عن ذلك فقد أتيح حق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم لم يلقوا معاملة جيدة بشأن الاستفادة من هذه المزايا من طرف إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا الأمر حسب ما نصت عليه المادة 6 من الأمر**06 –08**.

ثالثا : ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته

منح الامر 01–03 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله والعائدات الناتجة عنه، فحسب ما نصت عليه المادة 31 من نفس الأمر السالف الذكر أنه تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتحقق من استيرادها قانونا من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.

[1] مرجع سابق ،ص ص 162، 163.

فضلا عن ذلك فقد أتيح حق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم لم يلقوا معاملة جيدة بشأن الاستفادة من هذه المزايا من طرف إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا الأمر حسب ما نصت عليه المادة 6 من الأمر**06 – 08** .

رابعا :ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته

منح الأمر 01- 03 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله والعائدات الناتجة عنه، فحسب ما نصت عليه المادة 31 من نفس الأمر السالف الذكر أنه تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتحقق من استيرادها قانونا من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.

أما فيما يخص حالة تنازل المستثمر عن مشروعه لشخص آخر فإن الأمر**01 –03** نص على التزام المالك الجديد الذي تنقل إليه الملكية لتنفيذ كل الالتزامات التي استفاد بمقتضاها من المزايا، أما في حالة إخلاله بهذا الالتزام فإن للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الحق في إلغاء تلك الالتزامات.

خامسا:مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين:

يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار حسب نص المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12الهادف إلى الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل[1].

ثانيا:عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

هناك عدة عوائق للاستثمار في الجزائر أهمها:

- نقص التمويل اللازم، والذي يعتبر أهم معيق للاستثمار بنسبة 19.2 في المائة كما جاء في تقرير التنافسية العالمي سنة2011- 2012.

[1]-كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010 ،ص

– عدم كفاية السوق وعدم وجود برامج تمويل متخصصة بالإضافة إلى عوائق التكلفة مجسدة في ارتفاع تكاليف الإنتاج وعوائق التسويق.

– ثقل وتعقيد النظام الإداري لاسيما من حيث انتشار البيروقراطية وتداخل الصلاحيات والذي يعتبر ثاني عائق للاستثمار حسب تقرير التنافسية لسنة2011 -2012 بمرتبة 18.4%.

– التأخر الكبير في بعض ميادين التحول الاقتصادي مقارنة ببعض الدول النامية، وذلك بسبب التباطؤ في إنجاز بعض الإصلاحات أو ما يسمى بعمليات الخوصصة.

– ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار كخدمات الماء والكهرباء والغاز، خطوط الهاتف وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار ..الخ.

–تأرجح البنية السياسية والأمنية رغم تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المستثمرين سواء الوطنيين أو الأجانب لا يزالون متخوفون من البيئة السياسية والأمنية في الجزائر.

– عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية وصعوبة الوصول إلى المعلومات وانتشار مظاهر الفساد المتمثلة في الرشوة والوساطة والمحسوبية والتعصب رغم الجهود المبذولة لمحاربتها.

حيث صنفت منظمة الشفافية الدولية الجزائر في تقريرها السنوي لسنة 2005 حول الرشوة في المرتبة 97سنة 2012 من مجموع 157 دولة.

–مشكلة العقار الصناعي حيث أن جوهر الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار الهيئة المكملة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد فقد تصل أحيانا إلى سنة كاملة .

–الغموض في بعض النصوص القانونية، مما نتج عنه عمليات التأويل المختلفة في فهمها والبعض منها لا يصدر في الوقت المناسب، ضف إلى ذلك أن بعض القوانين عامة وليست مخصصة لظاهرة معنية ما أدى إلى

تخوف المستثمر بسبب عدم تناسب قوانين الاستثمار في الجزائر مع المتغيرات العالمية وعدم السرعة في تطبيقها[1].

المطلب الرابع :حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر شهد عدة فترات متباينة من حيث حجم هدا التدفق وذلك من خلال الأوضاع الأمنية و الاجتماعية و الاقتصادية التي شهدتها الجزائر

1- **مرحلة 1980 إلى 1995** :شهدت هده المرحلة نقص شديد في تدفق للاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر وذلك نظر ا للأوضاع التي كانت تعرفها أسعار البترول آنذاك و كذلك الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد . وبد ذلك لاحظنا تحسن كبير في حجم تدفق لاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا ما سنعرضه في الجداول التالية:

2- **مرحلة من سنة 1996 إلى 2015** :شهدت هده المرحلة التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة أوجها حيث نلاحظ انه في هذه الفترة بدأت وتيرة التدفق تزداد سنة بعد سنة و بنسب معتبرة و ذلك ناتج عن الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر في هذه الفترات . و الجدول التالي يوضح ذلك:

[1]-خيالي خيرة،**دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**،مرجع سابق،ص125.

الجدول رقم (1-1): تطور حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	التدفقات
1990	334.9
1991	116.3
1992	300
من 1993 الى 1995	0
1996	270
1997	260
1998	606.6
1999	291.6
2000	280.1
2001	1107
2002	1065
2003	633.7
2004	881.9
2005	1081.1
2006	1795.4
2007	1661.8
2008	2593.6
2009	2760.9
2010	2291.2
2011	2571
2012	1500
2013	1691
2014	1504
2015	1403.3

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات صندوق النقد الدولي دليل الإحصائيات – الإحصائيات المالية والدولية.

✓ تحليل لرصيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

عند تحليل المعطيات الواردة في الجدول رقم 01:والذي يبين لنا رصيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 حيث سنقوم بتحليل التغير في التدفقات

إذ نجد أن:

حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد سنة 2000 كان ضئيل جدا،حيث بلغ نصيبه 280.1 مليون دولار وهذا يرجع لبداية خروج الجزائر من الأزمة السياسية التي عاشتها في السنوات القليلة السابقة ،إلا انه في سنة 2001 أخذت التدفقات الواردة منحنى آخر تجاه الارتفاع حيث بلغت 1107.9 مليون دولار ،وأخذت التدفقات الواردة في الهبوط منذ سنة 2001 حيث بلغت سنة 2002 ما قدر ب 1065 ثم 633.7 في سنة 2003 ويعود هذا الانخفاض منذ سنة 2001 الى الأحداث العالمية التي جرت في 11سبتمبر 2001،وما نجم عنها من تداعيات ومخاوف من قبل الشركات متعددة الجنسيات من الاستثمار في المنطقة العربية .

أما في سنتي 2004-2005 عادت التدفقات الواردة الى الجزائر الى الارتفاع وقدرت بـــــــــــ 881.9و1081.1دولار على التوالي.

وفي سنتي 2006 و 2007 شهدت التدفقات الواردة الى الجزائر ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة وقدرت ب 1795.4و1661.8مليون دولار على التوالي ،ويعود ارتفاع التدفقات الواردة في هذه الفترة الى بداية تحسن الأوضاع السياسية في البلاد.

حققت التدفقات الواردة الى الجزائر زيادة عام 2008 ويرجع ذلك بصفة أساسية الى الانتعاش الذي شهده القطاع العقاري، الى جانب تضاعف تدفقات القطاع الصناعي بأربع مرات من عام 2007.

وفي سنتي 2009 و2010 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر

و قدرت ب 2760.9و 2291.2 على التوالي ويرجع سبب الانخفاض الى تداعيات الأزمة المالية العالمية ، ويعود سبب هذا الانخفاض الى عدم فهم المستثمرين الأجانب خاصة العرب منهم والذين يرغبون في استثمار مبالغ ضخمة في الجزائر وانسحبوا بعد إقرار القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على امتلاك المستثمر الجزائري لـــــــــــــــ 51%من رأس مال المشروع.

وسنتي 2011 و 2012بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر بـــ 2571 مليار دولار و 1500 مليار دولار على التوالي أي اننا شهدنا ارتفاع ملحوظ لهذه التدفقات .

وسنتي 2013 و 2014 قدرت التدفقات الواردة الى الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر بـــــــــ1691 مليار دولار و1504 مليار دولار وانخفضت سنة 2015 الى1403.3 مليار دولار .

خلاصة الفصل:

إن التغيرات الاقتصادية التي طرأت على العالم منذ أواخر الثمانينات ولا سيما الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية، وقيام منظمة التجارة العالمية، وتسارع التقني على نحو لم يسبق له مثيل، يجعل من غير الممكن إغفال دور الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي في تفعيل النشاط الاقتصادي.

والجزائر كغيرها من البلدان المتخلفة، تأكد لدى أصحاب القرار أهمية هذه الإستثمارات، فحاولت فتح اقتصادها بإرساء قواعد قانونية ومراسيم تنفيذية، لترقيتها وإشراكها في مسار التنمية.

فهذه الدراسة تتناول واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمعرفة الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستقطابه ورفع من حجم تدفقاته اللازمة لتنمية اقتصادها لكن رغم كل مميزات الاستثمار الأجنبي الخاصة بالنسبة للجزائر الا انه لا تزال هناك عقبات ومعوقات تعترض مناخ هذا البلد رغم انتهاج الجزائر سياسة استثمارية لجذب تدفق مثل هذه الاستثمارات الأجنبية.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1990-2014

تمهيد

إن الهدف الأساسي من معظم البحوث هو تحليل وتقييم العلاقة بين مجموعة من المتغيرات بغرض الوصول إلى صيغة تصف هذه العلاقات وتعتبر أساليب تحليل الانحدار من أهم وأقوى أساليب التحليل الاقتصادي لهذه المتغيرات وتستخدم أساليب الانحدار في معظم أنواع البحث العلمي، البحث التجريبي، التي غالبًا ما تضم متغيرات تابعة يمكن التنبؤ بها ومتغيرات أخرى تعرف بالمتغيرات المفسرة.

و بالرغم من إن هناك تطورات عديدة حدثت في علم الاقتصاد القياسي على أيدي المتخصصين فيه إلا أن كثيرا من التطورات التي تتم في فروع المعرفة الأخرى تغذي التطور في هذا الفرع فالتطور في النظرية الإحصائية والنظرية الاقتصادية وثورة المعلومات وما صاحبه من توفر في البيانات والتطور في مجال الكمبيوتر وزيادة قدراته الحسابية والتخزينية ساعدت كلها على حدوث تطور كبير في مجال الاقتصاد القياسي خلال الخمسين سنة الأخيرة.

و يعتبر الاقتصاد القياسي محصلة لثلاث فروع من المعرفة هي الإحصاء، والنظرية الاقتصادية، والاقتصاد الرياضي،أما عن الإحصاء فهو يمدنا بأساليب القياس مثل الارتباط والانحدار كما يمدنا بطرق القياس وبالنسبة للنظرية الاقتصادية فهي تحدد لنا العلاقات الاقتصادية المراد قياسها من خلال الفروض المفسرة التي تقدمها أما في ما يتعلق بالاقتصاد الرياضي فهو يصيغ لنا هذه العلاقات النظرية في صورة معادلات رياضية قابلة للقياس.

في هذا الفصل سنحاول القيام بدراسة قياسية لمعرفة مدى تأثير بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من الفترة 1990-2014 وسنتناول في الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول:دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: الإطار النظري للاقتصاد القياسي .

المبحث الثالث: تقديم النموذج [التقدير وتحليل النتائج].

المبحث الأول:دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

تلعب مؤشرات الاقتصاد الكلي دورا هاما في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى اقتصاديات الدول لذا فعلى صانعي السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات فيما بينها وكذا دراسة أثرها على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الاول: علاقة النمو الاقتصادي بسعر الصرف.

يمكن ابراز العلاقة بين النمو الاقتصادي وسعر الصرف من خلال:

الفرع الاول: اختيار نظام الصرف والنمو الاقتصادي.

ان مشكلة الاختيار الامثل لنظام الصرف ما زالت موقع جدل في النقاشات الاقتصادية، هل نظام الصرف العائم او نظام الصرف الثابت، مناسب وقادر على تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام؟ ويمكن ابراز اهم الاراء حول ذلك في ما ياتي:

اولا: نظام الصرف المرن يعطي دفعا لعجلة النمو الاقتصادي: في هذا الصدد جاءت عدة دراسات تؤيد نظام الصرف المرن منها:

1- دراسة "Perraut,lafrance, Bailie" سنة 2000 التي خلصت الى ان نظام الصرف المرن قادر على تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، في اقتصاد يتمتع بمرونة الاسعار والاجور الاسمية لامتصاص الصدمات الاقتصادية والتكيف بسهولة مع المستجدات الاقتصادية العالمية، وهذا عن طريق استجابة سعر الصرف الأجنبي لذلك[1].

2- دراسة "Nilsson ,Let Nilssonk" سنة2000 التي افادت ان نظام الصرف المرن يعطي دفع قوي للصادرات وبالتالي يحقق معدلات نمو اقتصادي جد مرتفعة.

[1]- علي بن قدور، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم تسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص42.

ثانيا: نظام الصرف الثابت يعطي دفعا لعجلة النمو الاقتصادي : فقد جاءت عدة دراسات تناولت ذلك منها:

1- الدراسة التي قام بها " Mudell"سنة 1995 والتي حاولت مقارنة النمو الاقتصادي في الدول الصناعية قبل وبعد انهيار نظام "بريتون وودز" وأثبتت انه اكثر سرعة في الفترة الاولى عندما كان سعر الصرف ثابت.

2- دراسة "Ficher" سنة 2001 و "Ripoll" سنة2002 حيث اثبتت دراستهم انه في ظل نظام الصرف المرن يشهد الاقتصاد صدمات اقتصادية كثيرة جدا، الامر الذي يعطل ويعرقل النمو الاقتصادي، لذا فنظام الصرف الثابت هو الافضل في دفع عجلة النمو.

ثالثا: الانظمة الوسيطية من الخيارات الجيدة لنمو الاقتصادي : فقد جاءت عدة دراسات ايدت الانظمة الوسيطة يمكن ذكر اهمها:

1- دراسة "Coudert, Dubert" سنة2004 التي هدفت الى التاكد من ان انظمة الصرف لها تاثير على النمو والتضخم باستخدام عينة من 10دول اسيوية للفترة 1990-2001 حيث توصلت النتائج ان الانظمة الوسيطية (المرن المدار والثابت الزاحف) تعتبر من الخيارات الجيدة للنمو.

2- دراسة " Williamson" سنة 2000 الذي استنتج بان الترتيبات الوسيطة هي اكثر ملائمة لاقتصاديات الدول النامية حيث تساعد على نمو اقتصادها[1].

الفرع الثاني: انعكاسات انظمة الصرف على النمو الاقتصادي.

يمكن معرفة النتائج والانعكاسات على النمو الاقتصادي في المدى القصير عبر طريقتين: إما مباشرة من خلال تاثيرها على عملية التكيف مع الصدمات او بطريقة غير مباشرة بواسطة التاثير على محددات النمو الاقتصادي مثل: الاستثمار، التجارة...الخ، ويمكن ادراج كل ذلك فيما ياتي[2]:

[1]- علي بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص ص42-43.

اولا: الاثار المباشرة لنظام الصرف على النمو الاقتصادي.

وفقا للنظرية الاقتصادية، ان نظام الصرف يجب ان يؤثر على عملية التكيف مع الصدمات، وبالتالي فان الاثر الايجابي لانظمة الصرف على النمو الاقتصادي، نكتشفه من خلال درجة سرعة التكيف مع الاضطربات العشوائية التي تؤثر في الاقتصاد، وكخلاصة قدمها الاقتصاديون في هذا الشان يمكن ذكر انعكاسات نظام الصرف على النمو حسب طبيعة الصدمة:

1- اذا ما كان الاقتصاد يواجه صدمات حقيقية فان نظام الصرف الثابت هو الافضل، فكلما تنوعت الصدمات الحقيقية زادت الرغبة في درجة تثبيت سعر الصرف، فمثلا اذ اعتبرنا دولة تعاني من هروب رؤوس الاموال الى الخارج بسبب مشاكل امنية وسياسية فاتباعها لنظام سعر صرف ثابت يقيها من انهيار عملتها بسبب زيادة الطلب على الصرف الأجنبي، وهذا ما يجعلها لا تخسر احتياطاتها من النقد الأجنبي في الدفاع عن عملتها عكس نظام سعر الصرف المرن.

2- اذا ما كان الاقتصاد يواجه صدمات نقدية فتزداد الرغبة في اتباع نظام الصرف المرن وخاصة اذا كان الاقتصاد يعيش تنوع في الصدمات التي تصيب الطلب على النقود، عرض النقود، الاسعار الأجنبية، واخيرا على القدرة الشرائية، فبحكم الامتيازات التي يقدمها نظام الصرف المرن، وعلى راسها تمكين السوق المالي من تطور مناسب، هذا ما يجعل نظام الصرف يمتص الصدمات بسرعة عكس نظام الصرف الثابت الذي يحتاج الى وقت اكبر لامتصاص الصدمة والخروج منها، وعليه فان البلد الذي يعيش معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في ظل نظام تعويم العملة يجب ان يتمتع بنظام مالي متطور بما فيه الكفاية لاستيعاب تاثير تغير اسعار الصرف وتوفير الادوات اللازمة للحد من التقلبات النقدية، وهذا ما نلاحظ وجوده في الدول المتقدمة[1].

وفي الاخير نستنتج ان نظام الصرف الثابت يساعد على تكييف البلد مع الصدمات التي تواجه الاقتصاد الحقيقي وبالتالي يخفف من وقع الصدمة على النمو الاقتصادي، اما نظام الصرف المرن فهو يساعد

[1]- فواز جار الله نايف وسعدون حسين فرحات، **اثر تقلبات الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية**، مجلة نتمية الرافدين، العدد93 المجلد31، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص68.

على تكييف الاقتصاد مع الصدمات النقدية بشرط توفر نظام مالي متطور للتخفيف من تاثيرات الصدمات على النمو الاقتصادي.

ثانيا: الأثار الغير مباشرة لانظمة الصرف على النمو الاقتصادي.

بالاضافة الى اثاره على عملية التكيف مع الصدمات الاقتصادية، فان النظرية الاقتصادية تشير الى ان نظام سعر الصرف يمكن ان يؤثر في النمو الاقتصادي من خلال تاثيره على محددات النمو الاقتصادي مثل: الاستثمار...الخ ويمكن ذكر بعض التاثيرات في العناصر التالية:

1- اثار انظمة الصرف من خلال الاستثمار الأجنبي: هناك تاثيران متضادان لانظمة الصرف على النمو الاقتصادي يمكن شرحها فيما ياتي:

أ- الاول ان سعر الصرف الثابت يحفز النمو الاقتصادي خلال تحفيزه لتدفق الاستثمار الأجنبي الى داخل الدولة من خلال ما يعرف بتكلفة المرور (التكلفة التي يتحملها المستثمر الأجنبي).

ب- اما التاثير الثاني فمعناه ان سعر الصرف المرن يحفز النمو الاقتصادي من خلال اعادة تخصيص الموارد نحو استخداماتها البديلة، وهذا ما يزيد من الناتج الحدي للمورد، ويظهر التاثير المضاد من خلال ما يلي:

ج - اذ ما اتبعت الدولة نظام اسعار الصرف الثابتة معنى هذا ان التاثير الاول سيصبح ساري المفعول (تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي) ويجب ان يزيد عن التاثير الثاني المضاد (سوء تخصيص الموارد)، واذ تغلب التاثير الثاني فمن المؤكد ان النمو الاقتصادي سينخفض في حين اذا كانت كلمة الفصل للتاثير الاول فان النمو الاقتصادي سيرتفع والعكس صحيح اذا ما اتبعت الدولة نظام سعر الصرف المرن.

2- **اثار انظمة الصرف من خلال محددات النمو الاخرى** : يمكن شرح اهم الاثار غير المباشرة لانظمة الصرف على النمو الاقتصادي من خلال:

أ- ان انخفاض سعر الصرف الحقيقي لدولة يساهم في انخفاض اسعار منتجاتها بالنسبة لمنتجات الدول الاخرى وبالتالي ارتفاع تنافسيتها وهذا ما يؤدي الى نمو صادراتها.

ب- ان سعر الصرف يؤثر على النمو الاقتصادي من جراء الانفتاح على حركة رؤوس الاموال التي يمكن ان تؤثر بالايجاب على المشاريع الضعيفة في ظل نظام الصرف المرن بحكم ان هذا النظام يزيد من تعزيز المضاربة.

ج- ان الاستقرار الكبير لسعر الصرف يحدث انخفاض في اسعار الفائدة بمقدار تخفيض علاوة المخاطرة، وهذا ما يساهم في زيادة الانتاج من خلال تحفيز الاستثمار.

د- ان اثار التطور المالي على النمو الاقتصادي يظهر بشكل جيد في الدولة التي تتبنى نظام الصرف المرن مع وجود قطاع مالي قوي ومتطور يعزز من وضعية النمو الاقتصادي بغض النظر عن طبيعة النظام.

وفي الاخير نستنتج ان انعكاس نظام الصرف على النمو الاقتصادي يكون احيانا ايجابيا على حسب نظام الصرف المتبع من طرف الدولة، ومع عدم اقفال طبيعة النظام المالي والنظام النقدي والنظام التجاري لدولة حيث تعمل هذه الانظمة على عكس تاثير نظام الصرف على النمو الاقتصادي فالتنسيق بين هذه الانظمة ونظام الصرف يساعد على ابراز الاثر الايجابي لسعر الصرف على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بالتضخم.

يمكن ايجاد العلاقة بين سعر الصرف والتضخم وابراز بعض الانعكاسات التي تتولد بينهما في الفروع الاتية:

الفرع الاول: نظرية الحلقة المفرغة.

ركزت نظرية الحلقة المفرغة على الترابط الوثيق بين اسعار الصرف وعرض النقود و التضخم، وملخص هذه النظرية يمكن ابرازه في العناصر التالية[1]:

1- ان التغيرات في اسعار الصرف او عرض النقود تؤثر بصورة مباشرة في معدل التضخم، كما يؤثر التضخم في اسعار صرف العملة المحلية وعرض النقود الحقيقي.

2- الفرضية التي ترتكز عليها النظرية هي مرونة الاسعار الداخلية في الامد القريب والبعيد، مما يسمح يتحرك معدل التضخم نتيجة لاي تغير في اسعار الصرف او عرض النقود.

[1]- فواز جاب الله نايف وسعدون حسين فرحات، مرجع سبق ذكره، ص68.

3- ان نظرية الحلقة المفرغة سلمت بعجزها عن كشف المتغير الرئيسي الذي يؤثر ببقية المتغيرات، وقد نوقشت هذه النظرية بتركيز من اقتصاديين كثر ابرزهم "دورنيش" سنة 1984، الذي اكد في نموذجه النقدي ذي الاسعار الجامدة على الاخطاء التي وقع بها العديد من الاقتصاديين الذين سبقوه بافتراضهم مرونة الاسعار بالمدى القريب والبعيد، وقد شدد على ان الاسعار مرنة بالامد البعيد فقط ومن المرجح جمودها في المدى القريب.

4- ان افكار "دورنيش" تعد اللبنة الاساسية للجدال الذي اثير في الثمانينات والتسعينات حول فرضية مرونة الاسعار والعلاقة المباشرة بين اسعار الصرف وعرض النقود والتضخم، ومعظم هؤلاء توصلوا في دراساتهم التجريبية الى ان هذه العلاقة هي غير مستقرة[1].

5- واجهة هذه النظرية نقدا لاذعا، خاصة حول فكرة مرونة الاسعار التي اعتقدوا بانها لا تنسجم والواقع، فجمود الاسعار هي حال مسلم بها في المدى القريب على اقل تقدير، لذا فان تحليل هذه النظرية للعلاقة بين اسعار الصرف وعرض النقود والتضخم ينسجم والمدى البعيد وليس القريب.

الفرع الثاني: التضخم واختيار سعر الصرف.

لقد شغلت مشكلة التضخم جدلا واسعا حول اختيار نظام سعر الصرف الذي يكفل الحفاظ على معدلات التضخم منخفضة، فمؤيدو نظام اسعار الصرف الثابتة اكدوا بان تبني هذا النظام يسهم بالتخلص وبشكل نهائي من مشكلة التضخم[2].

ومن بين الدراسات التجريبية التي خصصت في الموضوع نجد الدراسة المقدمة من قبل "Garamazza"و"Aziz" سنة 1989، التي اشارت الى ان التضخم كان بانتظام اكثر ضعفا واكثر استقرار في البلدان التي تتبنى سعر الصرف الثابت مقارنة بالانظمة العائمة مع الاشارة الى ان هذا الاختلاف في الاداء قد تراجعت اهميته منذ بداية سنوات التسعينات[3].

---

[1] - يحي حولية، **تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص ص124-125.

[2] - فواز جاب الله، مرجع سبق ذكره، ص69

ويكمن التفسير الاهم لافضلية اداء نظام سعر الصرف الثابت مقارنة باداء الانظمة العائمة في مكافحة التضخم في[1]:

1- القاعدة التنظيمية (الانضباط النقدي) التي ينطوي عليها تبني نظام سعر الصرف الثابت، حيث ان الدول المتبنية لهذا النظام تعرف نموا ضعيفا في الكتلة النقدية التي تترجم اثر القواعد التنظيمية والمصداقية التي تحدثها هذه الانظمة.

2- ان تثبيت سعر الصرف يرفع ويزيد من ثقة الاحتفاظ بالعملة المحلية ويحفز على زيادة الطلب على العملة عند مستوى معطى للعرض النقدي، مما يساهم في المحافظة والابقاء على معدلات تضخمية ضعيفة.

3- ان الجمع بين الميزتين السابقتين يتمخض عنه تباطؤ وتسجيل معدلات ضعيفة في سرعة دوران النقود والانخفاض السريع في اسعار الفائدة بحيث قد تنخفض لتصل الى المستوى العالمي اذا كان التثبيت ذو مصداقية.

المطلب الثالث: تأثير كل النمو الاقتصادي،سعر الصرف،التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا:تأثير النمو الاقتصادي على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يمثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمر في اتخاذ قرار الاستثماري لان المستثمر دائما يبحث عن النمو والنفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبه من أسواق الدول المضيفة وتلاؤم الدول ذات الناتج المحلي الكبير، كثير من الشركات لتقديمها لأسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول، وقد كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصاديات الناشئة هو زيادة مقدرتها في جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة صوب البلدان النامية باعتبار أن معدل النمو الناتج المحلي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وزيادته يعني زيادة الطلب الكلي.

ومن جهة أخرى فان زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي مما يؤدي إلى زيادة الأنماط الاستهلاكية الجديدة، وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في

[2]- محمد جبوري ومحمد بركة، **تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على التضخم (تحليل العلاقة باستخدام بيانات بانل)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد6، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص ص27-28.

البلد الضعيف، كما توصلت مجموعة من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هذه الدراسات التي أثبتته نجد: دراسة كل من papamastassion and pearce سنة 1990 و grean and cunninghank سنة 1975 حول الاستثمار الأجنبي في بريطانيا وكذلك دراسة Dunning سنة 1980 عن الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية على وجود هذه العلاقة وفي دراسة للانكتاد سنة 1997 عن محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (42 دولة نامية) تبين أهمية الناتج المحلي الإجمالي كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت أهمية هذا المحدد أقصاه في عام 1985، ثم تناقصت بعد ذلك ويرجع هذا الانخفاض إلى بروز محددات أخرى لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ثانيا:سعر الصرف ومدى تأثيره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ارتبط سعر الصرف بكل عملية تخص التنمية في البلاد ،حيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت تتأثر بتقلبات أسعار الصرف،ذلك باعتبار أن هذه التقلبات تؤدي الى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها الى الخارج أو إعادة توزيعها .

كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثيرات سلبية باعتبارها تصعب القيام بدراسات جدوى المشاريع الاستثمارية المتعلقة باختيار وتقييم المشاريع كما أنها قد تعرض المستثمر لخسارة غير متوقعة.

تميز سعر صرف الدينار الجزائري بالارتفاع عبر السنوات ،كما هو موضح في جدول بيانات الدراسة حيث ارتفع من 8.96دج سنة 1990 الى 77.26 سنة 2001 ،حيث بلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر في تلك الفترة 1180 مليون دولار القيمة التي لم تبلغها الجزائر خلال السنوات الماضية ومن سنة 2002 الى 2014كان هناك تدفق كبير للاستثمارات الأجنبية نتيجة اطمئنان المستثمرين للمناخ السائد وكذلك بقاء نوعا ما سعر الصرف في مكانه .

[1] – سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره،ص ص96-97.

ويمكن استنتاج أن انخفاض قيمة العملة الجزائرية له أثر ايجابي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وبالتالي فان خفض سعر صرف الدينار يؤدي الى زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد عرف الدينار الجزائري عدة تخفيضات استهدفت أساسا العودة به الى قيمته الحقيقية في السوق من جهة ،ومن جهة ثانية للعمل على تشجيع الصادرات وكبح الواردات على النحو الذي يمكن من اصلاح العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات[1].

ثالثا:أثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الارتفاعات المستمرة للأسعار تشجع المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال على توسيع استثماراتهم بغية الحصول على أرباح كبيرة وبذلك يزيد الطلب الكلي على الموارد الانتاجية العاطلة بما فيها العمال العاطلون على العمل[2].

غير أن التضخم يتضمن ارتفاع أسعار الموارد والسلع الاستثمارية المستخدمة في العملية الإنتاجية، مما يزيد من حجم الكلفة الاستثمارية،بالشكل الذي يؤدي الى إعاقة التنمية الاقتصادية.

بالإضافة الى أن التضخم يعمل على إعادة توجيه الاستثمارات الى قطاعات معينة خاصة تلك المنتجة للسلع الاستهلاكية والتي تكون هوامش ربحها مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار منتجاتها على حساب بقية القطاعات الانتاجية الأخرى وبالتالي ينتج عنها ما يسمى بإعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت بين الطبقات الاجتماعية وغالبا ما يكون في صالح المستثمرين في القطاعات المستفيدة من ارتفاع الاسعار.

يخشى المستثمرون التضخم الى حد كبير لان هياكل قيمة استثماراتهم لان قيمة ما استثمروه اليوم ليست نفسها بعد سنوات لذلك فانه من المهم حساب عوائدهم المتوقعة .

[1] بن باني مراد ،**سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة تلمسان،2011-2012،ص121.

[2] Cet.univ-setif.dz

المبحث الثاني: ماهية الاقتصاد القياسي

يعتبر الاقتصاد القياسي فرعاً من فروع علم الاقتصاد، حيث يهتم بالقياس والتقدير الميداني للعلاقات الاقتصادية، ويعرف الاقتصاد القياسي " بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بالعلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض اختبار مدى صحة هته العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية" ويهدف الاقتصاد القياسي إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي تحليل واختبار النظرية الاقتصادية، اتخاذ القرار ورسم السياسات، التنبؤ بالقيم الاقتصادية.

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد القياسي محاولين الإلمام بجميع جوانب الدراسة القياسية وسنتطرق فيه إلى:

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي وأهدافه .

المطلب الثاني: نموذج الانحدار البسيط .

المطلب الثالث: نموذج الانحدار المتعدد .

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي وأهدافه .

أولا : مفهوم الاقتصاد القياسي .

إن مصطلح "اقتصاد قياسي" يحتوي على كلمة " اقتصاد " وهي جذر هذا المصطلح وذلك لان ميدان استعماله الأساسي هو معالجة الظواهر الاقتصادية. الجزء الأخر لهذا المصطلح وهو كلمة " القياسي" وتعني الحساب، القياس، أي التقدير الكمي للأشياء.

إذن موضوع الاقتصاد القياسي هو التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تتحكم فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية (معادلات، دوال،.. .الخ) تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية. بمعنى آخر تحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام إلى شكل كمي تحكمه علاقات كمية رياضية

يمكن إن تعالج باستعمال الطرق والتقنيات الرياضية والإحصائية. فموضوع الاقتصاد القياسي إذن هو النمذجة الاقتصادية أي بناء النماذج الرياضية الاقتصادية.[1]

و يمكن تعريف القياس الاقتصادي: بأنه ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية، عبر استخدام أدوات علوم الاقتصاد والرياضيات والإحصاء، بهدف إبراز العلاقات الرياضية بين المتغيرات الاقتصادية بمساعدة الطرق الإحصائية[2].

يعرف البعض الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد، أو القياس الاقتصادي. وبصورة أكثر تفصيلا يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.[3]

الاقتصاد القياسي هو تكامل النظرية الاقتصادية مع الرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف اختبار فروض عن الظواهر الاقتصادية، وتقدير معاملات العلاقات الاقتصادية أو التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات أو الظواهر الاقتصادية ويقسم الاقتصاد القياسي إلى جزئين: نظري وتطبيقي. وبصفة عامة يتضمن الاقتصاد القياسي النظري طرق قياس العلاقات الاقتصادية بينما يبحث الاقتصاد القياسي التطبيقي المشاكل والنتائج في مجال اقتصاد معين مثل نظرية الطلب الإنتاج، الاستثمار،الاستهلاك، وغيرها من مجالات بحوث الاقتصاد التطبيقية وعلى أية حال فان الاقتصاد القياسي هو من ناحية علم ومن ناحية أخرى فن إذ أن الحدس والحكم الجيد للباحث يلعبان غالباً دوراً حاسما[4] .

و من التعارف السابقة يمكننا استنتاج تعريف شامل " يُعنى الاقتصاد القياسي بتحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية تحليلاً كمياُ، وذلك باستخدام أساليب الاستقراء الإحصائي المناسب، أي انه علم

---

[1] مكيد علي ، **الاقتصاد القياسي** ، ديوان المطبوعات الحامعية، الطبعة الثانية، 2011 الجزائر، ص 9.

[2] كامل علاوي كاظم الفتلاوي ـــحسن لطيف الزبيدي ،**القياس الاقتصادي، النظرية والتحليل** ، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع عمان 2011 ص 21 ــ 22

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، *الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق* ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية لطبع، الإسكندرية مصر 2005 ص 04.

[4] دومينيك سالفاتون ترجمة سعدية حافظ منتصر ، **ملخص شوم نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي** ، الدار الدولية لنشر و التوزيع 2002 ص 10.

استعمال طرائق الاستقراء والاستدلال الإحصائي لصياغة العلاقات الاقتصادية الموضوعية وتحديد فعلها تحديداً كمياً.

ثانيا: أهداف الاقتصاد القياسي.

هناك ثلاث أهداف يسعى مستخدم القياس الاقتصادي إلى تحقيقها:

1 ــ اختبار النظرية الاقتصادية:

عادة ما يبنى الاقتصاديون نظرياتهم على مجموعة من الفرضيات، بين متغيرات عدة بقصد فهم الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بحدوثها. وهنا فان القياس الاقتصادي يهتم بتحليل تلك الظاهرة موضوع البحث. من خلال إيجاد قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل (أو المتغيرات المستقلة) في تفسير سلوك المتغير التابع.

2ــ اتخاذ القرار الاقتصادي:

تساعد تقنيات القياس الاقتصادي متخذ القرار الاقتصادي سواء على مستوى المؤسسة او الدولة، على عقد المقارنات بين القيم العددية للمعلمات المقدرة.

3ــ التنبؤ باتجاه المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن:

إن هدف القياس الاقتصادي هو التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية، وهو أمر من الصعب الاستغناء عنه في ظل ظروف التطور الاقتصادي. وقد خطا الاقتصاديون مراحل متقدمة في تصميم النماذج القياسية واسعة النطاق والتي يمكن استخدامها في التنبؤ بحالة اقتصاد ما في المستقبل، وأصبح هذا المنهج يستمد أساسه من القياسات التي تجري على العلاقات الرابطة بين أطراف الحركة كما سادت في الماضي، ومن ثم يفترض أن هذه العلاقات سوف تبقى سليمة في جوهرها، وتظل في المستقبل [1].

[1] كامل علاوي ــ حسن لطيف مرجع سبق ذكره ص 22 ــ 23

المطلب الثاني: نموذج الانحدار البسيط

1 -تعريف نموذج الانحدار البسيط:

يستخدم النموذج الخطي ذي المتغيرين ،أو تحليل الانحدار البسيط ،لاختبار الفروض حول العلاقة و التنبؤ. ويبدأ الانحدار الخطي البسيط بين متغير تابع X و متغير مستقل مفسر Y عادة برسم مجموعة قيم(X Y) في شكل انتشار ثم التحديد بالنظر ما إذا كانت هناك علاقة خطية تقريبية .

$$Y_i = b_0 + b_i x_i \ldots\ldots\ldots(1)$$

و حيث أنه من غير المتوقع أن تقع النقاط تماماً على الخط، فان العلاقة الخطية التامة في المعادلة يجب أن تعدل لكي تضم حد تشويش عشوائي أو خطا أي " عنصر عشوائي " Ui .

$$Y_i = b_0 + B_i X_i + \mathrm{Ui} \ldots\ldots\ldots(2)$$

ويفترض في حد الخطأ أنه، موزع طبيعياً، وقيمته المتوقعة أي وسطه صفر، وتباينه ثابت، ويفترض أيضا أن حدود الخطأ غير مترابطة بعضها ببعض وأن للمتغير المفسر يأخذ قيماً ثابتة في المعاينات غير مترابطة)[1] ,Ui.Xiحتى تكون قيم (المتكررة

2- تقدير نموذج الانحدار البسيط باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية M.C.O

إذا ما بدا لنا من شكل الانتشار أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل علاقة خطية تقريباً فانه يجب علينا توفيق خط مستقيم واحد يتجمع حوله أكثر النقط بشكل مقبول. وبالطبع يوجد عدد كبير

من الخطوط المستقيمة التي يمكن رسمها، ولكن الهدف الوحيد أفضل خط ملائم للبيانات بحث تقل انحرافات القيم المشاهدة عن الخط المستقيم إلى أقل حد ممكن. ويمكن الوصول إلى ذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، الطريقة التي باستخدامها يكون مجموع مربعات انحرافات القيم المشاهدة عن هذا الخط اقل من مجموع مربعات انحرافات القيم عن أي خط مستقيم أخر.

(و ترجع هذه الطريقة إلى عالم الرياضيات " كارل فريدرتش جاوس") و تتميز طريقة المربعات الصغرى بخصائص جيدة جعلتها من أقوى الطرق استخداماً و تعتمد على تقليل مجموع مربع

[1] دومينيك سالفاتور مرجع سبق ذكره ص 139

القيمة الحقيقية Y_i عن القيمة المقدرة $\hat{Y}_i$ إلى اقل ما يمكن ، أي تدنية القيمة التالية :[1]

$$(Yi - \hat{Y}i)^2 \longrightarrow \min$$

تستخدم هذه الطريقة تحت الفرضيات الكلاسيكية التالية:

1- النموذج خطي

2- $E(\varepsilon_i) = 0$

3- $(\varepsilon_i^2)^2 = \sigma^2$

4- $E(\varepsilon_i . \varepsilon_j) = 0. \forall i \neq j$ ε_j قيمة الخطأ في موقع آخر، غير الموضع i

5- $\varepsilon_i \sim N(0. \sigma_\varepsilon^2)$

6- $\text{cov}(x_i . \varepsilon_i) = 0$

7- $_i$: مشاهد بدون أخطاء

ليكون : $\widehat{y_i}$ و القيم التقديرية y_i محتوي هذه الطريقة هو تدنية الفرو قات بين القيم الفعلية

لكن حد الخطأ العشوائي يكون موجبا أو سالبا مما يطرح مشكلة إلغاء الأخطاء لبعضها البعض وأخذها بالقيمة المطلقة، أمر يعقد الحسابات عند البحث عن النهاية الصغرى، لذلك يفضل تصغير مجموع تصغير مجموع مربعات الفرو قات، الذي نرمز له ب S كما يلي :

$$S = \sum_{i=1}^{n} \varepsilon_i^2 \rightarrow min$$

$$S = \sum_{i=1}^{n} (y_i - \hat{y}_i) <=> S = \sum_{i=1}^{n} (y_i - \hat{a} - \hat{b} - x_i)^2$$

دالة فيهما، ونشتق بالنسبة لكل منهما وتساوي بالصفر لغرض S إذن a , b ونعتبر أن المتغيرين هنا

[1] محمد عبد الرحمان إسماعيل ، **تحليل الانحدار الخطي** ، معهد الإدارة العامة لنشر، الرياض 2001 ص 44 ــ 45

الصغرى: $\frac{\partial S(\hat{a},\hat{b})}{\partial \hat{a}} = 0 <=> \sum_{i=1}^{n} -2(y_i - \hat{a} - \hat{b}x_i) = 0$ ايجاد النهاية

$$\frac{\partial S(\hat{a},\hat{b})}{\partial \hat{b}} = 0 <=> \sum_{i=1}^{n} -2(y_i - \hat{a} - \hat{b}x_i)x_i = 0$$

و بالتالي نحصل على ما يسمى بالمعادلتين الطبيعيتين للمربعات الصغرى:

$$\sum_{i=1}^{n} y_i = n\hat{a} + \hat{b}\sum_{n=1}^{n} x_i$$

$$\sum_{i=1}^{n} y_i x_i = \hat{a}\sum_{i=1}^{n} x_i + \hat{b}\sum_{i=1}^{n} {x_i}^2$$

ويكتب $\hat{a}, \hat{b}$ ونحل هاتين المعادلتين، بالتعويض أو المحددات، نحصل على قيمة المعلمات المقدرة

النموذج المقدر كالتالي :[1] $\hat{y}_i = \hat{a} + \hat{b}x_i$

المطلب الثالث: نموذج الانحدار المتعدد

أولاً : تعريف نموذج الانحدار المتعدد

نموذج الانحدار المتعدد يقيس اثر أكثر من متغير واحد على المتغير التابع وهو الأوسع استخداما.

ويعتبر هذا النموذج تعميماً للمفاهيم والأساليب والصيغ المستخدمة في نموذج الانحدار الخطي البسيط و يتمثل الفرق الوحيد بين نموذجي الانحدار الخطي لبسيط والانحدار المتعدد في أن الأول يضم متغيراً مستقلاً واحداً في حين يضم الثاني على عدد اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة .

تأخذ معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يضم عدد (ρ) متغير مستقل الصيغة التالية :

$$Y_i = \beta_1 + \beta_2 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \cdots + \beta_\rho X_{\rho i} + U_i \, i = 1,2,\ldots N$$

[1] عماد معوشي مرجع سبق ذكره ص 111 .

$$= \beta_0 + \sum_{j=1}^{\rho} \beta_j X_{ji} + U_i$$

حيث أن:

المتغير التابع.Y

معالم النموذج المجهولة المراد تقديرها وتسمى أيضا بمعلمات الانحدار الجزئية$\beta_0 ,\beta_1 ,\beta_2 , \dots ,\beta_\rho$

المتغيرات المستقلة.$X_1 , X_2 , \dots , X_\rho$

N: عدد المشاهدات (حجم المجتمع)

وباستخدام صيغ المصفوفات يمكن كتابة المعادلة (*) على النحو التالي:

$$\begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ Y_3 \\ \vdots \\ . \\ Y_N \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 X_{11} X_{21} \dots X_{\rho 1} \\ 1 X_{12} X_{22} \dots X_{\rho 2} \\ 1 X_{13} X_{23} \dots X_{\rho 3} \\ \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \dots \quad \vdots \\ . \quad . \quad . \quad \dots \quad . \\ 1 X_{1N} X_{2N} \dots X_{\rho N} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \beta_2 \\ \vdots \\ . \\ \beta_\rho \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} U_1 \\ U_2 \\ U_3 \\ \vdots \\ . \\ U_N \end{pmatrix} \dots \dots . (**)$$

ويمكن كتابة المعادلات (**) و (*) باستخدام رموز المصفوفات كما يلي [1] :

$$Y = X\beta + U$$

ثانياً: تقدير نموذج الانحدار المتعدد: (طريقة المعقولية العظمى)

و يتم التقدير في ظل الفرضيات التالية :

$1\text{-}\varepsilon_i \sim N(0, \sigma^2)$

$2\text{-}E(\varepsilon_i , \varepsilon_j) = 0 \ \forall i \neq j$

$3\text{-}Y = XB + \varepsilon_i$

[1] محمد عبد الرحمن إسماعيل مرجع سبق ذكره ص 125 ــ 126

$4- \varepsilon \sim N(0, \sigma^2 I_n)$

حيث I_n مصفوفة الوحدة ، و ε_i الكتابة المصفوفية للاخطاء، كما أن عدد المشاهدات يجب أن يكون أكبر من عدد المعالم المطلوب تقديرها .

دالة الكثافة ل ε (بتعويضه في القانون الطبيعي لأنه يتبع هذا التوزيع، وتطبيق قاعدة ضرب الاحتمالات)

$$L(\varepsilon) = \frac{1}{(2\pi\sigma^2)^{n/2}} . exp\left\{-\frac{1}{2}.\frac{\varepsilon'\varepsilon}{\sigma^2}\right\}$$

بإدخال رمز الجداء $\prod$:

$$L(\varepsilon) = \prod_{i=1}^{n} \frac{1}{\sqrt{2\pi\sigma^2}} . exp\left\{-\frac{\sum_{i=1}^{n}\varepsilon_i^2}{2\sigma^2}\right\}$$

لكن:

$$\varepsilon = Y - XB \Rightarrow L(Y, XB, \sigma^2, I_n) = \frac{1}{(2\pi\sigma^2)} . exp\left\{-\frac{1}{2}.\frac{(Y-XB)'(Y-XB)}{\sigma^2}\right\}$$

و بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لدالة المعقولية العظمى:

$$lnL = -\frac{n}{2}ln(2\pi) - \frac{n}{2}ln(\sigma^2) - \frac{1}{2\sigma^2}(Y - XB)'(Y - XB)$$

و لتعظيم الدالة (لان دالة المعقولية العظمى تعتمد على قاعدة ضرب الاحتمالات، بالإضافة إلى منهجيتها تتمثل في إنها تبحث في كون أن احتمال انتماء العينة إلى المجتمع الذي سحبت منه يكون أكبر من احتمال انتماء العينة إلى أي مجتمع آخر) .

$$\frac{\partial lnL}{\partial B} = 0 <=> -\frac{1}{2\sigma^2}.\frac{\partial(Y'YXB - 2Y'XB + B'X'XB)}{\partial B} = 0$$

$$<=> \frac{1}{\sigma^2}(X'X)^{-1}X'Y <=> \hat{B} = (X'X)^{-1}X'Y$$

و هي مصفوفة تقدير معلمات النموذج المتعدد .[1]

ثالثاً : تقييم النموذج المقدر.

1ـــ معامل التحديد R^2 .

هو يعني القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار ككل أي ما المقدار الذي يمكن تفسيره من التغير في المتغير التابع عند اخذ المتغيرات المستقلة كافة معا، وهو يعرف بالعبارة التالية :[2]

$$R^2 = 1 - \frac{ESS}{TSS} = \frac{RSS}{TSS} = \frac{\sum(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2}{\sum(Y_i - \bar{Y})^2}$$

2–اختبار (T) (Student):

نستخدم هذا الاختبار لمعرفة جودة النموذج من خلال معنوية المعالم الإحصائية، وهذا باختبار كل معلمة على حدى حسب الفرضية التالية: $\begin{cases} H_0: \mathcal{B}_i = 0 \\ H_1: \mathcal{B}_i \neq 0 \end{cases}$

ويتم هذا الاختبار بحساب الإحصائيات التالية:

$$T = \left| \frac{b_i - \mathcal{B}_i}{\hat{\delta}_{b_i}} \right| \rightarrow T_{n-k-1}^{\alpha/20}$$

حيث: $\hat{\delta}_{b_i}$ وهو الانحراف المعياري لـــ b_1 ويتم رفض أو قبول الفرضية H_0 بمقارنة قيمة (T_{cal}) المتحصل عليها مع القيمة الجدولية (T_{tab}) لدرجة الحرية $(n-k)$ عند مستوى المعنوية $(\alpha\ \%)$.

– إذا كان $|T_{cal}| > T_{tab}$ نرفض الفرضية H_0 يعني $\mathcal{B}_i$ معنوي ويختلف عن الصفر وأن المتغيرة المفسرة لها معنوية.

–إذا كان $|T_{cal}| < T_{tab}$ أي أن $\mathcal{B}_i$ غير معنوي. أي أن المتغيرة المفسرة ليس لها معنوية.[1]

[1] عماد معوشي مرجع سبق ذكره ص62 .

[2] هاري كلجيان، والاس اوتس ،**مقدمة في الاقتصاد القياسي**، ترجمة المرسي السيد حجازي، عبد القادر محمد عطية، النشر العلمي والمطابع رياض 1990 ص 92 .

3 – اختبار المعنوية الكلية (Test de Fisher):

يستخدم لاختبار معنوية النموذج المقدر ككل وتوضح الفرضيات التي يتم اختيارها بالشكل التالي:

-فرضية العدم: التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرات أي:

$$H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \cdots = \beta_n = 0$$

الفرض البديل ويصاغ كالآتي: -

$$H_1 = \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \cdots \neq \beta_n \neq 0$$

وتنص هذه الفرضية ومن الناحية الإحصائية على وجود علاقة بين المتغير (المتغيرات) المستقل والمتغير التابع (F) وتحسب إحصائية بالصيغة الآتية :

$$F = \frac{\sum_{i=1}^{n} \hat{y}_i / K-1}{\sum_{i=1}^{n} e_i^2 / N-k}$$

N: عدد المشاهدات

k: عدد المعلمات [2]

4-اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي:

لتحقق من وجود أو انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء نستعمل اختبار (Derbin - Watson) حيث:

$$\begin{cases} H_0 : p = 0 \\ H_1 : p \neq 0 \end{cases}$$

p: معامل الارتباط الخطي بين الأخطاء.

[1] بوبلال حمزة،بوشيشة يمين ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي،الجزائر 2009-2010 ص 99 .
[2] كامل علاوي كاظم الفتلاوي –حسن لطيف الزبيدي. مرجع سبق ذكره ص 91 -92 .

$$d = \frac{\sum_{i=1}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{i=1}^{n} e_t^2} \approx 2\,(1-p)$$

$$p \approx \frac{\sum_{i=1}^{n} e_t\, e_{t-1}}{\sum_{i=1}^{n} e_t}$$

بعد حساب قيمة (DW) نقارنها مع القيمتين المجدولتين $(\mathrm{d_L})$ التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الإرتباط الذاتي و $(\mathrm{d_u})$ التي تمثل الحد الأقصى وذلك حسب عدد المشاهدات (n) وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج لكل مستوى من مستويات الدلالة α $(\%1$ و $\%5)$ ويتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين.

حسب المخطط التالي الذي يوضح كافة الحالات الممكنة:

0	d_1	d_{11}	2	$4-d_{11}$	$4-d_1$	4
	ارتباط موجب	وجود شك	انعدام الارتباط	وجود شك	ارتباط سالب	

ينعدم الارتباط الذاتي $p = 0$ عند القيمة $d = 2$ القيمة الوسيطية ويتم رفض أو قبول الفرضية H_0 حسب الحالات التالية:

1 - $0 < DW < d_L$: وجود ارتباط ذاتي موجب.

2 - $d_L < DW < d_u$ أو $4 - d_L < DW < 4 - d_u$: هناك شك في وجود أو انعدام الإرتباط الذاتي للأخطاء.

3 - $d_u < d < 4 - d_u$: إستقلال الأخطاء أي عدم وجود ارتباط ذاتي.

4 - $4 - d_L < DW < 4$: وجود ارتباط ذاتي سالب.

اختبار (Derbin-Watson) ممكن في حالة ما إذا كانت الشروط التالية محققة:

- النموذج له قيمة ثابتة (Constant).
- عدد المشاهدات أكبر من 15.
- (y_i) لا يفسر (y_{i-1}).[1]

[1] وليد إسماعيل السيفو – فيصل مفتاح شلوف ، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي ، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان 2006 ص 86.

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي يحدد أثر بعض المؤشرات على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2014) .

سنتطرق في هذا المبحث الى بناء نموذج اقتصادي قياسي من أجل معرفة أهم المؤشرات التي تأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر ،وهذا بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي التي ذكرناها في المبحث الأول.

المطلب الأول :صياغة النموذج وتقدير معلماته .

يتم تعيين وصياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية الى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي، ومن أهم مراحل صياغة النموذج تعد مرحلة تعيين النموذج وتقدير معلماته من أهم مراحل القياس الاقتصادي .

الفرع الأول:صياغة النموذج القياسي.

في صياغة نموذج اقتصادي لابد من تحديد متغيراته وكذلك تعيين الشكل الرياضي له.

1-تحديد متغيرات النموذج .

- **المتغير التابع:** ويتمثل في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر ورمزنا له في دراستنا بIDE معبرا عنه (بالمليون الأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

- **المتغيرات المستقلة** :وتتمثل في:

- **مؤشر الناتج الداخلي الخام** : استخدمناه كتعبير عن النمو الاقتصادي ورمزنا له ب PIB معبرا عنه بالمليار دينار.

- **مؤشر التضخم:** يعبر هذا المؤشر عن مدى استقرار الأسعار ورمزنا له ب INFمعبرا عنه بالنسبة المئوية .

- **مؤشر سعر الصرف الحقيقي** : وهو عبارة عن المعدل المتوسط لأسعار الصرف بالدولار الأمريكي ورمزنا له بـــــ TCH.

نعبر عما سبق بالصيغة الرياضية التالية :

$$IDE = F(PIB, INF, TCH)$$

ثانيا :تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

هناك نوعين من الصيغ الرياضية المناسبة لتقدير النموذج محل الدراسة أولهما النموذج الخطي والثاني اللوغارتمي وسنعطي الصيغ الرياضية لكل منهما .

1-**النموذج الخطي**:يكون شكل الصيغة الرياضية كالتالي :

$$IDE_t = B_0 + B_1 PIB_t + B_2 INF_t + B_3 TCH_t + U_t$$

U_t :حد الخطأ الذي يجب إضافته للنموذج ليعوض باقي المتغيرات التي تؤثر على النموذج و لم ندرجها.

تمثل معلمات النموذج . $(B_0; B_1; B_2; B_3)$:

t: يعبر عن عدد المشاهدات.

2-**النموذج اللوغارتمي**: وهنا نقوم بتحويل قيم المشاهدات الى قيم لوغارتمية ليصبح النموذج يعبر عن المرونة ويكون شكل النموذج اللوغارتمي كالتالي:

$$LIDE_t = LB_0 + B_1 LPIB_t + B_2 LINF_t + B_3 LTCH_t + LU_t$$

الفرع الثاني:تقدير معلمات النموذج

تأتي هذه المرحلة بعد مرحلة تعيين النموذج وفق الخطوات التالية:

أولا:جمع البيانات

الجدول رقم (3-1) : يمثل البيانات التي تخص مؤشرات الدراسة :

السنوات	IDE مليون دولار	PIBمليار دينار	INF	TCH $/دج
1990	334.9	555.8	17.9	8.96

18.47	25.9	844.5	116.3	1991
21.84	31.7	1048.2	3000	1992
23.35	20.5	1166	0	1993
35.06	29	1491.5	0	1994
47.66	29.8	1990.6	0	1995
54.75	18.7	2570	270	1996
57.71	5.7	2780.2	260	1997
58.74	5	2830.2	606.6	1998
66.57	2.6	3238.2	291.6	1999
75.26	0.3	4123.5	280.1	2000
77.22	4.2	4260.8	1107.6	2001
79.68	1.4	4546.1	1065	2002
77.39	4.3	5264.3	633.7	2003
72.06	4	6126.7	881.9	2004
73.28	1.4	7499	1081.1	2005
72.65	2.3	8512	1795.4	2006
69.29	3.7	94101	1661.8	2007
64.58	4.9	11043	2593.6	2008
72.65	5.7	10212.5	2760.9	2009
74.39	3.9	11979.2	2291.2	2010
72.94	4.5	14502.2	2571	2011
77.54	8.9	11531.81	1500	2012
79.37	3.3	16735.6	1691	2013
80.58	2.92	16601.4	1504	2014

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي.

ثانيا: اختيار طريقة القياس الملائمة

وهنا اخترنا طريقة المربعات الصغرى العادية MCO لتقدير معلمات النموذج وهذه الطريقة تعد من أفضل الطرق الإحصائية والقياسية ،كونها تعتمد على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء الى ادني حد ممكن أي :

$$\sum e_t^2 = \sum (Y_t - \hat{Y}_t)^2$$

وتعتمد هذه الطريقة على تحقق الفرضيات التالية:

$$E(U_t) = 0 \quad \forall \text{ t=1....n}$$

$$E(U_t^2) = cons = \delta^2$$

$$E(U_t, U_s) = 0 \, , t \neq s$$

$$E(U_t, X_t) = 0 \, , t \neq s$$

من الفرضية الأولى والثانية نستنتج أن حد الخطأ يتوزع توزيعا طبيعي: $U_t = N(0; \delta^2)$

ملاحظة: سنعتمد بالأكثر على مستوي معنوية 5%في مختلف الاختبارات،وسنستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي (eviews) في استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية واختباراتها.

المطلب الثاني:تقييم معاملات النموذج اللوغارتمي

تأتي هذه المرحلة بعد عملية تقدير معالم النموذج قصد الوصول الى نموذج صالح ومستقر مع العلم اننا اعتمدنا على النموذج اللوغارتمي التالي:

$$LIDE_t = LB_0 + B_1 LPIB_t + B_2 LINF_t + B_3 LTCH_t + LU_t$$

نتائج تقدير النماذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (المتغير التابع LIDE)

أولا: اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية:

الجدول رقم (3–2) : يمثل نتائج اختبار النماذج من الناحية الاحصائية :

المتغيرات التفسيرية	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
C العنصر الثابت	-22,314 (0,2307)	-27,281*** (0,0037	-22,0616*** (0,008)
LINF	0,208631 (0,799)	0,58799 (0,186)	
LPIB	2,3127 (0,1574)	2,75318*** (0,0006)	2,4691*** (0,0012)
LTCH	0,2086 (0,758)		
	0,4376	0,434	0,3845
F-statistic (.) Prob	5,188*** (0,008)	8,0807*** (0,0024)	13,7484*** (0,0012)
D-W stat	1,4254	1,404	1,3135
S.E of regression	1,9869	1,9437	1,9818

***معنوي احصائيا عند مستوى 1%، القيم داخل الأقواس عبارة عن احتمالات

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج EVIEWS

✓ **نتائج تقدير النموذج اللوغارتمي لـــــــــ IDE خلال الفترة (1990 – 2014)**

$$LIDE_T = -22.314 + 0.2086 LINF_T + 2.3127 LPIB_T + 0.2086 LTCH_T$$

(0.23) (0.799) (0.1574) (0.758)

R^2=0.4376 F-Satistic =5.188 Prob=0.008 DW=1.4254

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج EVIEWS

من خلال نتائج تقدير النماذج بطريقة المربعات الصغرى العادية يتضح لنا ما يلي :

نلاحظ بالنسبة للنموذج الأول أن كل المتغيرات التفسيرية التي تضمنها النموذج غير معنوية احصائيا عند المستويات 1% ، 5% و كذلك 10%، من جانب أخر فنلاحظ أن إحصائية F-statistic معنوية احصائيا عند مستوى 1%بقيمة احتمالية تقدر بـــــــ 0,008 كما أن معامل التحديد

يقدر بـــــ 0,4376 يعني ذلك **أن النموذج لم يفسر نسبة كبيرة من تغيرات المتغير التابع** LIDE

لذا سننتقل الى النموذج الثاني:

✓ **نتائج التقدير بعد إزالة المتغير (*LTCH*)**

$$LIDE_T = -27.281 + 0.587 LINF_T + 2.753 LPIB_T$$

(0.003) (0.186) (0.0006)

R^2=0.434 F-statistic =8.080 Prob=0.002 DW=1.40

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج EVIEWS

بالنسبة للنموذج الثاني : نلاحظ أن لوغاريتم الناتج الداخلي الخام LPIB معنوي احصائيا في تفسير لوغاريتم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر LIDE عند مستوى معنوية 1% و 5% وهذا ما

يتوافق مع فرضيات النظرية الاقتصادية ،أي أن المرونة الموجبة محققة في هذه الحالة ،كما نلاحظ أن إحصائية F- statistic معنوية احصائيا عند مستوى معنوية 1 % مما يدل على أن النموذج المقدر معنوي كليا ، كما أن إحصائية داربن واتسون DW تقدر بـــــــ 1,404 و هي أكبر من معامل التحديد أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الانحدار الزائف no spuriousregression أي خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي No serial correlationproblem of order one

لذا سننتقل الى النموذج الثالث:

✓ **نتائج التقدير بعد إزالة المتغيرين** $(LINF$ و $LTCH)$

$$LIDE_T = -22.0616 + 2.4691 LPIB_T$$

$$(0.008) \quad (0.001)$$

R^2=0.38 F-Statistic=13.74 Prob=0.001

DW=1.31

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

بالنسبة للنموذج الثالث : يتضح لنا أن معامل انحدار لوغاريتم الناتج الداخلي الخام موجب و معنوي احصائيا عند مستوى معنوية 1 % و كذلك 5%، و هذا النتائج تتوافق مع نتائج التقدير المحصل عليها في النموذج الثاني .

ثانيا :اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية.

– **الناتج الداخلي الخام (PIB)**: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد بالنسبة لمعامل هذا المتغير على أن العلاقة بين IDE وPIBعلاقة طردية وهذا ما يتفق مع التوقعات القبلية، ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

-**التضخمINF**: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدر بالنسبة لمعامل هذا المتغير على أن العلاقة بين INF وIDE علاقة طردية وهذا مالا يتفق مع التوقعات المستقبلية للنظرية الاقتصادية ومنه هذا المتغير غير مقبول من الناحية الاقتصادية.

-**سعر الصرف TCH**: تدل الإشارة السالبة في معدلة الانحدار المتعدد بالنسبة لمعامل هذا المتغير على أن العلاقة بين TCH و IDE علاقة عكسية وهذا مالا يتوافق مع التوقعات القبلية ومنه هذا المتغير غير مقبول من الناحية الاقتصادية.

ومنه نقول من خلال الدراسة الاقتصادية أن الناتج الداخلي الخام هو متغير تفسيري مقبول من الناحية الاقتصادية الا أن كل من التضخم وسعر الصرف هي متغيرات تفسيرية مرفوضة من الناحية الاقتصادية وذلك لعدم توافق إشارة معاملاتها ومنطق النظرية الاقتصادية.

المطلب الثالث:اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء وثبات تجانس الأخطاء

أولا:اختبارLM للارتباط الذاتي للأخطاء:

يشير الارتباط الذاتي إلى الحالة التي تكون فيها حدود الخطأ مترابطة بعضها ببعض بحيث ينفي الفرض الخاص بانعدام التغاير اللازم للحصول على مقدرات مربعات الصغرى العادية تتسم بالكفاية.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

❖ **نتائج هذا الاختبار:**

F-statistic	1.512611	Prob. F(2,20)	**0.2445**
Obs*R-squared	3.153296	Prob. Chi-Square(2)	**0.2067**

من خلال نتائج اختبار LM للارتباط الذاتي للأخطاء نلاحظ أن قيمة الاحتمال الموافق لإحصائيةF-statistic و كذلك statisticQ-squared أكبر من 0,05 و بالتالي نرفض نقبل

الفرضية العدمية أي أن النموذج الثالث لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء no serial correlationproblem

❖ **ثانيا:اختبار آرش:**

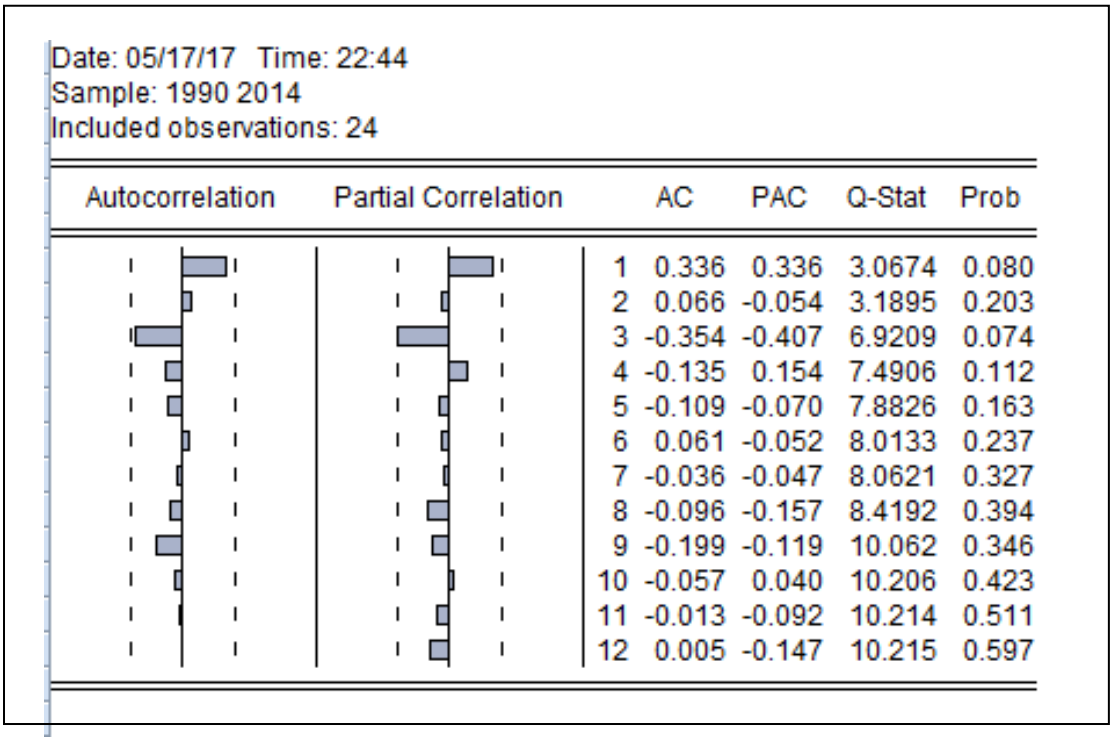
HeteroskedasticityTest: ARCH			
وفقا لهذا الاختبار يجرى انحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى حيث كانت نتائج التقدير وفقا لهذا الاختبار في الجدول التالي:			
F-statistic	3.640585	Prob. F(1,18)	**0.0725**
Obs*R-squared	3.364590	Prob. Chi-Square(1)	**0.0666**

نتائج اختبار ثبات التباين تؤكد لنا أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين عند مستوى معنوية 5% ، حيث أن قيمة الاحتمالية الموافقة لإحصائية F-statistic و كذلك Q-squaredstatistic أكبر من 0,05 و بالتالي نقبل الفرضية العدمية أي أن تباين أخطاء التقدير ثابت .

ثالثا:قياس مدى استقرار تقديرات النموذج خلال فترة الدراسة

لاختبار استقرارية النموذج نعتمد على دالة الارتباط الذاتي والجزئي ،حيث نلاحظ بالنظر الى الشكل رقم (3 – 5)الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقي النموذج المقدر للاستثمار الأجنبي المباشر ،أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة ومنه نقول أن النموذج مستقر.

الشكل رقم(3 − 1):يمثل دالة الارتباط الذاتي للنموذج .


Date: 05/17/17 Time: 22:44
Sample: 1990 2014
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.336	0.336	3.0674	0.080
		2	0.066	-0.054	3.1895	0.203
		3	-0.354	-0.407	6.9209	0.074
		4	-0.135	0.154	7.4906	0.112
		5	-0.109	-0.070	7.8826	0.163
		6	0.061	-0.052	8.0133	0.237
		7	-0.036	-0.047	8.0621	0.327
		8	-0.096	-0.157	8.4192	0.394
		9	-0.199	-0.119	10.062	0.346
		10	-0.057	0.040	10.206	0.423
		11	-0.013	-0.092	10.214	0.511
		12	0.005	-0.147	10.215	0.597

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج EVIEWS

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة قياسية لأثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال التعرف على منهجية الاقتصاد القياسي حيث اعتمدنا على نموذج الانحدار المتعدد، وحاولنا بناء نموذج قياسي يحدد أثر أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واستعملنا النموذج اللوغارتمي من اجل معرفة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وتوصلنا في الأخير الى:

- نوع العلاقة الإحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الاقتصادية علاقة لوغارتمية.
- مؤشر الناتج الداخلي الخام له أحسن معنوية إحصائية واقتصادية في النموذج.
- مؤشر التضخم وسعر الصرف ليس لهما معنوية إحصائية واقتصادية في النموذج.
- استقرار النموذج المتحصل عليه خلال الدراسة.

على العموم فان النتائج المحصل عليها تؤكد أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتزايد بارتفاع معدلات نمو الناتج الداخلي الخام و هذه النتائج تتوافق مع عدة دراسات تجريبية سابقة في الموضوع ، من جانب آخر فنلاحظ أن **العلاقة بين تدفقات IDE و معدلات التضخم لم تكن معنوية في الدراسة** على عكس عدة دراسات تجريبية سابقة التي أكدت الارتباط العكسي بين نسبة التضخم و تدفقات IDE.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لبعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الوطني التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار الاجنبي المباشر حيث أن هناك عوامل أخرى تؤثر على القرار الاستثماري وعلى حجم الاستثمار والدول التي يتجه إليها هذا الاستثمار حيث تتمثل هذه العوامل أساسا في استقرار البيئة الاقتصادية الكلية ,حيث تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمر الأجنبي في هذه البيئة فالمؤشرات الكلية ترتبط ارتباط وثيق بالاستثمار الأجنبي المباشر فارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدل التضخم واستقرار سعر الصرف وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية لها تأثير كبير على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

وعليه سنتناول في هذا الفصل مختلف المفاهيم لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تأثيرها عليه ,وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث نذكرها:

المبحث الأول :ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني : ماهية التضخم.

المبحث الثالث :ماهية سعر الصرف.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

يلقى موضوع النمو الاقتصادي اهتماما متزايدا من قبل الباحثين الاقتصاديين على اختلاف وجهات نظرهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها، الكل يسعى لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وهذا لرفع المستوى المعيشي للأفراد المجتمع.

والدول النامية ومن بينها الجزائر وعلى ضوء هذا الاهتمام المتزايد بتحسين والدفع بمعدلات النمو الاقتصادي إلى الارتفاع وبذلك رفع الدخل الوطني الإجمالي، تزايد الاهتمام بإجراء دراسات وبحوث علمية وللتطرق لهذا الموضوع لا بد من التعريف والإلمام بالجانب النظري له ونظرا لوجود خلط بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية سوف نعرفهما معا.

المطلب الأول: تعريف النمو والتنمية الاقتصادية.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي.

إن موضوع النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي شغلت اهتمام الفكر الاقتصادي وهو مصطلح يدل على التطور الاقتصادي الذي يلحق بالدول المتقدمة للنمو الاقتصادي عدة تعاريف منها:

يعرف بأنه: "زيادة القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج"[1].

ويعرف أيضا على انه:"عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة من خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حالة انخفاضها"[2].

ومن هذه التعاريف المقترحة للنمو الاقتصادي التي اتفقت على ان:" النمو الاقتصادي يحدث نتيجة زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن".

[1]- كاملا لعلاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف، كاظم الزيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الصفاء، الأردن، 2009، ص281.

[2]- عريقات عربي حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص268.

معدل النمو الاقتصادي =معدل النمو في الدخل الوطني– معدل النمو .

نلاحظ أن التعداد السكاني يدخل كطرف فاعل في تحديد نسبة السكان النمو الاقتصادي للدول.

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي =معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم.

أي الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني النقدي لا تعبر عن النمو الاقتصادي، لا بد أن تكون هذه الزيادة في الكمية والنوعية في الإنتاج ليس مردها ارتفاع تضخمي في أسعار المنتجات لذا لا بد من استبعاد اثر التضخم واستعمال الأسعار الحقيقية عند قياسه.[1]

هناك تشابه كبير بين مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لذا سنعرفها كالتالي:

يعرف الدكتور مدحت العقاد التنمية الاقتصادية على أنها:" تلك العملية التي تستخدمها الدولة غير مستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة كتوسط نصيب الفرد منه"[2].

كما تعرف بأنها:"الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية في المؤسسات الإنتاجية القائمة والتي ينتظر إنشاؤها"[3].

ومن هذه التعريفات نقول أن التنمية لا تنطوي فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، حيث أنها تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي ومنه زيادة في نصيب الفرد.

ثانيا: تعريف التنمية الاقتصادية والفرق بينها وبين النمو الاقتصادي.

هناك فروق جزئية في معنى مصطلح "النمو الاقتصادي" ومصطلح "التنمية الاقتصادية" وتتمثل أهم الفروقات فيما يلي:

[1]– السيربي محمد نجاعلين عبد الوهاب، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008،ص339.

[2]– وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، ط1، دار جليس للنشر والتوزيع، 2009، ص5.

[3]– إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص269.

النمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للناتج العام محسوبا بالأسعار الثابتة، أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي (الوطني)، مثلا يعتمد على تصدير النفط والغاز أن يحقق نموا اقتصاديا عن طريق رفع الإنتاجية من هذه الموارد بشرط أن لا تنخفض الأسعار في الأسواق العالمية، بينما التنمية الاقتصادية تعبر عن زيادة لكنها ليست تلقائية، بل بفعل قوة معينة وتؤدي إلى تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وترتبط بالأجل الطويل أي أنها في مفهومها أوسع من مفهوم النمو.

وعليه نجد أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسعية اقتصادية تلقائية تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس حجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا، اي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.

ويمكن إبراز أهم الفروقات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيما يلي:

الجدول (2-1): أهم الفروقات بين النمو والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- النمو الاقتصادي يعتبر نتيجة لجهود التنمية. - هو وليد مصادفة أو ظروف عابرة تسمح بتبديل ايجابي في حجم الناتج الوطني أو الصادرات. - هو مفهوم ضيق لأنه يقتصر على مجرد التغير الكمي في بعض المتغيرات القابلة للقياس كمتوسط دخل الفرد. - منحنى النمو يتعرض للتذبذب صعودا وهبوطا (سلبا وإيجابا).	- أما العكس هنا فهو غير صحيح. - التنمية هي وليدة تبديلات عميقة وواسعة ولا تتأثر بالظروف العابرة. - هي مفهوم أوسع لأنها تتضمن التغير الكمي والكيفي. - أما التنمية فهي تسير على خط أكثر ثباتا (استقرارا) أو اقل تذبذبا.

المصدر: سهام العوفي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشرعلى النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم التجارية جامعة يحي فارس بالمدية، ص49.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

هناك عدة اتجاهات فكرية عديدة تطرقنا للنمو الاقتصادي، ومن أبرزها: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية لأنها كانت أوائل الاتجاهات الفكرية التي اهتمت بالموضوع وفسرته، وبعد ذلك برزن اتجاهات جديدة للنظريات المفسرة لحركة النمو الاقتصادي.

أولا: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

كانت من المنطلقات الفكرية الأولى التي نظرت في الموضوع، وجاء فيها:

1- نظرية ادم سميث 1776Adam Smith :

يرى "ادم سميث" بان هناك يد خفية تقود الفرد لان يسعى لتعظيم ثروته خلال آلية السوق، في ظل عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كما طرح فكرة اعتبرت أساس نظرية النمو الاقتصادي وهي تقسيم العمل الذي يؤدي إلى نتائج باهرة لإنتاجية العمل، كما أولى أهمية كبيرة إلى تراكم رأس المال من خلال بحث مشكلة تنمية مدخرات الأفراد والتي تستخدم في شكل استثمارات في الاقتصاد الوطني.

نقد نظرية ادم سميث: لقد تعرضت أفكار ادم سميث إلى العديد من الانتقادات منها:

-انه يستند إلى تقسيم طبقي حاد للمجتمع، حيث قسمه لطبقتين الأولى تمثل ملاك الأراضي والرأسمالي والثانية تضم العمال وأهمل وجود طبقة وسطى.

-ومن ثم ترتب إهمال الطبقة المهملة إهمال مدخراتها في مؤسسات الائتمان.

-أفكار محدودة بالنسبة للدول المتخلفة ذات التدخل الواسع للدولة.

-تعامل ادم سميث مع المنافسة الحرة على أنها حقيقة قائمة، بينما في الواقع العملي يختلف الأمر[1].

2- نموذج هارود-دومار:

حاول ل من هارود و دومار البحث عن صيغة محددة ومتكاملة للنمو الاقتصادي وجمعا أفكارهما في نموذج يتضمن الاقتراض للنموذج أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة

[1]- مرجع سبق ذكره، ص63.

الإنتاجية، وان معدل النمو في الناتج ($\Delta Y/Y$) يعتمد على الميل الحدي للادخار ويرمز له (1).....S=

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y}=\frac{S}{Y}$$

حيث أن (S) هي معدل الادخار.

وفي حالة التوازن فان الادخار يساوي الاستثمار أي S=i

$$I=i/y.....(2)$$

حيث (i) هي المعدل الاستثماري و(I) هي التغير الذي يحصل على رأس المال أي:

$$I=\Delta K \ .....(2)$$

والمعامل الحدي لرأس المال على الناتج يساوي K أي أن:

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y}=K=\frac{1}{\Delta Y} \ .....(4)$$

ومن المعادلة (4) نحصل على (5).....$\Delta Y = \frac{1}{K}$

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على Y نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{1/Y}{K}.....(6)$$

وعليه فان معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال.

نقد النظرية:

إن هذا النموذج غير ملائم للبلدان النامية لأنه بني أساسا لمنع البلدان المتقدمة من السقوط في حالة الركود طويل الأجل وكذلك افترض حالة التشغيل الكامل وغدا غير واردا إطلاقا في كل البلدان وبعض فرضياته كفرضية ثبات رأس المال الحدي للادخار غير واقعية.[1]

[1]- مرجع سبق ذكره، ص64.

ثانيا: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.

وتسمى أيضا بنظرية النمو الداخلي وقد ظهرت هذه النظرية في منتصف ثمانينات، وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق تراكم رأس المال، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته معظم الدول ذات عدد السكان الثابت.

ترتكز نظرية النمو الداخلي على رؤية جديدة للتقدم التقني ومحدداته، وبخلاف النماذج النيوكلاسيكية التقليدية التي كان فيها التقدم التقني متغير خارجي، النماذج الجديدة للنمو إلى جعل مصادر النمو داخلية.

- نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد (نموذجAK)

يعطي النموذج العام للنمو AK كما يلي: $Y=AK$

أي A: ثابت موجب الذي يعكس المستوى التكنولوجي.

K:في مفهومه الواسع يضم رأس المال البشري.

والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي بـــــــــ $Y=AK$ ، والإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـــــــA.

يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية رأس المال (K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي، ويعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى رأس المال البشري.

ونجد كذلك من بين فروع الأدب الحديث للنمو، تلك التي ترتكز على الأفكار التي مفادها أن تراكم رأس المال البشري يلعب دورا هاما في عملية النمو في البلد[1].

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي ومعاييره،تعريف الناتج المحلي الاجمالي.

[1]- حيوري محمد، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك، أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012،ص ص268-269.

أولا: مقاييس النمو الاقتصادي:

من أهم مقاييس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي ما يلي:

I. المعدلات النقدية للنمو:

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل لأساليب الصناعة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف العملات حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي:

1- معدلات النمو بالأسعار الحدية:

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني إلا انه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم مما استلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

3- معدلات النمو بالأسعار الدولية:

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوبة حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية وبالتالي تقوم العملات المحلية إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة اثر التضخم[1]

II. المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني وكان هذا نتيجة لزيادة هائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة...الخ.

III. مقارنة القوة الشرائية:

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لا تقم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي تبني هذه الفكرة[2].

ثانيا: معايير النمو الاقتصادي:

[1]- كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص ص39-40.

[2]- كريمة قويدري، مرجع سابق، ص40.

يعد تطرقنا لمفهوم النمو الاقتصادي سنتطرق إلى الوسيلة التي من خلالها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أم تنمية أي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما؟

وتوجد ثلاث معايير لقياس النمو أو التنمية وهي:

1 -معايير الدخل.

2 -معايير اجتماعية.

3 -معايير هيكلية.

1- معايير الدخل:

تعتبر معايير الدخل التي سوف نذكرها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

1-1- الدخل القومي الكلي:

يقترح ميد "Mead" قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول، وذلك لان زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصاديا عندما يزداد عدد السكان بمعدل اكبر، ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا، وعندما ينخفض عدد السكان كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من والى الدولة.

1-2- الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس على الدخل الفعلي، فقد يكون لدى دولة ما موارد كامنة غنية، كما تتوفر لها الإمكانيات المختلف للإفادة من ثروتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل[1].

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية:دراسات نظرية وتطبيقية** ، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2003، ص88.

1-3-معيار متوسط الدخل:

يعتبر هذا المعيار أكثر المعايير وأكثرها صدقا عند قياس مستوى النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، لكن بالنسبة للدول النامية فهي تواجه العديد من المشاكل والصعوبات في الحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، وهناك أشكال آخر وهي هل نقسم الدخل القومي على جميع السكان أو تقسمه على السكان العاملين فقط.

فحساب لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج، ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو[1].

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة الصافية}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة}} \times 100.$$

2- معايير اجتماعية:

يقصد بها جميع المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات المقدمة يوميا لافراد المجتمع وهي:

2-1- المعايير الصحية:

وتتمثل في المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، فارتفاع عدد الوفيات دال على عدم كفاية الخدمات الصحية وسوء التغذية.
- متوسط عمر الفرد إذا زاد دل على درجة النمو الاقتصادي والتقدم ومؤشرات أخرى...

2-2-معايير تعليمية:

يعتبر الإنفاق على التعليم استثمارا بشريا يحقق عائدا مرتفعا للأفراد والمجتمع ومن المعايير التي تعرف المستوى التعليمي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة.
- نسبة المسجلين في الأطوار التعليمية من أفراد المجتمع.

[1]- نفس المرجع السابق، ص89.

- نسبة الإنفاق على التعليم.

2-3- معايير التغذية:

تعتبر التغذية اكبر ما تعانيه الدول المتخلفة والنامية فعدم قدرتها على توفير الكفاية من الغذاء يؤدي إلى ضعف قدرتها الإنتاجية وبالتالي ضعف نموها الاقتصادي[1].

ثالثا: تعريف الناتج المحلي الإجمالي[2]

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه"مجموعة القيمة النقدية السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة"

كما عرف بأنه"يمثل قيمة جميع ما ينتج من سلع و خدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد أو الأجانب"

نستنتج من التعريفين السابقين أن:

الناتج المحلي الإجمالي هو تقييم جميع المنتجات التي تنتج داخل الحدود الجغرافية بأسعار السوق ثم تجمع كل هذه القيم معا حيث تركز على قيمة السلع والخدمات النهائية لنتحاشى ازدواجية الحساب، ومنه يجب استخدام القيمة المضافة لحساب هذا الناتج ويدخل في حسابات هذا الناتج السلعة التي أنتجت فعلا في فترة معينة وليس التي بيعت ومنه من الضروري تحديد الفترة الزمنية التي يحتسب فيها هذا الناتج .

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

نظرا لأهمية حسابات الناتج المحلي الإجمالي فإنه لا يعتمد في التوصل إليه على استعمال طريقة واحدة لمقارنة نتائج مختلفة .لتجنب الوقوع في الأخطاء و اكتشفها عند اختلاف النتائج وأهم الطرق المعروفة لقياسه هي :طريقة الناتج، طريقة الدخل طريقة الإنفاق.

[1]- بن قوية المختار، **اثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية حالة الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص21.

[2] خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة السابعة، 2005 ، ص386 .

أولا :طريقة الناتج

يتمثل مبدأ هذه الطريقة في حساب الناتج المحلي الإجمالي على ما يضاف إلى كل سلعة في مراحل إنتاجها حتى وصولها إلى الصورة النهائية ,فكما نعلم أن هذا الناتج يمثل قيمة السلع النهائية ,ولكن في نفس الوقت هذه السلعة النهائية قد تكون أيضا داخلة في إنتاج سلع أخرى، وبالتالي إذا حسبة هذه السلعة مرة أخرى مع السلع التي دخلت في إنتاجها فإن هذا يؤدي إلى ظهور مشكلة الازدواجية في حساب بعض السلع مما يؤدي إلى التضخم في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

حيث يمكن تعريف هذه الطريقة على أنها قيمة الإنتاج نهائي لسلع والخدمات المنتجة في دولة ما مطروحا منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطية والمواد الخام التي اشتريت من مؤسسات أخرى، أي قيمة ما يضيفه القطاع أو المنتج عند إنتاج سلعة معينة من القطاعات الأخرى ومنه هي مجموع القيم المضافة لكل مرحلة إنتاجية في كل القطاع.

ثانيا :طريقة الدخل

حسب هذه الطريقة يجب جمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي إلى حيز الوجود . أي دخول جميع عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة.

ثالثا :طريقة الإنفاق

تتم هذه الطريقة بجمع المبالغ المنفقة وعلى أساس مستخدمها النهائي سواء كان ذلك استهلاك خاص من قبل أفراد أو عام من قبل الحكومة .أو إنفاقا استثماريا من قبل القطاع التجاري .أو صافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والمستوردات .

فلو رمزنا للاستهلاك الخاص بالرمز C والاستثمار بالرمز Iوالانفاق الحكومي بالرمز Gوالصادرات بالرمزXوالواردات بالرمز Mوالى الناتج المحلي الاجماليGDP [1]

$$GDP = C+G+I+(X-M)$$

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع قيم المنتجات النهائية

[1] مرجع سابق ،ص 339.

المطلب الرابع: مخططات دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

1- مخططات دعم النمو في الجزائر.

عرف الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1996 تحسنا ملحوظا في معدلات النمو وهذا الارتفاع راجع إلى وصول العائدات النفطية إلى اعلي مستوياتها فخلال سنة 1996 بلغت ما يقدر بـــــــ 495997 مليون دج وقد قدرت نسبة الإيرادات النفطية خلال هذه السنة بـــــــــــ 16.52% من الناتج المحلي وهي أعلى نسبة مسجلة في فترة التسعينات وفي سنة 1997 قدرت بـــــــــ 564765 مليون دج ثم انخفضت سنة 1998 لتقدر بـــــــ 378556مليون دج وعاودت الارتفاع سنة 1999 إلى مستوى560121 مليون دج نتيجة التحسن في أسعار النفط.

ومنذ سنة 2000 تبنت الجزائر برامج تنمية تمثلت في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2007-2015).

1 - برنامج دعم الإنعاش (2001-2004):

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي بوسائل مختلفة فهي سياسة ظرفية تعتمد على الوسائل المالية قصد تحفيز الإنتاج وتشجيع المؤسسات على الاستثمار وامتصاص البطالة انتهجت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بدءا من 2001 عن طريق انتهاج سياسة مالية توسعية في ظل توفر الوفرة المالية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وقد خصصت غلاف مالي أولي قدر بـــــــ525 مليار دج[1].

[1]- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو** ، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص ص147-148.

الجدول (2-2): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.89	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة2001، ص81.

يكون تأثير آلية سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

2 - البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول 2005-2009):

يعتبر هذا البرنامج برنامجا تكميليا في إطار مواصلة الانجازات التي حققها البرنامج الأول، وقد خصص له غلاف مالي قدر بـــــــــ 4202.7 مليار دج وخصصت برامج جديدة لمناطق الجنوب والهضاب العليا انتقل غلافه إلى 8705مليار دج، ركز هذا البرنامج على تحقيق انجازات في ميادين مختلفة:

-دعم النشاطات الإنتاجية (الفلاحية والصيد والموارد المالية).

-انجاز البني التحتية.

-المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة، تطهير المياه، الاتصالات....الخ.

-التنمية البشرية، تحسين العلاج الاستشفائي.

-استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ركز القطاع على خمس قطاعات أساسية سنستعرضها في الشكل اللاحق. ما ميز هذه الفترة هو ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية ومنه ارتفاع المداخيل البترولية للجزائر، فقد بلغت إيرادات الجباية

البترولية سنة2005 إلى 2714000 مليون دج بنسبة 88% من مجموع الإيرادات العامة وحققت أعلى نسبة سنة2008 حيث بلغت 31.9% من الناتج المحلي، وقد سجل معدل النمو الاقتصادي تذبذبا خلال هذه السنة أي بنسبة اقل من الفترات السابقة حيث سجل أعلى معدل سنة 2005 بنسبة5.9% لينخفض سنة2006 الى1.7%.[1]

الجدول (2-3): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

القطاع	قيمة البرنامج	النسبة المخصصة للنمو
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: - السكن. - التربية، التعليم العالي، التكوين المهني. - البرامج البلدية للتنمية. - تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية. - تزويد السكان بالماء بالكهرباء والغاز. - باقي القطاعات.	1908.5 555 399.5 200 250 192.5 311.5	45.5
3 - برنامج دعم التنمية الاقتصادية: - الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. - الصناعة وترقية الاستثمار. - السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.	337.2 312 18 7.2	8
4 - برامج تطوير الهياكل القاعدية: - قطاع الأشغال العمومية والنقل. - قطاع المياه. - قطاع التهيئة العمرانية.	1703.1 1300 393 10.15	4.5
5 - برنامج تطوير الخدمة العمومية: - العدالة والداخلية.	203.9 99	4.8

[1]- هواري عامر، قاسم حورية، **السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها** ، الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات، جامعة سوق أهراس، 12-13 نوفمبر،2013، ص10.

– المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية. – البريد والتكنولوجيا الحديثة.	88.6 16.3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة	50	1.2
المجموع	4202.3	100

المصدر:رئاسة الحكومة البرنامج التكميلي لدعم النمو الموقعwww.cg.gov.dz/psre تاريخ الاطلاع (12/02/2017).

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

ركز هذا النموذج على تأهيل الموارد البشرية، وانصب حول التوجيه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال تقنيات الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البني التحتية وفك العزلة عن المناطق الريفية، تحديث أجهزة الدولة.

قدر الغلاف المخصص له 21.214 مليار دج، ويهدف هذا البرنامج إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها (قطع السكك، الطرق والمياه...الخ) بمبلغ 9.700مليار دج بالإضافة إلى إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ11.534 مليار دج.

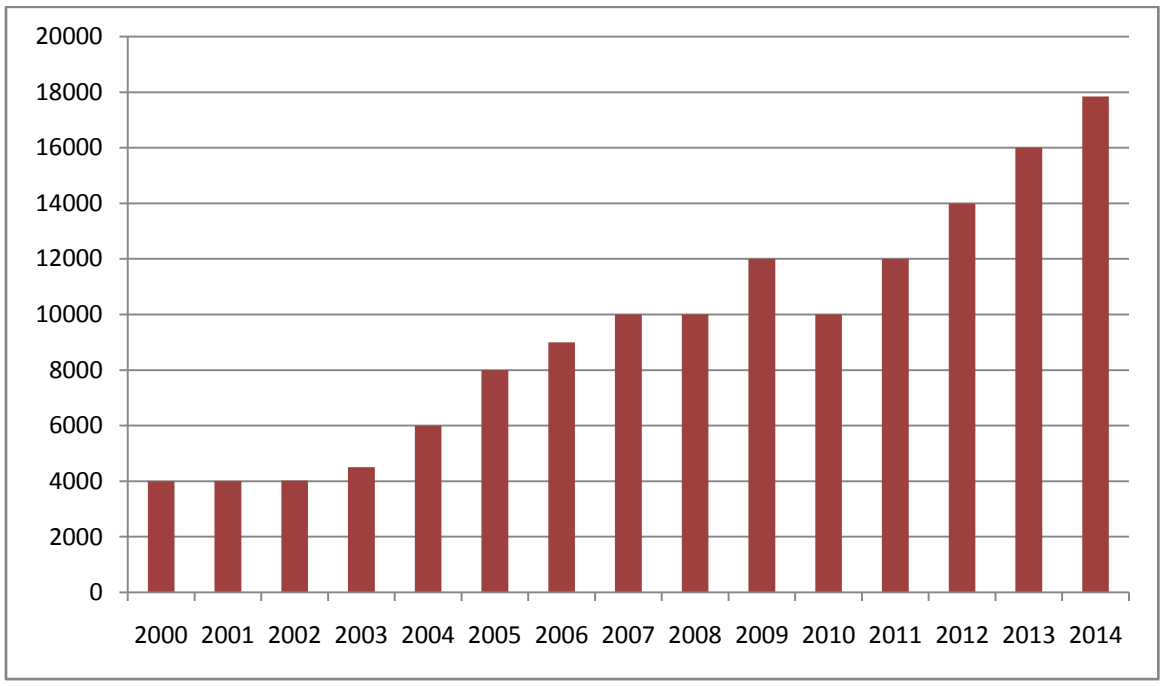
وفي هذه الفترة بلغ معدل النمو الاقتصادي الوطني 3%، وبلغ الناتج المحلي الخام سنة 2010 بقيمة12034.5مليار دج، ليرتفع سنة 2014 إلى مستوى 17235.6مليار دج، وتبقى مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في الناتج ضعيفة حيث قدرت سنة 2010 بـــــــــ 5.1% وقدرت بمتوسط 4% خلال السنوات التالية إلى غاية 2014 وقطاع الصناعة كانت مساهمته الأضعف بالرغم من كونه المحرك الأساسي للتنمية المستدامة في اقتصاديات الدول المعاصرة.

وفي سنة 2014 انخفضت أسعار النفط في الأسواق العالمية لتنخفض بذلك إيرادات الجباية البترولية بنسبة15% في الفترة2012-2014[1].

[1]- محمد مسعي، **سياسات الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012، ص148.

وتوضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): تطور الناتج المحلي الخام (2000-2014).



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الملاحظ خلال هذه الفترة تحسن في الناتج المحلي منذ سنة 2000 تناسبا مع ارتفاع أسعار النفط، حيث عرف ارتفاعا من 4123.5مليار دج سنة 2000 الى 11077.1مليار دج سنة 2008، لينخفض قليلا سنة 2009 إلى حوالي 10006مليار دج، نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال هذه السنة ثم يعاود الارتفاع سنة 2014.

المبحث الثاني: ماهية التضخم.

إن السياسات الحديثة تسعى لتحقيق نسبة كبيرة واسعة المجال في شتى المجالات، غير أن الواقع يفرض وجود اختلالات تخص كل ميادين الحياة العملية، ويعتبر التضخم الاقتصادي من أهم هذه الاختلالات التي يعانيها بلدان العالم كله خصوصا في الوقت الراهن.

وعلى الرغم من التركيز والاهتمام بهذه الظاهرة من قبل الاقتصاديين خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، على دراسة أسبابها وأثارها الاقتصادية على النظام الاقتصادي الكلي، وكذا السياسات التي يتعين إتباعها للحد من أثاره والمدى الذي يتعين اللجوء إليه في استخدام هذه السياسات لكن يبقى التحكم فيها والسيطرة عليها أمرا صعبا.

المطلب الأول: تعريف التضخم.

إن إشكالية تعريف مصطلح التضخم تظل قائمة حتى الآن، ويرجع ذلك إلى اختلاف علماء الاقتصاد حول إيجاد تفسير محددا تعريف شامل وواضح لهذه الظاهرة.

ومنهم من يعتقد أن الفهم الشائع للتضخم مرتبط بالزيادة في الأسعار إلا أن هذا الفهم غير دقيق فليس كل زيادة في الأسعار تضخما بل التضخم هو الأسعار المتزايدة، وهذا يعني أن التضخم يتمثل بالارتفاع المستمر أو المتواصل في المستوى العام للأسعار.

أما البعض الأخر فانه يعتقد أن التضخم قد ينجم عن الزيادة في الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج، والبعض الآخر يرون انه يحدث نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج.

وآخرون يعتقد أن التضخم يحدث نتيجة التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد والتي لا بد أن يرافقها ارتفاع في الأسعار ولفترة زمنية معينة[1].

[1]- أ.د.ناظم محمد نوري الشمري، د.محمد موسى الشروف، **مدخل إلى علم الاقتصاد** ، ط3، دار زهران للنشر، الأردن، 2003، ص111.

ومن هذه التعريفات للتضخم نقول "إن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار" أي انه ليس ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين، وهنا يدفع المستهلكين أسعار أعلى مقابل ما يحصلون عليه من سلع وخدمات.

المطلب الثاني: النظريات والتحليل الفكري للتضخم.

بني التحليل الفكري للتضخم على التحليل الكلاسيكي والمدرسي للتضخم.

1- التحليل الفكري الكلاسيكي للتضخم:

اعتمد الفكر الكلاسيكي على العوامل الكمية النقدية في تحليله، باعتبار العامل الكمي يشكل احد العوامل الهامة التي يستعان بها في تفسير الظواهر التضخمية، وعلى رأسها التضخمات في الأسعار، وذلك كأحد العوامل التي تؤثر بحد ذاتها على الحركات العامة لمعدلات الأسعار.

وقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر الى النقود في بادئ الأمر لتحديد قيمتها بأنها السلع الأخرى باعتبار أن النقود المعدنية سلعة من السلع كباقي المعادن، حيث تخضع لعوامل والقوى التي تؤثر في تحديد هذه السلع، ومنها العوامل المتصلة بالعرض والطلب، حيث أن التغيرات الحاصلة في قيمة النقود إنما ترجع إلى تغيرات تلك العوامل المتصلة بالطلب والعرض بالأسواق، فقد تتحدد قيمة النقود بالتغير الحاصل في الطلب، أو التغير الحاصل في العرض أو بالتغير الحاصل في كليهما هذه القيمة، ذلك كإحدى العوامل النقدية التي اعتمد عليها الفكر الكلاسيكي في تفسير هذه التغيرات و الآثار الناتجة عنها[1].

2- التحليل الفكري المدرسي للتضخم:

لقد ارتبط الفكر المدرسي الاقتصادي في الكثير من البحوث ودراساته بمسالة تحديد ماهية التضخم، وتحليله نظريا وتفسير تأثيراته في حركة المتغيرات الاقتصادية، ومنها حركة تغيرات الأسعار.

إن نظرة موضوعية الظواهر التضخمية التي تشكل أزمات إنتاجية تعبر عن هوة الخلل في التوازن بين بعض العلاقات الاقتصادية: كعلاقات العرض والطلب، وسواء بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة أو الآخذة

[1]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسة النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط 3، 2008، ص143.

بالنمو تقودنا إلى ضرورة إلقاء الضوء على التحليل المدرسي في الفكر الاقتصادي المعاصر للظواهر التضخمية حيث يتنازع في هذا التحليل مدرستان فكريتان تضمنها النوعين التاليين:

أ) تحليل المدرسة النقدية للتضخم:

تذهب المدرسة النقدية في تفسيرها للتضخم إلى اعتباره ظاهرة نقدية تعود أسبابها ونشأتها إلى عوامل نقدية، ومالية بحتة، وترى هذه المدرسة إن التضخم أساسه التوسع النقدي المبني على زيادة الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى زيادة في الدخول النقدية بصورة اكبر من الزيادة في العروض السلعية، مما يؤدي إلى الزيادة في الأسعار.

بـــــــــ)تحليل المدرسة العينية للتضخم:

تذهب المدرسة العينية في تفسيرها للتضخم مذهبا عينيا هيكليا، على اعتبار أن التضخم ظاهرة هيكلية اقتصادية وليس ظاهرة نقدية.

ومن هنا فان التحليل الفكري للتضخم يجب إلا يستند أساسا إلى عوامل نقدية بقدر ما يستند إلى عوامل هيكلية يستعان بها في التحليل الكلي للهيكل الاقتصادي بما في ذلك طبيعة العلاقات الاقتصادية في الداخل والخارج.

وبناءا على هذا التحليل فان المدرسة العينية تعرف التضخم "بأنه كل زيادة في الأسعار نتيجة عدم كفاية العرض من السلع".

جـــــ) التحليل الكيتزي للتضخم:

وتسعى أيضا نظرية فائض القيمة، وهي تعتبر نقد للنظرية التقليدية كما اعتبرت أن الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي خاطئة تماما، ورفض أن يتم انتهاجها لمشكلة الكساد وبالتالي مست العالم في تلك الفترة، وعند "كيتز" تحدد المستوى التوازني عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي أي الطلب الكلي الفعال[1].

[1]- بودالي حياة، مرجع سابق، ص11-13.

المطلب الثالث:أنواع التضخم وأسبابه.

أولا:أنواع التضخم الاقتصادي:

للتضخم الاقتصادي أنواع كثيرة وعديدة وهي مختلفة باختلاف تصنيفاتها ومن الضروري الاطلاع على هذه التصنيفات والتي يمكن حصرها بالاتي:

1- التضخم الصريح أو الصحيح:

ويسمى أيضا بالتضخم الأصيل، ويحث هذا التضخم عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي أو الزيادة في الإنتاج، ما ينعكس في المستوى العام للأسعار[1].

2- التضخم الزاحف:

في هذا النوع من التضخم يكون مستوى ارتفاع الأسعار بطيئا في الفترات التي يكون فيها الطلب معتدلا، وتتراوح نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار بين (2-3%)[2].

3- التضخم المكبوت:

وهو يمثل الحالة التي تمنع الزيادة في الأسعار من الارتفاع نتيجة لوجود الضوابط التي تحد من ارتفاع الأسعار، هذا بفعل الرقابة على الأسعار بسبب التدخل الحكومي، وإتباع سياسات التقنية بغية السيطرة على الأسعار.

4- التضخم المستورد:

يظهر هذا النوع عندما يكون اقتصاد دولي معتمدا على السلع والخدمات المستوردة، ما يؤدي إلى انتقال التضخم من الدولة المصدرة التي تعاني أصلا التضخم، إلى الاقتصاد المحلي.

5- التضخم المفرط:

يحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدلات عالية جدا، وتزيد سرعة تداول النقود عندما تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيمة، نتيجة لزيادة كمية النقود المتداولة بشكل مفرط، مع نقص في المعروض السلعي

[1]- د.عبد الوهاب الأمين، د.زكرياء عبد الحميد باشا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، ج2، دار المعرفة للنشر، الكويت، 1983، ص193.

[2]- أ.د ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، كربلاء، 1982، ص280.

ما يؤدي إلى فقدان ثقة الجمهور بالعملة الوطنية والاقتصاد بأكمله، كما انه يحث خلال الأزمات الاقتصادية والحروب والكوارث[1].

6- التضخم الدوري:

يرتبط هذا النوع بالتقلبات الاقتصادية التي تتعلق بالطلب الكلي، أو العرض الكلي والتي تعكس تأشيرها على ارتفاع المستوى العام للأسعار كلما قارب الاقتصاد من حالة الاستخدام الكامل[2].

7- التضخم الركودي:

ظهر هذا النوع من التضخم في البلدان الرأسمالية المتقدمة في سبعينيات القرن الماضي، واستمرت حدة التضخم في العقدين اللاحقين إلا أن الأمر لم يقتصر على تزايد التضخم، بل ظهر لأول مرة حالة جديدة لم يعرفها المجتمعات من قبل، هذه الحالة تمثلت في تعايش التضخم مع البطالة جنبا إلى جنب والتي عرفت فيها بعد بالتضخم الركودي واهم خصائصه ارتفاع المستوى العام للأسعار، وارتفاع معدلات البطالة وخففه معدلات النمو السكاني[3].

ثانيا:أسباب التضخم.

تختلف أراء المحللين الاقتصاديين حول العوامل المسببة للتضخم، فهناك من يرى أن تلك العوامل تشير إلى خلق الطلب والبعض الآخر يرى أنها تكمن وراء العرض وهنالك فريق آخر يرجع السبب الأساسي إلى الهيكل الاقتصادي القائم، لذا سنتناول هذه الآراء المختلفة كالتالي:

1- التضخم الناشئ عن زيادة الطلب:

يحدث التضخم عندما يتجاوز الطلب الكلي على السلع والخدمات العرض الكلي لها ويرجع هذا التحليل على الاقتصادي السويدي "فيكسل" والاقتصادي الانجليزي "كيتز" في محاولة مهما لإعادة صياغة النظرية الكمية فقد قدم "كيتز" صورة للتضخم بزيادة فائض نقدي اكبر من العرض هذا سيؤدي إلى زيادة

[1]- د.صفاء عبد الجبار الحوسوي، مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، مرجع سابق، ص ص23-24.

[2]- د. عبد المنعم السيد علي، د.نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط 1، دار حامد للنشر، الأردن، 2003، ص448.

[3]- د.صفاء عبد الجبار الموسري، مرجع سابق، ص25.

في المستوى للأسعار التي ستدفع المشروعات إلى زيادة الإنتاج بحثا عن زيادة الأرباح، فنتج عن هذه الزيادة حالتين وفي هذا الصدد نجد أن "كيتز" قد فرق بين حالتين للاقتصاد.

الحالة الأولى: الاقتصاد في مرحلة التشغيل الجزئي: حيث تكون كل الموارد الإنتاجية غير مشغلة فالتالي زيادة الطلب لا تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

الحالة الثانية: الاقتصاد في مرحلة التشغيل التام : حيث تكون كل الموارد الإنتاجية مشغلة ووصلت إلى أقصى حد لتشغيلها وعليه فان زيادة الطلب لا يمكن امتصاصها عن طريق زيادة الإنتاج[1].

2- تضخم ناشئ عن زيادة التكاليف:

ينشا هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلال في المؤسسات للاقتصادية، كدفع أجور ومرتبات العاملين، والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.

3- التضخم الناشئ عن إصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني:

إن الإفراط في إصدار النقود من طرف الجهاز المصرفي يؤدي إلى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة في السوق والكمية المعروضة من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

المطلب الرابع: طرق ووسائل قياس التضخم.

أولا: وسائل قياس التضخم:

يعني التضخم بالمعنى الاقتصادي ضعف القوة الشرائية للعملة، والتضخم أمر لا بد منه، فالأشياء ترتفع أسعارها فبذلك تقل قيمة النقود أمام السلع، فما كان الإنسان يشتريه منذ ثلاث سنوات بمبلغ 20دولار مثلا: فانه الآن غالبا ما يكون بخمسة وعشرين دولار وهذا هو التضخم،لذا فان المستثمر الذي ربط أمواله لفترة طويلة بعائد مقبول لديه وقت بداية الاستثمار، أصبح خاسرا ليس بسبب سوق اختياره لقناة الاستثمار، بل انه عاملا آخر وهو التضخم قد قضى على قدر كبير من قيمة استثماره فما الوسائل التي يستخدمها رجال الاقتصاد لمعرفة قدر التضخم؟وكيف يقيسون نسبة التضخم في هذا العام مقارنة بالعام الماضي او بعشر سنوات مضت؟ .

[1]- إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، الجامعة الأردنية، جامعة الإسراء، 1999، ص22.

يقاس التضخم بثلاث وسائل .

جدول (2-4): وسائل قياس التضخم.

الوسيلة الأولى	الوسيلة الثانية	الوسيلة الثالثة
من معدل حساب السعر العام	القياس من المنبع	من خلال السلوك العام للمجتمع.

المصدر:حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم و الكساد، الطبعة 1، دار الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011،ص37.

الوسيلة الأولى:وهي معدل حساب السعر العام.

تتم حيث تؤخذ أسعار مجموعة من البضائع المنوعة، منها على سبيل المثال:

في مجال الصناعة أو التجارة أو الزراعة ...الخ حيث تحسب قيمة شراء هذه البضائع في كل شهر، في أماكن عرضها وبيعها للجمهور، ومن قيمة الشراء للفترات المختلفة والتي عادة ما تكون شهرا او فصلا (ثلاثة أشهر)، يعرف مقدار التضخم ومقدار التغير في مجموعة الأسعار، وليس في سلعة واحدة فقط، فان كان هناك انزياح للأسعار نحو الزيادة بمقدار نصف في المائة، فان ذلك يعني ان هناك تضخما.

الوسيلة الثانية: وهي القياس من المنبع.

وهو اخذ عينات من أسعار البضائع تسعيرها من المنتج الأول، أي مقدار السعر الذي يحدده المنتج لبضاعته، ومن هذه الأسعار الإجمالية يمكن معرفة اتجاه خط الأسعار بالصعود أو الهبوط... ويحدث أن تنخفض قيمة بعض السلع، فلا يعني ذلك انخفاض في التضخم، لأنه في الوقت نفسه ترتفع أسعار بعض البضائع الأخرى لذا فان المعدل لسلعة واحدة لا تؤخذ بالحسبان، ولكن هنا نسمع عن الضغوط الكبيرة على منتجي البترول، وذلك في محاولة من الدول الأخرى المشترية أو المستهلكة للبترول لتخفيض أسعاره لأنه احد السلع التي أدت إلى ارتفاع نؤشر التضخم.

الوسيلة الثالثة: من خلال السلوك العام للمجتمع.

وذلك من موضوع التنمية بمختلف مفاهيمها البارزة على الصعيد الدولي،والمحلي حيث يعرف الاقتصاديون التنمية الاقتصادية بأنها "قدرة الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي (CNP) بنسبة تتراوح بين5% إلى 7% أو أكثر.

كما أن الاتجاه الجديد في مفهوم قياس التضخم يتم من خلال تحديد عملية التنمية الاقتصادية، والتي تركز على قيم جوهرية تشكل الأساس المتين لعملية الارتقاء المستديم للمجتمع البشري في سعيه نحو حياة أفضل، كما يمكن قياس التضخم وتحديده في الأمور التالية:

الفقر، المرض، الجهل، الحرية، الغربة والهجرة[1].

ثانيا: طرق قياس التضخم الاقتصادي.

يقصد بقياس التضخم: قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار سنويا أو شهريا وان الأداة الشائعة الاستخدام لقياس التضخم، هي الرقم القياسي لأسعار المستهلك، فضلا عن ذلك هناك العديد من الطرق في قياس هذه الظاهرة:[2]

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

يستخدم هذا الرقم بشكل واسع لقياس معدل التضخم ويقيس السلع والخدمات التي تحويها سلة المستهلك، إذ تتكون من المواد الغذائية، السكن، الوقود، العناية الطبية، الملابس...الخ الخدمات الخاصة والعامة، وهذا القياس يستبعد الإعانات والتأمينات.

إن الهدف من احتساب هذا الرقم هو تقدير ارتفاع مستوى الأسعار بالنسبة إلى المستهلك وذلك بتقدير التغيير في القوة الشرائية لوحدة النقد.

ويعد قانون "فيشر" من أكثر القوانين استعمالا في مجال احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك وصيغته كالآتي:

$$CPI= \sum \frac{P_1 Q_0}{P_0 Q_0} X100$$

حيث أن:

CPI:الرقم القياسي لأسعار المستهلك. PI:سعر السلعة في سنة المقارنة.

P_0:سعر السلعة في سنة الأساس. Q_0:الكمية المستهلكة من السلعة في سنة الأساس.

[1]- مرجع سابق، ص ص40-41.

[2]- أ.د صفاء عبد الجبار الموسوي، مرجع سابق، ص32-34.

2- المنخفض الضمني للأسعار:

ويستخدم هذا المقياس لقياس المستوى العام للأسعار بالنسبة إلى جميع السلع والخدمات التي تنتج داخل الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة، ويعد هذا المقياس أكثر شمولية لكونه يقيس تغيرات جميع أسعار السلع والخدمات.

ويمكن أن يأخذ المنخفض الضمني الصيغة الآتية:

$$\text{الناتج القومي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الاسمي}}{\text{المخفض الضمني للناتج}}$$

3- الفجوة التضخمية:

ويمكن قياس التضخم أيضا باستخدام فائض المعروض النقدي بالمعادلة الآتية:

$GM=\frac{\Delta M-M}{Q-\Delta Q}$ حيث أن:

GM: فائض المعروض النقدي (الفجوة التضخمية).

M:عرض النقد. Q:الناتج القومي بالأسعار الثابتة.

ΔM :التغير في عرض النقد. ΔQ:التغير في الناتج القومي.

المبحث الثالث: ماهية سعر الصرف.

تعتبر النقود أداة للتداول وهي تحضي بالقبول العام إذا كانت داخل البلد الواحد غير انه في حالة المعاملات الاقتصادية مع الخارج فان الوضع يختلف تماما لان التبادل التجاري يتطلب نوعا من المقارنة بين عملتين على الأقل.

ويطلق على هذه المقارنة سعر الصرف حيث توجد مفاهيم متعددة ومختلفة لسعر الصرف، فهو يعتبر وسيلة أساسية للتبادل الدولي والوسيط الذي يمكن فيه تبادل العملات المختلفة يعرف بسوق الصرف الذي يعتبر الدعامة الأساسية للنقود الدولية نظرا لما يتم فيها من بيع وشراء للعملات الأجنبية.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأشكاله.

أولا: تعريف سعر الصرف.

يعرف سعر الصرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدر بوحدات من العملة الوطنية، أما الدكتور فليح حسن خلف فعرفه على انه: السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية، أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية ويقول بسام الحجار انه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدات من العملة الوطنية.

سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين فاحد العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها[1].

يعرف سعر صرف عملة بأخرى عبارة عن نسبة مبادلة العملة الأولى بالأخرى في سوق الصرف، ومن ثم لا يعدو سعر الصرف ن يكون مجرد ثمن عملة بوحدات من عملة أخرى.

ويعرف أيضا سعر الصرف بأنه تلك النسبة أو السعر الذي ينتج عن مبادلة عملة ما بعملة أخرى وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، كذلك يعرف سعر الصرف على انه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت

[1]– درقال يمينة، **دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص2.

معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات والكمبيالات.

ومن هذه التعريفات يمكننا أن نعرف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى[1].

ثانيا: أشكال سعر الصرف.

يتحدد سعر الصرف أي عملة في سوق الصرف الأجنبي وفقا لقوى العرض الطلب على العملات فالطلب على الصادرات الجزائرية يقابله طلب على الدينار الجزائري، ويعني أيضا عرض للعملات الأجنبية كما يكون في بعض الأحيان تدخلات للسلطات النقدية في تحديد سعر الصرف المناسب لكافة العملات الأجنبية بما يحقق أهدافها ومن بين أشكال سعر الصرف نذكر:

1- سعر الصرف الاسميTaux de change Nominal:

يعرف سعر الصرف الاسمي على انه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، نلاحظ من هذا التعريف أهمل جانب القوة الشرائية للعملة.

يتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي وهو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية، بمعنى انه يمكن أن يوجد أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي بلد واحد.

نستنتج أن سعر الصرف الاسمي لا يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم للدول، ونتيجة لإهماله هذا الأخير فهو إذن لا يبين حقيقة العملة، ولا يعتبر معيار يعتمد عليه لقياس تنافسية الدول في الأسواق الخارجية.

2- سعر الصرف الحقيقيTaux de change Réel:

[1]- د.محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، ص81

سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، إذ يقيس قدر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، إذ يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عمله.

كما أن سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض[1].

نستنتج أن سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يبرز القوة الشرائية للعملة، ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

فمثلا إذا ارتفعت مداخيل الصادرات لدولة ما تزامنا مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل فهذا لا يؤدي إلى ضرورة التفكير في زيادة القدرة التصديرية للبلد كون الارتفاع في العوائد التصديرية لم ينعكس ايجابيا على أرباح المصدرين وان ارتفعت مداخيلها الاسمية بنسبة مرتفعة.

ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية:

$$TCR=TCN.P^*/P$$

TCR:سعر الصرف الحقيقي يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

P:مستوى الأسعار في البلد المحلي.

*P: مستوى الأسعار في البلد الأجنبي.

TCN:سعر الصرف الاسمي.

فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للبلد المحلي، لان سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية يعكس الفرق بين القوة الشرائية في البلد الأجنبي والبلد المحلي أن اتجاه وميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من

[1]- دوحة سلمى، **اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها –دراسة حالة الجزائر** –، أطروحة دكتوراه، العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص ص9-10.

حيث الأسعار، وبالمقابل فان انخفاض هذا المؤشر يعتبر عامل ايجابي يؤدي الى ارتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات لهذا فان اتجاهات هذا المؤشر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات وكذلك لتطورات ونمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية[1].

بما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد المحلي واهم المتعاملين التجاريين، فهي تعبر عن القدرة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة أساس تسمح بقياس تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض القدرة التنافسية للأسعار والعكس صحيح[2].

3- سعر الصرف الفعليTaux de change Effectif:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة ما، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية يدل سعر الصرف الفعلي على مدى تحسن أو تطور بلد ما بالنسبة لسلة من العملات خلال فترة زمنية.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي Taux de change Effectif Réel

هو سعر اسمي لأنه عبارة متوسطة لعدة أسعار صرف ثنائية، وحق يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من اجل قياس تنافسية البلد اتجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة اثر تغيرات الأسعار النسبية.

نستنتج أن هذا التعريف أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر الصرف لبلد معين اتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة، في حين حركات الأسعار الاسمية لا تسير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير لبلد معين لنفرض على سبيل المثال أن سعر الصرف الاسمي لبلد معين قد بقي دون تغيير لكن مستوى الأسعار في هذا البلد قد ارتفع اتجاه الشركاء التجاريين بالنسبة لفترة

[1]- دوحة سلمى، مرجع سابق، ص10.

[2]- نفس المرجع السابق، ص11.

أساس مكينة هذا يعني أن سلع تصدير البلد سوف تصبح أعلى ثمنا بالقياس إلى أسعار سلع تصدير شركائه التجاريين، وتصبح عملة البلد مبالغ في عملتها مما يلقى ضغوطا على الميزان التجاري للدولة[1].

5- سعر الصرف التوازني:

سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن اثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادلة، فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لان سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة ويكون هذا السعر متراهن مع التوازن في ميزان المدفوعات، نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات.

والملاحظ هو أن الصدمات النقدية تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني وبالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ولهذا فمن الضرورة تحديد هذا المستوى التوازني وتفسير تغيراته[2].

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لأسعار الصرف.

1-النظريات المفسرة لأسعار الصرف (نظريات تحديد أسعار العملات):

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسيرا حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدولة ولكل نظرية منطلقات ونتائج خاصة بها وفيما يلي سوف نتطرق لهذه النظريات:[3]

-نظرية تعادل القوة الشرائية:

ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدولة التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها ما أدى إلى حدوث اضطرابات

[1]- عبد الحس جليل الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص32.

[2]- دوحة سلمى، مرجع سابق، ص12.

[3]- مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، دار الغريب، مصر،2007، ص7.

شديدة في أسعار الصرف وتتمثل الفكرة العامة في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي [1].

وخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجا، وبالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية، وقد بين كاسل في تفسيره أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحبة للتضخم.

ولهذه النظرية صورتان:

أولا: الصورة المطلقة للنظرية:

تشير النظرية في صورتها المطلقة أن سعر صرف أي عملة مقوم بوحدات من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملتين كل في بلدها، ويتحدد سعر الصرف بحساب النسبة بين مؤشرات الأسعار في كل بلد ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشرا الأسعار في بلدا العملتين فرضا أن:

- رمز سعر الصرف هو $\pounds$
- مؤشر الأسعار المحليةP
- مؤشر الأسعار الأجنبية *P.

في هذه الحالة يكون التعبير عن الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية: $\pounds = P/P^*$

ثانيا: الصورة النسبية للنظرية.

- **نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم):**

تأكد العديد من النظريات الاقتصادية أن سعر الصرف يتوقف بشكل كبير على المتغيرات المالية، أهم أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، بالإضافة العرض والطلب على الأصول النقدية والمالية.

تعبر نظرية تعادل أسعار الفائدة عن العلاقات الموجودة التي تصل بين السوق النقدي وسوق الصرف حتى أن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة في تغييرات أسعار الصرف المنتظرة أي انه على المستوى الكلي سوف تتوازن أسعار الفائدة الدولية مع التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف.

[1]- دوحة سلمى، مرجع سابق، ص32.

فالقاعدة العامة تقول:"تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني اكبر من نظيره في البلد الأول والعكس صحيح.

- **نظرية الأرصدة:**

أساس هذه النظرية هي التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، أما إذا كان رصيد المدفوعات سالبا بمعنى الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة عرض العملة الوطنية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، وفي حالة ما حقق رصيد المدفوعات التوازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية.

- **نظرية كفاءة السوق:**

قدم الاقتصادي Eujéne Fama مفهوم السوق الكفء في بداية السبعينات، فالسوق الكفء أو الفعال هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف بتضمنها سعر الصرف الأجل فالسوق الكفء يتميز بان تكاليف المعاملات ضعيفة، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية[1].

المطلب الثالث:الأنظمة المحددة لأسعار الصرف.

لقد عرف العالم أنظمة نقدية مختلفة وان فرصة تبني نظام معين في الوقت معين تكاد ضعيفة لان لا يبقى ذلك النظام كفء لفترة طويلة في المستقبل نتيجة التغيرات المستمرة في الظروف الفنية للتجارة والمال.

- **نظام ثبات الصرف:**

لقد ساد هذا النظام في أواخر القرن التاسع عشر وائل القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الأولى في النصف الثاني من عشرينات القرن العشرين، وهذا في ظل قاعدة الذهب صورة المسكوكات

[1]- دوحة سلمى، مرجع سابق، ص33-37.

الذهبية، حيث يجد نظام سعر الصرف الثابت تطبيقه المثالي في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب وحيث ترتبط قيمة عملته الوطنية بوزن معين من الذهب.

مزايا نظام سعر الصرف الثابت:

من أهم مزاياه ما يلي:

1 -ضرورة استقرار أسعار الصرف لإحداث تنمية اقتصادية ونمو منهجي في التجارة الخارجية وعدم وجود مثل هذا الاستقرار يجعل المصدرين غير متأكدين من المبلغ الذي سيحصلون عليه بينما يجعل الموردين غير متأكدين من المبلغ الذي سيدفعونه، وهذه الحالات من عدم التأكد وما يرافقها من مخاطر سيكون لها اثر غير ملائم على التجارة الخارجية.

2 -إن الدولة النامية تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعات يلزمها بالضرورة إتباع نظام سعر الصرف الثابت، وذلك لتجنب التخفيض المستمر للقيمة الخارجية لعملياتها.

3 -استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى جذب الاستثمارات الخارجية حيث أن الأجانب لا يتجهون للاستثمار في بلد تكون فيه الأسعار غير مستقرة، وهذا الأخير ضروري لزيادة الموارد المتاحة والتعجيل في النمو الاقتصادي[1].

- **نظام حرية الصرف:**

أصبحت النقود الورقية غير قابلة للتحول إلى ذهب، وبهذا أصبح سعر الصرف عرضة للتقلبات وفقا لقوى العرض والطلب على الصرف ويتحدد مستوى التوازن عند سعر الصرف الذي تتعادل في الكمية المطلوبة والمعروضة للعملة الوطنية منها.

يؤدي التغيرات في أسعار الصرف إلى تحقيق التوازن في العلاقات النقدية الدولية في الفترة الطويلة عن طريق التغير في أثمان السلع الداخلة في التجارة الدولية.

على الرغم من مزايا نظام الصرف الحر إلا انه قد تم التخلي عنه وذلك لان أسعار الصرف متغيرات رئيسية في الاقتصاد الدولي، فثباتها واستقرارها أمر ضروري لتوطيد وسائل الاتصال بين الاقتصاد القومي

[1]- دكتور عادل احمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص ص124-125.

من مختلف الدول والواقع يوجب على الدول التدخل في سوق الصرف لتخفيف حدة التقلبات في سعر العملة الوطنية[1].

المطلب الرابع: أساليب تسعير العملات والمخاطر المترتبة عن عمليات الصرف.

أولا: أساليب تسعير العملات.

توجد طريقتان لتسعير العملات الأجنبية وهما:

الطريقة الأولى: طريقة التسعير المباشر Direct Quot:

تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية مبلغها ثابت تسمى بعملة الأساس[2].

الطريقة الثانية: طريقة التسعير غير المباشرIndirect Quote

تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تشترى مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية والتي تعتبر في هذه الحالة هي المبلغ الثابت (عملة الأساس) في حين العملة الأجنبية تمثل المبلغ المتغير.

إن المتعاملون في أوروبا يستخدمون الطريقة المباشرة أما في لندن نستخدم الطريقة غير المباشرة في حين نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الطريقتين معا، فإذا كان البنك بتعامل مع عميل داخل و.م.أ فانه يعتمد طريقة التسعير المباشر، أما إذا كان يتعامل مع بنوك من أوروبا عدا انجلترا فيعتمد طريقة التسعير غير المباشر[3].

والجزائر تستعمل طريقة التسعير غير المباشر في تسعير العملات، حيث يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الدينار الجزائري كالتالي:

- ✓ 1دولار أمريكي =79.38 دينار جزائري.
- ✓ سعر الصرف المشتق:Crass Rat.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص128.

[2]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط2، 2003، ص196.

[3]- مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب، مصر، 1997، ص ص137-138.

يعتبر سعر الصرف مشتقا إذا لم تكن العملة الوطنية طرفا في عملية المبادلة، وذلك من خلال إيجاد علاقة بين العملتين محل المبادلة بعملة ثابتة مشتركة كالدولار مثلا.

مثال توضيحي :

في الجزائر 1دولار أمريكي =79.38 دينار جزائري.

1 دولار أمريكي =0.89 وارو.

انطلاقا من هذه المعطيات يمكن حساب سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الاورو، كالتالي:

1 اورو =$\frac{79.38}{0.89}$ =89.19 دينار جزائري.

تدهور هذه العملة يكون إذا كان سعرها في نهاية الفترة اقل من سعرها في بداية الفتر ة، ويمكن حساب التحسن أو التدهور في قيمة عملة ما مقابل عملة أخرى في الشكل التالي:

$$\frac{\Delta c}{c} = \frac{c_{+1} c_{+0}}{c_{+0}} \times 100$$

حيث أن:

Δc :يمثل التغير في سعر العملة

c_{+1} : سعر العملة مقابل عملة أخرى في نهاية الفترة.

c_{+0}:سعر العملة مقابل عملة أخرى في بداية الفترة[1].

ثانيا: مخاطر عمليات الصرف.

1- المخاطر المالية:

تتمثل هذه المخاطر في المخاطر التي تنطوي على احتمال تغير سعر الصرف بين عملتين بصورة غير متوقعة خلال الفترة الفاصلة بين اتخاذ القرار لعملية ما، وهي من أكثر المخاطر وضوحا وهذه التغيرات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف ويمكن خلال ساعات فقط أن تفقد العملة 10% من قيمتها أو أكثر.

[1]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص99.

2- مخاطر التمويل:

هي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل النشاط المصرفي، ويضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24ساعة من اجل تمويل احد الحسابات بالعملة الأجنبية.

3- المخاطر الائتمانية:

ينصب عادة في عقود الائتمان الذي يمنح بالعملة الأجنبية على التزام كل طرق بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر وفي الموعد المتفق عليه في العقد وهنا ينشا خطر من احتمال عدم الوفاء أي من الطرفين بالتزامه.

4- المخاطر التي تترتب على التغيرات التنظيمية:

تتعلق هذه المخاطر بالتعاملات الأجنبية سواء بالنسبة للبنوك أو المشروعات التجارية، فلو وضعت الدولة فجأة نظام الصرف مزدوج لعملتها يحدد سعر الصرف للعملة مقابل العملات الأخرى كان يكون هناك سعر حر يحدده العرض والطلب ويوجد من جهة أخرى سعر صرف موجهة تحدده السلطات النقدية، فيصب السعر الأول على العمليات التجارية والثاني على العمليات المالية[1].

5- المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم المراكز المفتوحة:

قد تتحقق خسائر البنك عند إعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه والتي تجري عادة مرة كل شهر وتختلف أساليب إعادة التقييم، إلا انه يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملات على أساس أعلى سعر معلن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم[2].

[1]- د.جمال الدين جويدان الجهل، **الأسواق المالية والنقدية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002،ص276.

[2]- مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبية** ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص ص 162-163.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى عدة مفاهيم عن المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث تناولنا من خلالها مفهوم كل من النمو الاقتصادي وتحديد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وكيفية حسابه و مفهوم التضخم عند مختلف النظريات المفسرة له وأنواعه ,حيث يكتسي أهمية دراسة التضخم كما تناولنا مفاهيم متعددة متعلقة بسعر الصرف

كالنظريات المفسرة لسعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه ومن خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن الوصول إلى أن المؤشرات الاقتصادية الكلية ما هي اجتهاد وبحث متواصل تتمكن من خلاله الدول على حد سواء من تحويل الإمكانيات المتوفرة لديها.

حيث تحتل هذه المؤشرات موقع أساسيا ضمن مناخ الاستثمار مما يوحي بأهميته عند اتخاذ أي قرار استثماري باعتبار أنها تؤثر على عائد الاستثمار ,وعليه يراعي المستثمر عند اتخاذه لقرار الاستثمار وكذا عند اختياره للدولة المضيفة.

قائمة المحتويات:

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
ملخص	
قائمة المحتويات	V-I
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة الملاحق	VIII

المقدمة العامة	

الفصل الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر	44-02
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	03
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	03
المطلب الثاني:النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.	06
أولا: نظرية التحركات الدولية لرأس المال	06
ثانيا: النظرية الكلاسيكية	07
ثالثا: نظرية الميزة الاحتكارية	08
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	09
المطلب الرابع: أهداف الاستثمار الأجنبي	12
أولا: أهداف المستثمرين الأجانب	12
ثانيا: أهداف الدولة المستثمر فيها	12

المبحث الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر:أشكاله ومحدداته،مزاياه ودوره في عملية التنمية	14
المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	14
الفرع الأول: الاستثمار المشترك	14
الفرع الثاني: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي	17
المطلب الثاني :دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	19
المطلب الثالث:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	21
المطلب الرابع :آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	23
المبحث الثالث:مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	27
المطلب الأول:قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	27
المطلب الثاني :العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر	31
المطلب الثالث :ضمانات وعوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	36
أولا:ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر	36
ثانيا:عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	38
المطلب الرابع :حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	40
خلاصة الفصل الأول	44

الفصل الثاني:الإطار النظري لبعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الوطني التي تأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.	84-46
تمهيد	46
المبحث الأول : ماهية النمو الاقتصادي	47
المطلب الأول: تعريف النمو والتنمية الاقتصادية	47
أولا: تعريف النمو الاقتصادي	47
ثانيا: تعريف التنمية الاقتصادية والفرق بينها وبين النمو الاقتصادي	48
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	50
أولا: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	50

ثانيا: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي	52
المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي ومعاييره،تعريف الناتج المحلي الاجمالي.	52
أولا: مقاييس النمو الاقتصادي	52
ثانيا: معايير النمو الاقتصادي	54
ثالثا: تعريف الناتج المحلي الإجمالي	57
المطلب الرابع: مخططات دعم النمو الاقتصادي في الجزائر	59
المبحث الثاني: ماهية التضخم	64
المطلب الأول: تعريف التضخم	64
المطلب الثاني: النظريات والتحليل الفكري للتضخم	65
المطلب الثالث:أنواع التضخم وأسبابه	67
أولا:أنواع التضخم الاقتصادي	67
ثانيا:أسباب التضخم	68
المطلب الرابع: طرق ووسائل قياس التضخم	69
أولا:وسائل قياس التضخم	69
ثانيا:طرق قياس التضخم	71
المبحث الثالث: ماهية سعر الصرف	73
المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأشكاله	73
أولا: تعريف سعر الصرف	73
ثانيا: أشكال سعر الصرف	74
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لأسعار الصرف	77
المطلب الثالث:الأنظمة المحددة لأسعار الصرف	79
المطلب الرابع: أساليب تسعير العملات والمخاطر المترتبة عن عمليات الصرف.	81
أولا: أساليب تسعير العملات.	81
ثانيا: مخاطر عمليات الصرف	82
خلاصة الفصل الثاني	84

الفصل الثالث:دراسة قياسية لأثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1990-2014.	118-86
تمهيد	86
المبحث الأول:دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر	87
المطلب الاول: علاقة النمو الاقتصادي بسعر الصرف	87
الفرع الاول: اختيار نظام الصرف والنمو الاقتصادي	87
الفرع الثاني: انعكاسات انظمة الصرف على النمو الاقتصادي	88
المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بالتضخم	91
الفرع الاول: نظرية الحلقة المفرغة	91
الفرع الثاني: التضخم واختيار سعر الصرف	92
المطلب الثالث: تأثير كل النمو الاقتصادي،سعر الصرف،التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر	93
أولا:تأثير النمو الاقتصادي على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	93
ثانيا:سعر الصرف ومدى تأثيره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر	94
ثالثا:أثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر	95
المبحث الثاني: ماهية الاقتصاد القياسي	96
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي وأهدافه	96
أولا:مفهوم الاقتصاد القياسي	96
ثانيا:أهداف الاقتصاد القياسي	98
المطلب الثاني :نموذج الانحدار البسيط	99
المطلب الثالث: نموذج الانحدار المتعدد	101
أولاً : تعريف نموذج الانحدار المتعدد	101
ثانياً: تقدير نموذج الانحدار المتعدد	102
ثالثاً : تقييم النموذج المقدر	104
المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي يحدد أثر بعض المؤشرات على	108

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990–2014) .	
المطلب الأول :صياغة النموذج وتقدير معلماته	108
الفرع الأول:صياغة النموذج القياسي	108
الفرع الثاني:تقدير معلمات النموذج	109
المطلب الثاني:تقييم معاملات النموذج اللوغارتمي	111
أولا: اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية	112
ثانيا :اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية	114
المطلب الثالث:اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء وثبات تجانس الأخطاء	115
أولا:اختبارLM للارتباط الذاتي للأخطاء	115
ثانيا:اختبار آرش	116
ثالثا:قياس مدى استقرار تقديرات النموذج خلال فترة الدراسة	116
خلاصة الفصل الثالث	118

خاتمة عامة	120
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1 – 1)	تطور حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2014)	**41**
(1 – 2)	أهم الفروقات بين النمو والتنمية الاقتصادية	**49**
(2 – 2)	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	**60**
(3 – 2)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو	**61**
(4 – 2)	وسائل قياس التضخم	**70**
(1 – 3)	البيانات التي تخص مؤشرات الدراسة	**109**
(2 – 3)	نتائج الاختبارات الإحصائية	**112**

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1 – 2)	تطور الناتج المحلي الخام (2000-2014).	63
(1 – 3)	دالة الارتباط الذاتي للنموذج	117

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	العنوان
01	نتائج تقدير النموذج اللوغارتمي ل IDEخلال الفترة $(2014 - 1990)$
02	نتائج التقدير بعد إزالة المتغير $(LTCH)$
03	نتائج التقدير بعد إزالة المتغيرين $(LINF$ و $LTCH)$
04	اختبارLM للارتباط الذاتي للأخطاء
05	اختبار آرش

أولا: الكتب:

1-أ.د ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، كربلاء، 1982.

ابراهيم متولي حسن المغربي ،**دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي** ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،مصر،.2011

2-إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000 .

3-د.عبد الوهاب الأمين، د.زكرياء عبد الحميد باشا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، ج2، دار المعرفة للنشر، الكويت، 1983.

4-إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، الجامعة الأردنية، جامعة الإسراء، 1999.

5-خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة

6-د. عبد المنعم السيد علي، د.نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار حامد للنشر، الأردن، 2003.

7-د.محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت،.2000

8-د.ناظم محمد نوري الشمري، د.محمد موسى الشروف، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، ط3، دار زهران للنشر،الأردن، 2003.

9-دكتور عادل احمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000.

10-دومينيك سالفاتون ترجمة سعدية حافظ منتصر ، **ملخص شوم نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي** ، الدار الدولية لنشر و التوزيع 2002.

11-رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، د راسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى،2002 .

12-رضا عبد السلام،**محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة**،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،مصر ،2007.

13-السيربي محمد نجاعلين عبد الوهاب، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، .2008

14كامل علاوي كاظم الفتلاوي ـــحسن لطيف الزبيدي ،**القياس الاقتصادي، النظرية والتحليل** ، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع عمان 2011 .

15-عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، *الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق* ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية لطبع، الإسكندرية مصر 2005.

16- عبد الله الشاملي، **سياسات الاستثمار في الدول العربية**، د شوقي ناجي جواد، **إدارة الأعمال الدولية**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،2001 دار الكتب، القاهرة، 2008 .

17-عريقات عربي حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

18-قربوع علوش كمال ،**قانون الاستثمارات في الجزائر** ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999.

19-كاملا لعلاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف، كاظم الزيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الصفاء، الأردن، 2009.

20- محمد عبد الرحمان إسماعيل ، **تحليل الانحدار الخطي** ، معهد الإدارة العامة لنشر، الرياض 2001 .

21-محمد عبد العزيز عبد لله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى ،.2005

21-مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، الأردن ، 2007.

22-مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، دار الغريب، مصر،.2007

23- مصطفي باكر ,**تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر** ,برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر19يناير 2004.

24- مكيد علي ، **الاقتصاد القياسي** ، ديوان المطبوعات الحامعية، الطبعة الثانية، 2011 الجزائر.

25-موسى سعيد مطر ، شقيري نوري موسى ، ياسر المومني، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء،2008.

26-هاري كلجيان، والاس اوتس ،**مقدمة في الاقتصاد القياسي**، ترجمة المرسي السيد حجازي، عبد القادر محمد عطية، النشر العلمي والمطابع رياض 1990 .

27-وليد إسماعيل السيفو ، فيصل مفتاح شلوف ، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي ، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان 2006 .

28-وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، ط1، دار جليس للنشر والتوزيع، 2009

ثانيا :البحوث العلمية

1-تومي عبد الرحمان ،**واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية في الجزائر ،2000-2001.

2-بولرباح غريب،"**العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**"،مجلة الباحث ،العدد 102،جامعة ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،.2012

4-سحنون فاروق ،**قياس أثر بعض مؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر** دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف ،الجزائر،2010،2009

5-خيالي خيرة ،**دور الاستثمار الاجنبي في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية –حالة الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة ورقلة،الجزائر،2015.

6-كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010

7- حيوري محمد، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك، أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/.2013

8-بن قوية المختار، **اثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، .2006

8-درقال يمينة، **دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/ يحي حولية، **تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014.

9- محمد جبوري ومحمد بركة، **تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على التضخم (تحليل العلاقة باستخدام بيانات بانل)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد6، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، .2014

10-دوحة سلمى، **اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

11-يحي حولية، **تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014.

12-علي بن قدور، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)**،

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم تسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

المقال المقبول للنشر:

1-مفيد ذنون يونس ،دينار أحمد عمر ، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة** ،بحوث مستقبلية،مركز الدراسات المستقبلية في كلية الحدباء الجامعة، الموصل ، العدد (15)،تموز 2006 .

2-د.عدنان مناني صالح،**دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد الخاص بمؤتمر الكلية ،2013.

3-يوسف الرشيد ،**اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني –حالة الجزائر**،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد5،سطيف ،الجزائر،2005 .

4-محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر، كالعدد10، .2012

5-فواز جار الله نايف وسعدون حسين فرحات، **اثر تقلبات الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية**، مجلة نتمية الرافدين، العدد93 المجلد31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2009.

6-محمد جبوري ومحمد بركة، **تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على التضخم (تحليل العلاقة باستخدام بيانات بانل)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد6، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،

الجزائر، 2014.

الملتقيات:

1-هواري عامر، قاسم حورية، **السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها**، الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات، جامعة سوق أهراس، 12-13 نوفمبر،2013.

المواد القانونية:

1-المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد .64

2--المادة 35 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47.

3-المادة 07 من الأمر 06-08 المتم والمعدل للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 47، 2006.

المواقع :

1-ww.philadelphia.edu.jo/courses/accountancy

2-http://faculty

3-Cet.univ-setif.dz

الملاحق

الملحق رقم: (01)

Dependent Variable: LIDE
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 22:32
Sample: 1990 2014
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF	0.279196	1.082070	0.258020	0.7990
LPIB	2.312783	1.574579	1.468826	0.1574
LTCH	0.208631	0.668022	0.312312	0.7580
C	-22.31429	18.04918	-1.236305	0.2307

R-squared	0.437643	Mean dependent var	5.957825
Adjusted R-squared	0.353289	S.D. dependent var	2.470738
S.E. of regression	1.986926	Akaike info criterion	4.362066
Sum squared resid	78.95748	Schwarz criterion	4.558408
Log likelihood	-48.34479	Hannan-Quinn criter.	4.414156
F-statistic	5.188197	Durbin-Watson stat	1.425487
Prob(F-statistic)	0.008174		

الملحق رقم: (02)

Dependent Variable: LIDE
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 22:33
Sample: 1990 2014
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF	0.587998	0.430025	1.367359	0.1860
LPIB	2.753184	0.685371	4.017069	0.0006
C	-27.28172	8.346512	-3.268638	0.0037

R-squared	0.434900	Mean dependent var	5.957825
Adjusted R-squared	0.381081	S.D. dependent var	2.470738
S.E. of regression	1.943764	Akaike info criterion	4.283598
Sum squared resid	79.34255	Schwarz criterion	4.430855
Log likelihood	-48.40317	Hannan-Quinn criter.	4.322665
F-statistic	8.080794	Durbin-Watson stat	1.404470
Prob(F-statistic)	0.002496		

الملحق رقم: (03)

Dependent Variable: LIDE
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 22:34
Sample: 1990 2014
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB	2.469163	0.665922	3.707888	0.0012
C	-22.06165	7.567540	-2.915300	0.0080

R-squared	0.384588	Mean dependent var	5.957825
Adjusted R-squared	0.356615	S.D. dependent var	2.470738
S.E. of regression	1.981810	Akaike info criterion	4.285554
Sum squared resid	86.40657	Schwarz criterion	4.383725
Log likelihood	-49.42664	Hannan-Quinn criter.	4.311598
F-statistic	13.74844	Durbin-Watson stat	1.313544
Prob(F-statistic)	0.001226		

الملحق رقم: (04)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.640585	Prob. F(1,18)	0.0725
Obs*R-squared	3.364590	Prob. Chi-Square(1)	0.0666

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 23:03
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.107737	1.755164	1.200877	0.2454
RESID^2(-1)	0.409823	0.214788	1.908032	0.0725

R-squared	0.168229	Mean dependent var	3.562231
Adjusted R-squared	0.122020	S.D. dependent var	7.545696
S.E. of regression	7.070361	Akaike info criterion	6.844340
Sum squared resid	899.8201	Schwarz criterion	6.943913
Log likelihood	-66.44340	Hannan-Quinn criter.	6.863777
F-statistic	3.640585	Durbin-Watson stat	1.871887
Prob(F-statistic)	0.072469		

الملحق رقم: (05)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.512611	Prob. F(2,20)	0.2445
Obs*R-squared	3.153296	Prob. Chi-Square(2)	0.2067

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 22:43
Sample: 1990 2014
Included observations: 24
Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB	-0.098658	0.659390	-0.149620	0.8826
C	1.118690	7.492337	0.149311	0.8828
RESID(-1)	0.359878	0.222655	1.616302	0.1217
RESID(-2)	-0.045933	0.225422	-0.203764	0.8406

R-squared	0.131387	Mean dependent var	1.12E-15
Adjusted R-squared	0.001095	S.D. dependent var	1.938249
S.E. of regression	1.937187	Akaike info criterion	4.311362
Sum squared resid	75.05384	Schwarz criterion	4.507705
Log likelihood	-47.73635	Hannan-Quinn criter.	4.363452
F-statistic	1.008408	Durbin-Watson stat	2.060261
Prob(F-statistic)	0.409645		

ملخص الدراسة:

تحدثنا في هذه الدراسة عن أثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ولتحقيق هدف دراستنا تم التطرق الى مختلف الجوانب النظرية التي تخص كل من الاستثمار الاجنبي المباشر في الفصل الأول،النمو الاقتصادي وكذا التضخم وسعر الصرف في الفصل الثاني.

أما الجانب التطبيقي واعتمادا على القياس الاقتصادي وبرنامج eviews وقد أكدت دراستنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تتزايد بارتفاع معدلات نمو الناتج الداخلي الخام وهذه النتائج تتوافق مع عدة دراسات سابقة في الموضوع.

ومن جانب آخر فنلاحظ أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم وكذا سعر الصرف لم تكن معنوية سواءا من الناحية الإحصائية أو الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، التضخم ،سعر الصرف، القياس الاقتصادي.

Study Summary:

In this study, we discussed the effect of some macroeconomic indicators on foreign direct investment in Algeria during the period 1990-2014. To achieve the objective of our study, we discussed the various theoretical aspects related to FDI in the first chapter, economic growth, inflation and exchange rate in the second semester .

The empirical aspect, based on economic measurement and eviews, has confirmed that FDI inflows in Algeria are increasing with higher GDP growth rates. These results are consistent with several previous studies on the subject.

On the other hand, we note that the relationship between foreign direct investment and inflation rates as well as the exchange rate was not significant either in statistical or economic terms.

Keywords: FDI, economic growth, inflation, exchange rate, economic measurement.

شكر:

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك الكريم ،وعظيم سلطانك على ماأنعمت علي من نعم لاتحصى،وتوفيقك لانجاز هذا العمل على درب البحث العلمي.

وصلى الله على سيدنا محمد أحب خلق الله .

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ المشرف

«لعرج محمد»

الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

وفي الأخير شكرنا الجزيل الخالص لكل من ساعدنا من قريب

أو بعيد.

وحتى من همس لنا بكلمة تشجيع .

الإهداء:

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى:

أغلى ما في الوجود :أمي وأبي

أكرمهما الله وأطال في عمرهما بالخير والبركات

الى أخواتي وأخوتي

الى الأهل والأصدقاء والأحباب

الى دفعة ماستر احصاء واقتصاد تطبيقي.

مقدمـــــــــــة

يمثل الاستثمار النشاط الاقتصادي الأساسي ، وعنصرا أساسيا فعالا للمساهمة في تطور ونمو الدول وهو من أهم مفاتيح التنمية الاقتصادية لدول العالم المختلفة بخاصة الدول النامية التي تفتقر إلى رأس المال بسبب ضعف مدخراتها الوطنية الناتجة أصلاً من ضعف مستوى الناتج المحلي الإجمالي .ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية و هو من أهم مفاتيح تنمية الدول النامية فهي بحاجة له إذا ما تلاءم ومصالحها الأساسية لتحقيق تقدمها الاقتصادي وتحديثها العلمي والتقني .

لم يعد للاستثمار جنسية بفعل سياسات الباب المفتوح التي نتجت عن التحرير الاقتصادي الذي انتهجته جميع دول العالم بداية من ثمانينيات القرن الماضي .فالدول النامية، وخصوصا التي انتزعت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، توجهت نحو التنمية الاقتصادية مقتنعة بأن الحفاظ على استقلالها الاقتصادي هو الضامن الوحيد للحفاظ على استقلالها السياسي .وقد خاضت هذه الدول هذه العملية بمعوقاتها المتعددة، ولجأت إلى الاعتماد على المصادر الداخلية لها ، إلا أن شح رأس المال كان أكبر معوقاتها، وهو ما أدى بها إلى البحث عن مصادر أخرى والتي تتمثل في المصادر الخارجية التي اتخذت أشكالاً متعددة، كالمنح والقروض والمساعدات .ونظرا إلى العواقب السلبية لهذه الأشكال، وإلى جانب الاضطرابات الاقتصادية التي عانتها هذه البلدان، وجدت في الاستثمار الأجنبي المباشر لتدفقات رؤوس الأموال الدولية ملاذا آمنا، لما له من خصائص فريدة عن الأشكال الأخرى فتسابقت الدول إلى بذل المزيد من الجهود في تحسين مناخها الاستثماري لاجتذابه، لما يوفره من مزايا تتمثل على سبيل المثال لا الحصر بتوفير رؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا، وترقية المعارف، وزيادة فرص العمل، وتقليل التبعية، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

الجزائر بلد اقتصادي منفتح كباقي دول العالم ،حيث أنها ورشة اقتصادية ضخمة و كبيرة مستقطبة لأنظار أصحاب المشاريع والاستثمارات, لذلك وضعت الجزائر قانون استثماري يحفز الاستثمارات الخاصة الأجنبية و ذلك لدعم النمو الاقتصادي بها و سارعت إلى تهيئة مناخها الاستثماري لما له تأثير كبيرا على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل حيث وضعت إجراءات وسياسات تصحيحية منذ الاستقلال لهذا النوع من الاستثمار.

وهذا النوع من الاستثمارات يتأثر بالأوضاع الاقتصادية العالمية والمؤشرات الاقتصادية التي تدخل في إطار الاقتصاد الكلي ،باعتبارها احد محددات المناخ الاستثماري للدول ،فالأوضاع والمستجدات التي حدثت بعد الأزمة المالية العالمية التي نشأت في قلب النظام الرأسمالي 2008 ،أثرت على الأوضاع التنموية

في مختلف دول العالم ،وكانت الجزائر من الدول الأقل تأثرا لعدم انفتاحها على العالم الخارجي في المجال الاقتصادي ومناخ الاستثمار في الجزائر كباقي الدول يتأثر بعدة عوامل وفي هذا الصدد أردنا معرفة بعض المؤشرات الكمية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر إذ يتأثر هذا الأخير بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر لكن سنقتصر في دراستنا على بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي فقط.

طرح الإشكالية الرئيسية: من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ماهي أبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية :

- كيف هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟
- ما هي المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي الجزائري التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل يمكننا بناء نموذج قياسي نحدد من خلاله أثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نطرح الفرضيات التالية:

-واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر غير جيد ويعاني العديد من العراقيل والمشاكل.

-يتحدد الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال مؤشرات كمية للاقتصاد الكلي وتتمثل في النمو الاقتصادي و الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف ومعدل التضخم.

-يتحدد اثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي الجزائري على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل نموذج قياسي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون الاستثمارات الأجنبية ظاهرة اقتصادية ذات أهمية بالغة في مسار التنمية بالجزائر،من خلال الدور الريادي لها في تحقيق التنمية في دول العالم ورفع مستويات النمو وخلق فرص العمل، ومن هنا تأتي أهمية معرفة مؤشرات الاقتصاد الكلي المؤثرة عليها في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط التالية:

- ✓ تهدف الدراسة إلى الإجابة عن مدى تأثير بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى الجزائري على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ اختبار قدرة نماذج الاقتصاد القياسي على تفسير العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة.

حدود الدراسة:

يتمثل الإطار المكاني والزماني للدراسة فيمايلي:

تدور دراستنا حول أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

مبررات اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما،أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه وتكون هذه الأسباب موضوعية أوذاتية،ويمكن حصرها فيما يلي :

-الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الاجنبي المباشر باعتباره مصدرا مهما لتمويل وتطوير القطاعات وزيادة معدلات نموها.

-باعتبار موضوع الاستثمار الاجنبي موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية لابد من معرفة مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر عليه .

-يتماشى موضوع الدراسة مع تخصص الدراسة .

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة سعيا إلى تحقيق أهدافها على منهجين:

-أولهما : المنهج الوصفي وهذا للإلمام بالمفاهيم الأساسية والجانب النظري لكل من مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري والاستثمار الأجنبي المباشر .

-ثانيهما : المنهج الاستقرائي القياسي بهدف قياس أثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك من خلال أساليب القياس الاقتصادي eviews .

الدراسات السابقة:

-بندر بن سالم الزهراني ،الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية (1980-2000)،مذكرة ماجستير،قسم الاقتصاد،جامعة الملك سعود ،2004.

-محمد إبراهيم مادي ،العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2002)مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المدرسة العليا للتجارة ،2003-2004.

-عز الدين مخلوف ،دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر ،2006.

هيكل وتقسيمات الدراسة:

من أجل تقديم هذا البحث في صورة صحيحة وملائمة وبغية إعطاء حقه من التفصيل قمنا بتقسيمه إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، ونحاول في كل فصل التطرق إلى جانب من جوانب البحث مركزين على التسلسل بين الفصول :

الفصل الأول :هذا الفصل هو فصل نظري نتطرق فيه إلى مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونحاول الإلمام بجوانبه المتعددة وذلك بتقسيم الفصل إلى مباحث والمباحث إلى عدة مطالب

الفصل الثاني :وهو بدوره فصل نظري نتطرق فيه إلى التعريف ببعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

الفصل الثالث :يهتم بتقدير وتحليل العلاقة الدالية بهدف الوصول إلى استنتاجات تدعم فرضية البحث أو ترفضها وننهي بحثنا هذا بخاتمة عامة تحوي مجموعة من النتائج والتوصيات.

صعوبات البحث:

-اختلاف الإحصائيات من مصدر إلى أخر فإحصائيات **وزارة المالية** ليست هي إحصائيات **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي** وليست هي إحصائيات **الديوان الوطني للإحصائيات** ...

-عدم التحكم الجيد في البرامج الإحصائية المتاحة وعدم التمكن من الحصول على هذا النوع من المواضيع على مواقع الإنترنت نظرا لسرية الأبحاث خاصة الأجنبية منها.